قاسيون

العدد 267
الخميس 2 آذار 2006
16 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (291003) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

من يملك يحكم..
ومن لايملك لايحكم

❖ مع تصاعد موجة الحديث عن استئجار وتأجير شركات القطاع العام، تعود إلى الواجهة بحدة قضية مآل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في سورية والنتائج المترتبة عليه.

فسورية التي تعد نفسها حتى هذه اللحظة دولة مواجهة مع المخططات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية في المنطقة، لاتستطيع أن تتعامل بتلك الخفة التي تعاملت معها أنظمة أخرى في قضية وضع قطاع الدولة ومستقبله.

فالذي يسعى إلى رضى حكام العالم الحاليين، لابد له من تنفيذ طلباتهم لإثبات حسن نيته للحصول على شهادة حسن سلوك.

أماالذي يهمه أمنه الوطني بالدرجة الأولى بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فإنه ينطلق من ذلك، ولابد له من رفض الوصفات التي يحاول البعض أن يفرضها علينا.

وكي تسمى الأمور بمسمياتها فإن موضوع الخصخصة، بغض النظر عن الشكل الذي يمكن أن ترتديه، إن كان بيعاً أو تأجيراً أو استثماراً، هو ليس موضوعاً كما يحاول البعض أن يوهمنا، متعلقاً بفعالية قطاع الدولة أو عدمه، أو متعلقاً بربحه أو خسارته، كما أنه في ظروف العالم اليوم ليس موضوعاً مرتبطاً بتحقيق أو عدم تحقيق درجة معينة تكبر أو تصغر من العدالة الاجتماعية، بل إن الموضوع قد تعدى ذلك إلى مجالات أخرى لها نتائج بعيدة المدى وخطيرة إذا قسنا الأمور من زاوية المصلحة الوطنية العليا ومستقبل البلاد.

❖ فالخصخصة كما أثبتت تجارب كل البلدان التي سارت عبر هذا الطريق، هي أداة أساسية في إضعاف الأمن الوطني، وبالتالي إضعاف بنية الدولة والمجتمع.

فإذا كان قطاع الدولة بتطوره تاريخياً قد وسع السوق الوطنية، وكان عاملاً هاماً في توطيد الكيان الوطني، فإن فكفكته ستلعب دوراً معاكساً، وستؤدي موضوعياً إلى تضييق السوق الوطنية وإضعافها أمام الغزو الاقتصادي الخارجي الذي سيسهل عليه هضم ماسيبتلعه من اقتصادنا على حساب لقمة الشعب وثروة الدولة.

وخلاصة القول، إن قطاع الدولة رغم ما يمكن أن يقال عن سلبياته، هو قوة موحدة وجاذبة، أما الخصخصة فهي خطوة إلى الوراء بالمعنى التاريخي، وتشكل قوة نابذة تقسيمية وغير موحدة بتاتاً بسبب الظواهر السلبية الاجتماعية التي ستخلفها وتعمقها.

لذلك إذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية، وبالارتباط مع مخطط «الشرق الأوسط الكبير» الذي تسعى الإمبريالية الأمريكية لفرضه، فسنرى أن الخصخصة هي موضوعياً إحدى الأدوات الهامة وذات التأثير البعيد المدى للفوضى الخلاقة، وبالمحصلة فالبعد الوطني فيما يخص آثار الخصخصة بغض النظر عن شكلها هو بعد مباشر.

❖ من جهة أخرى فالخصخصة تؤدي موضوعياً إلى تغيير علاقة الطبقات الاجتماعية ببعضها بعضاً، وتحدث خللاً في البنية الاجتماعية، وتعيد النظر عملياً بتركيبة الدولة ووظائفها بالارتباط مع الطبقات الاجتماعية المستفيدة والمتضررة من الموضوع.

فالدولة المالكة لقطاع دولة قوي وفعال، قادرة على التحكم بمسار التطور، أكثر بكثير من تلك الدولة التي تخدم مالكي الثروة الذين يقررون هم مسار التطور على أساس مصالحهم استناداً للحقيقة المعروفة: **من يملك يحكم ومن لايملك لايحكم**. فالدولة المالكة تحكم، أما الدولة غير المالكة فهي محكومة من المالكين الذين يرون فيها مجرد أداة تنفيذ لسياساتهم ومصالحهم، ولامجال بتاتاً للتوفيق بين الصيغتين فإحداهما ستفرض نفسها حسب مايتطلبه الواقع الموضوعي نفسه.

❖ وإذا انتقلنا إلى الواقع السوري الملموس فإن الوضع هو كالتالي:

❖ قطاع دولة واسع نسبياً، **استطاعت قوى النهب والفساد أن تخصخصه فعلياً من حيث توزيع الثروة، وهي تريد إنهاء هذه العملية بخصخصته قانونياً**، فبقاء شكله عاماً وجوهره خاصاً لم يعد ممكناً، لأن هذا التناقض بين الشكل والمحتوى يعيق كل عملية التطور، وتظهر إفرازاته في تباطؤ مستوى النمو وتدهور مستوى المعيشة وازدياد البطالة.

وإذا استطاعت قوى الفساد أن تخصخص قطاع الدولة قانونياً فإن ذلك على المستوى العملي لن يعني إلا تراجعاً عاماً شاملاً يصل لحد الانهيار في مستوى النمو والمعيشة وقضية البطالة.

ويبقى الحل فعلياً استعادة قطاع الدولة لمحتواه الاجتماعي عبر إعادة ثروته التي ينتجها إلى المجتمع وإلى الدورة الاقتصادية، أي المطلوب عملياً **إعادة تأميم قطاع الدولة** ووضعه في خدمة المجتمع والأجيال المقبلة، وهذه العملية تعني في ظروفنا القضاء على الفساد والنهب الكبير الذي يطال الدولة والشعب وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■■

شعار الإصلاح هل يبقى مجرد كلام نظري؟

الأسواق بلا رقيب..
والمستهلك بلا حماية.. ص6

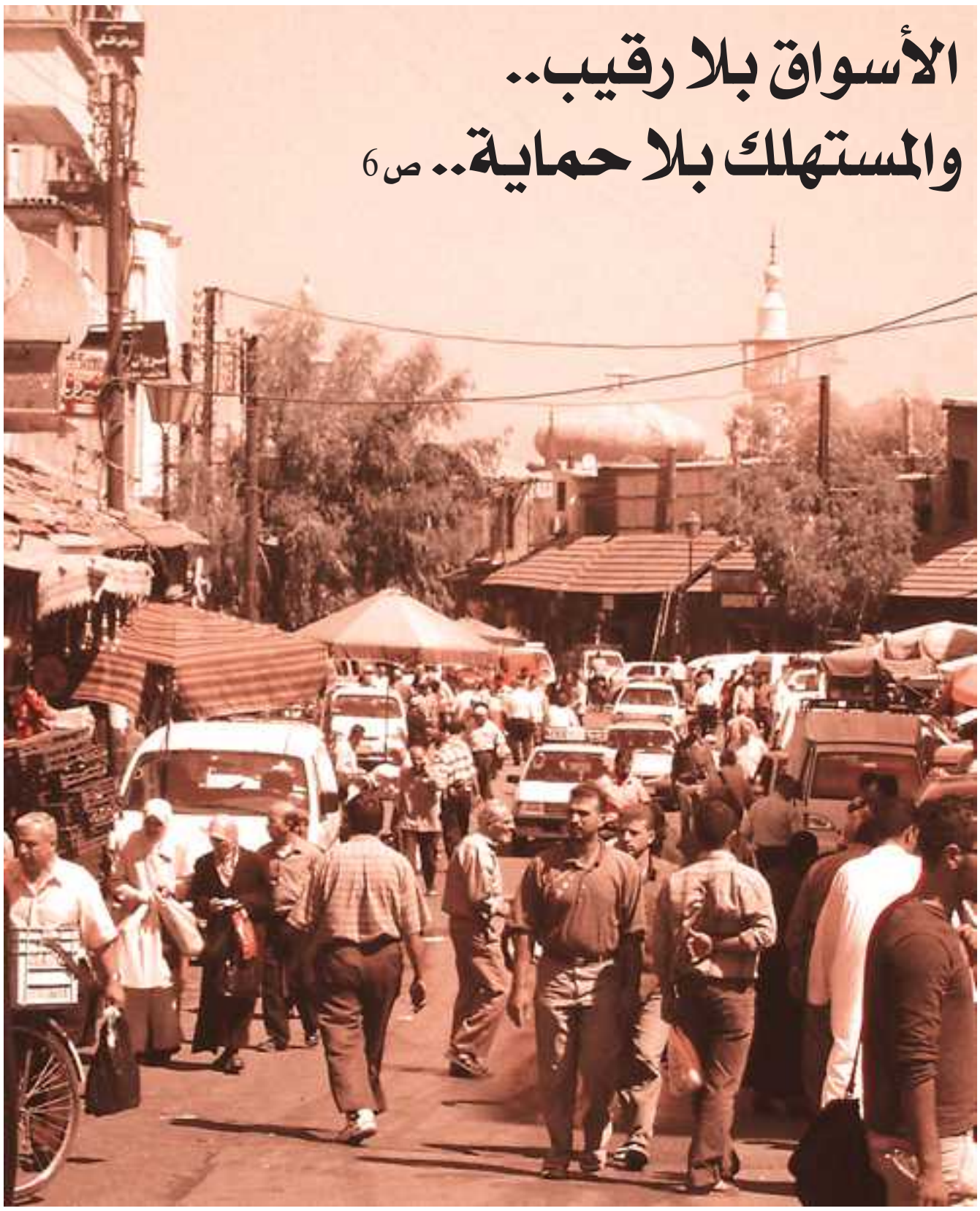

د. قدري جميل في ندوة الثلاثاء الاقتصادي:

الفقر ..البطالة .. إلغاء الدعم
ثالوث يهدد الأمن الاجتماعي السوري..ص7

شركات الأسمنت هدف جديد على دريئة الخصخصة..ص9

لبنان.. على حافة «الفوضى الخلاقة»!!..ص2

«مغامرة إيران» بين اندفاع المحافظين وتردد الليبراليين..ص12

الإرث المعقد.. والثمن الباهظ الذي قد يدفعه اللبنانيون!!

كان رفيق الحريري أكبر الملاّك في البلاد، إذ كان يمتلك نحو خمس مساحة بلد صغير مساحته ١٠ آلاف كم٢، وكان من جانب آخر صاحب إمبراطورية إعلاميةً تتجاوز مجموع الأراضي اللبنانية، ولديه علاوةً على ذلك ثروة شخصية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لبلاده، ويحتكر أيضاً التمثيل السياسي للإسلام «السني» اللبناني. كانت مواصفاته توافق تحديدات معلميه وعرابه السعودي والحامي الأمريكي للنظام الملكي النفطي، في بلدٍ متفكك ومجزأ إلى العديد من الطوائف الدينية، كان تراخيه يبدو غير متلائم مع البنى اللبنانية. ولغياب الوزن المقابل له وبسبب عدم وجود علامات إرشاد، ربما بدا هذا الوزير الذي يحلم بمنصب رئيس الوزراء، الإلكترون الحر ذا التأثيرات النابذة، كعامل عدم توازن، وهي أداة لزعزعة لبنان وجواره المباشر.

أن يكون هذا الرجل هو من قاد النضال ضدّ الفردانية، وهو من تصرّف طويلاً على نحو تجاوزي كرئيس فعلي للبنان، رجل اتهمه البعضُ خلسةً بأسلمةً الأراضي اللبنانية بسبب شرائه للعديد من العقارات، فهذا أحد أشكال انحراف التفكير.

أن يكون التحالف بين أحد القادة العرب النادرين الذين يعلنون بأنهم اشتراكيون، وليد جنبلاط، وبين ممثل نموذجي للرأسمالية الملكية النفطية المحابية للأمريكيين قد أدى في نهاية مساره، في حزيران ٢٠٠٥، إلى طرد رئيس الوزراء الأسبق سليم الحص والنائب نجاح واكيم، وهما رمزان قويان لمكافحة الفساد، من الساحة السياسية، فذلك يحمل في ثناياه علامةً على تدهور في الحياة الديموقراطية للبلاد. أن يكون مثل ذلك التحالف قد أدى لإزاحة البرلمانيين الوحيدين اللذين لم يمارسا أبداً الانتقام (عمر كرامي، رئيس الوزراء الأسبق وشقيق رشيد كرامي، رئيس الوزراء المقتول، وسليمان فرنجية، الذي ذبحت أسرته بأكملها على يد الميليشيات المسلحة)، وأن يكون هذا الطرد المزدوج قد ترافق بتبييض مزامن لصفحة جميع مجرمي الحرب اللبنانيةً دون اهتمامٍ بضحاياهم، فهذا يؤكّد الانحطاط الأخلاقي للأمة.

لم يؤدّ تمديد ولاية السيد الياس الهراوي في العام ١٩٩٥، وكان رجلاً شديد الانقياد للسيد الحريري، إلى مثل ذلك الهيجان القضائي الدبلوماسي. هل كانت الاضطرابات السياسية التي أثيرت لصالح الاستحقاق الرئاسي في العام ٢٠٠٤ تهدف وفق هذا المنظور لثني الموقف الرسمي اللبناني حول المسألة الفلسطينية ولإلغاء المكانة التي نالها الرئيس إميل لحود بإدارته الماهرة لملف جنوب لبنان، وهو الرئيس الوحيد الذي حصل على الانسحاب العسكري الإسرائيلي من أراضيه دون أن يترافق ذلك بمعاهدة سلام؟ هل كانوا يحاولون الانتصار على مقاومة «البلدين المنبوذين» في الشرق الأوسط، أي سورية وإيران، الحليفين القديمين في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٩) والمنتصرين بعد ذلك على صدام حسين الذي خلعه حماته السابقون الأمريكيون —السعوديون؟

هل الهدف الوحيد لنزع سلاح حزب الله، والذي تطالب به واشنطن، تلبية حاجات إسرائيل الأمنية؟ هل يهدف ضمنياً إلى أن تدفع إلى المرتبة الثانية مشكلة الديون الهائلة التي أدت إليها سياسة رفيق الحريري الفاسدة عبر ربط الإصلاح الاقتصادي في لبنان بنزع سلاح تلك «الميليشيا»؟ هل يهدف لتعويض خسارة النفوذ الفئوي في العراق بتقوية فئوية مطابقة في لبنان، لإرضاء العربية السعوديةً والدول الفئوية الأخرى المتحالفة مع الغرب، عبر إعادة تنشيط تحالف طائفي- طائفي برعاية غربية، والسعي لخنقَ سورية؟

كذلك، كانت فرنسا ستتباهى لو أنّها طالبت بالحزم نفسه بتحقيق دولي لمعرفة مصير أحد مواطنيها، القاضي برنار بوريل، الذي اختفى بظروف غامضة في ١٨ تشرين الأول ١٩٩٥ في جيبوتي؛ أو لو أنّها قامت بتحقيق محلي لا دولي على الأراضي الفرنسية لكشف ظروف اختفاء المهدي بن بركة، المعارض المغربي البارز، والذي اختفى منذ أربعين عاماً بتواطؤٍ من عناصر الأمن الفرنسيين.

نظراً لهذه السياسة الازدواجية، يخشى أن يبدو الملياردير اللبناني السعودي، شريك سورية الأسبق والذي تحول إلى رأس حربة مناهضة للبعث، لاحقاً كضحية كبرى للخطاب الازدواجي الغربي، وهو خطابٌ ينادي بترويج قيم كونيةٍ لحماية المصالح المادية، خطابٌ كوني ظاهرياً لكنّ نبرته الأخلاقية متباينة، قابلة للتكييف وفق المصالح الخاصة للدول والقادة.

فرنسا الآن على خلاف مع السوريين والإيرانيين، محرومةٌ من المدافعين عنها أنصارهما في العراق ولبنان معاً، مقطوعةٌ عن حواملها السابقة، الرجال المناسبين الذين حافظوا على تنافسية الشركات الفرنسية في الأسواق العربية الإفريقية، ونقصد العراقي صدام حسين واللبناني رفيق الحريري والزائيري موبوتو والتوغولي إيناديما، وهكذا يبدو وكأنها تغرق، تجرّها أمريكا في سعيها لالتقاط فتات السوق العراقية. علاوةً على ذلك، فمبارزاتها في المنطقة حتى الآن قد أفضت حتى الآن إلى التصفية الجسدية لبعض أهم المدافعين عن فرنسا في الشرق الأوسط: رئيس الوزراء رفيق الحريري، الصحافي الفرنسي الفلسطيني سمير القصير، والصحافي المناصر لفرنسا جبران تويني.

بعد إصابة القيادة «المسيحية—المارونية» على نحو أساسي — بالضرر بسبب خلعها لقياداتها البارزة، أصبحت تتأرجح بين النظام الأبوي والنظام الأموي، بين العودة الدائمة للزعيم الروحي للطائفة المارونية البطريرك بطرس صفير وبين الإيقاع السياسي الذي تفرضه أرملتا رئيسي لبنان المغتالين، بشير الجميل ورينيه معوض، تساندهما عن بعد زوجة قائد القوات اللبنانية (وهي ميليشيات أيضاً) سمير جعجع، الذي أطلق سراحه في تموز ٢٠٠٥ بعد نحو عشر سنوات من الاعتقال. منذ ١٤ شباط، انضم إليهما سعد، ابن رفيق الحريري، الذي دُفع ليترأس تحالف أبيه وفاءً لذكرى «الرئيس الشهيد».

إذا ما نظرنا للانتخابات التشريعية الأخيرة، الأولى في الحقبة ما بعد السورية، يبدو وكأنّ الشهادة اللبنانية قد أصبحت حجةً تجارية لبقاء فرقة سياسية فقدت مصداقيتها. وكمؤشر على بلبلةً أكيدة، فقد تبدى غياب تجدّد السياسيين بعودةً للديني بوصفه بديلاً للسياسي وبتأكيد الإقطاعية العشائرية بوصفها زعامة.

إذا لم تكن القيادة «المسيحية» اللبنانية، ولاسيما المارونية، ترغب في التسبب بهجرة المسيحيين العرب النهائية، فعليها ألا تنظر لنفسها كرأس حربة للغرب في الأراضي العربية، بل بوصفها تمارس سلطتها رمزياً نيابةً عن المسيحيين العرب الآخرين، وتأخذ بالاعتبار واقع أنّ خياراتها تنعكس على إخوتها في الدين على نحو أو آخر.

كذلكَ، وباستثناء حال اعتبار المسيحيين العرب أنّ المسيحية تعود للتراث الغربي وحده، فأول دور يتوجب عليهم نذر أنفسهم له ينبغي أن يكونَ انتماءهم الكامل للنضال القومي العربي لاستعادة الكرامة والسيادة الوطنية في الفضاء العربي، وليس قيامهم بدور رأس الحربة في النضال من أجل خضوعهم للنظام الأمريكي، وهو دورٌ استأثرت به تقليدياً إسرائيل التي سيكونون من جديد جنودها الإضافيين فاقدي الحظوة. إما أن يكون نشر الديموقراطية في الحياة العربية من فعل العرب أو أن لا يكون. ولا يتوجب في أي حال أن يكون تحت ظلّ العصي الأمريكية. ولن يقوم المسيحيون العرب بكل تأكيد بدور مراقبي العمال في تلك العملية إن حصلت.

هنالك جروحٌ تنتقيح مع الزمن بدل أن تلتئم. والتاريخ مليء بالسلوكيات الرقيعة، المليئة مع ذلك بعبودية قادمة.

■ **رونيه نبعة**

«عن ليبراسيون — الاثنين ٢٠ شباط ٢٠٠٦»

لكي يتجاوز العراق مخطط «الفتنة»..

الاعتداء المسلح على ضريحي الإمامين العاشر والحادي عشر علي الهادي وحسن العسكري في مدينة سامراء العراقية، وما تبعه من ردود فعل غاضبة وهجمات طالت نحو ٣٠ مسجداً في بغداد وغيرها، يؤشر بطريقة أو بأخرى على أن الجهات التي تقف وراء الحادث —وهي معروفة دون أدنى شك- تدفع باتجاه خلق مناخ فتنة طائفية سيكون لها فيما لو حققت أهدافها بالصورة المخطط لها، تداعيات خطيرة على المشهد العراقي المثقل أصلا بالأزمات والجراح نتيجة الاحتلال البغيض الذي ساهم في زيادة وتكريس هموم العراقيين.

في ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر الطائفي تطرح على الساحة تساؤلات كبيرة عن الجهات المسؤولة والمستفيدة من مثل هذه الهجمات، ودلالات توقيتها، وعلاقة قوات الاحتلال بها، ودور القوى العراقية الدينية والعلمانية في تهدئة الأجواء والبحث في أسبابها الأساسية وإيجاد الحلول الجذرية لها من منطلقات وطنية أولاً وأخيراً، وما هي الخطوات الضرورية التي يجب اعتمادها للحيلولة دون السقوط في مستنقع الفتنة الطائفية، وكيفية الخروج من مثل هذه الأزمات العاصفة التي تتهدد وجود العراق كدولة موحدة وشعب واحد وكيان متجانس؟

فالمسألة لم تعد مجرد هجمات أو اعتداءات على هذا الرمز المقدس أو ذاك، بقدر ما بدت أنها وهي هكذا أصلاً وفعلاً، مشروع حقيقي تبذل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وعملاؤها كل ما بوسعها لإتمام اختلاقه وتهيئته والسير فيه إلى النهاية، ألا وهو الوصول بالعراقيين إلى الحرب الأهلية، أو لنقل إن التمكن من تحقيق هذه الغاية هو المبتغى الارتكازي للمحتلين كي يتسنى لهم نهب الثروات العراقية وبسط الهيمنة على كامل بلاد الرافدين والتخطيط للتوسع شرقاً وغرباً دون أية عوائق أو مشاكل.

والحقيقةً أن الغاية الأمريكية قد قطعت شوطاً خطيراً في هذا الاتجاه التدميري الهائل..

فرغم مسارعة كافة القوى العراقية إلى إدانة الاعتداء بشدة ودعوتها للهدوء وضبط النفس والتعالي عن الجراح واتفاقها على أن ما جرى

الجريمة التي طالت مقام الإمامين تفوح منها رائحة الموساد والـ CIA

هو محاولة مشبوهة لإثارة فتنة طائفية، فإن تلك القوى بالإضافة لعدد من المحللين والمراقبين السياسيين اختلفوا في تحليل الأحداث وربطها والجهات المسؤولة عنها أو تلك المستفيدة منها.

فرسمياً رأى الرئيس العراقي جلال الطالباني وعدد من السياسيين الجدد الذين ترتبط مصالحهم بمصالح قوات الاحتلال، أن الهجوم يهدف إلى تعطيل العملية السياسية وعرقلة مسيرة المفاوضات الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ليس إلا، ولم يتطرق أولئك أبداً إلى احتمال تورط قوات الاحتلال الأمريكية في هذه الجريمة النكراء على الرغم من كونها أكثر المستفيدين؟؟ ولم يكتفوا بذلك بل حمّلوا من أسموهم «التكفيريين الزنادقة» أو «المسلحين المقربين من تنظيم أبو مصعب الزرقاوي» مسؤولية الاعتداء، من دون أية إشارة إلى علاقة هؤلاء (الذين يمكن أن يكونوا مجرد منفذين) بقوات الاحتلال..

القوى الدينية (الرسمية) اتخذت، ربما للمرة الأولى، موقفاً مديناً لإدارة قوات الاحتلال، فقد حمل عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ورئيس أكبر كتلة برلمانية، السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاده جزءا من المسؤولية عن الهجوم، مشيراً إلى أن تصريحات غير مسؤولة، كان قد أدلى بها، هي التي أعطت الضوء الأخضر "للإرهابيين" ليفعلوا ما فعلوه.

أما هيئة علماء المسلمين فقد كانت أكثر وضوحاً في توجيه أصابع الاتهام للقوات الغازية، إذ حملتها مسؤولية ما حدث، خصوصاً أن منطقة الضريحين في سامراء كانت تخضع لحظر تجول من قبل القوات الأمريكية قبل وقوع الجريمة.

الجريمة واضحة الأهداف والمرامي، المحللون الاستراتيجيون والرأي العام الشعبي في العالمين العربي والإسلامي متيقنون من أن ما جرى لا يخدم في النهاية سوى قوات الاحتلال لأنها تسعى منذ احتلالها العراق إلى إشعال حرب أهلية بين أبنائه لا تنتهي

إلا بتقسيم البلاد على أساس إثني أو ديني أو طائفي. إنها الجهة التي ما انفكت تزرع مناخاً طائفياً على المستويات السياسية والاجتماعية والقانونية بين العراقيين، وترتكب أبشع المجازر بحق الجميع بغض النظر عن مناطقهم أو جنسهم أو أعمارهم.

إن السبيل الوحيد لتجاوز ما جرى والخروج من هذه الأزمة وغيرها من الأزمات السابقة واللاحقة، يكون أولاً بطرد قوات الاحتلال عبر تبني نهج مقاوم ورافض لإرادة الغزاة، وبالعودة إلى تكريس الوحدة الوطنية العراقية على أساس الانتماء للوطن ووحدة ترابه، ورفض كل أشكال التقسيم والتفتيت والمحاصصة.

■■

لبنان.. على حافة «الفوضى الخلاقة»!!

تتحرك في لبنان مؤخراً الأغلبية البرلمانية، وقد أسكرتها وربما أعمتها المظاهرات الخلبية الأخيرة، لطرد الرئيس إميل لحود من السلطة. لكنّ هذه الحملة، وهامش مناورتها محدود للغاية، وهي إذا ما استمرت على هذه الشاكلة فإنها ستغرق في الفوضى بلداً منقسماً أصلاً حوَل عدد كبير من القضايا. وعلى الرغم من تمتعها بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوربي عموماً، لكنّ هذه القوى بعيدةٌ عن التمتع بالتوافق السياسي اللازم على المستوى الداخلي وبالأصوات اللازمة في البرلمان للتوصل إلى هذا الهدف قبل المهلة الأخيرة التي حددتها لنفسها، أي الرابع عشر من آذار ٢٠٠٦.

بعد التجمع في ١٤ شباط ٢٠٠٦ بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، بدأت هذه القوى المعارضة للرئيس لحود حملة لاأخلاقية ومبتذلة ضده، شملت كل أنواع الشتائم والتهم. وهي حملة وفق الوعيد الدائم الذي يرافقها، قد تصل إلى مرحلة العصيان المدني والإضرابات والمظاهرات المستمرة، لا بل سيتوجها مطلقوها بمسيرة إلى القصر الجمهوري، وهذا سيخلق حتماً صراعاً دموياً قد يشكل بداية لحرب أهلية جديدة، فالمظاهرات المضادة محتملة، بل إنها حتمية وقد تؤدي إلى مواجهات. وكان الرئيس إميل لحود نفسه قد أعلن بأنّ "الأمن خط أحمر" ينبغي عدم تجاوزه، وهو تهديد مبطّن باللجوء المحتمل للقوة عند اللزوم.

وكعلامة على شدة التوترات، يعارض الجنرال ميشيل عون إطاحة لحود بالقوة، وهو الذي رفض التفاهم (الصفقوي) مع الأحزاب الرئيسية في الأغلبية البرلمانية، ويصر على فتح ملفات الفساد، وقد تقارب مؤخراً مع حزب الله المقاوم للمشروع الأمريكي الفرنسي، وأكد مؤخراً: أن دعوة الحكومة للمظاهرات هي انقلاب مؤسسة على أخرى، مضيفاً بأنّه سوف يحمّل الحكومة المسؤولية عن أية أزمة.

الأغلبية البرلمانية التي تتمتع بها القوى المعارضة للرئيس لحود ضئيلة. وبسب افتقارها للأصوات الكافية وللحضور الشعبي الكاسح لتقصير الولاية الرئاسية بتعديل دستوري، فهي تقوم بتوقيع عريضتين برلمانيتين الآن. أولاهما تتضمن أنّ النواب قد أيدوا تمديد ولاية لحود تحت الإكراه السوري. وتوضّح الثانية أنّ المنصب شاغر بحكم الواقع، باعتبار ذلك التمديد غير شرعي. ثمّ ستعيّن رئيساً جديداً للدولة.

لكن قراءة عميقة لعريضة الإكراه التي ينوي نواب الأكثرية السابقون والحاليون التوقيع عليها، تظهر أنها عريضة تدين أصحابها قبل أن تدين أياً كان. هي عريضة يقبل الموقعّون عليها الاعتراف أنهم وافقوا على التمديد بعد أن تعرّضوا إلى ضغوط وتهديدات من الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية، وهم يؤكدون «الآن» أن تصويتهم كان باطلاً ولاغياً، هكذا دون خجل أو استحياء، متناسين حقيقة صغيرة وهي أنهم يعترفون بذلك أنهم خانوا أمانة الناخبين حينها وفضّلوا سلامتهم الشخصية على انتداب المواطنين لهم.

يوم الأحد ٢٠ شباط، أشار قائد الميليشيا الأسبق سمير جعجع إلى أنّ لحود معزول على الصعيد الداخلي، وكذلك على الصعيد الدولي، وقال: ينبغي أن تحلّ مسألة الرئاسة، وأطلق شعاراً جديداً يخصه بشكل شخصي: الرئاسة لنا!! ويبرر تحالف (الأكثرية النيابية) هذا الادعاء بالقرار الصادر عن مجلس الأمن في العام ٢٠٠٤ والذي ينادي بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة.

وعليه، وإتماماً للخطة المتكاملة التي تفوح منها رائحة الموساد والسي آي إيه، فإن قوى ١٤ آذار تتهم الرئيس لحود بأنّه يطبّق على لبنان سياسة دمشق، ويتهمونه علناً بسلسلة الاعتداءات والاغتيالات الأخيرة، ومن بينها اغتيال رفيق الحريري. غير أنّهم لا يدركون أن إعلان عدم شرعية الرئاسة مليء بالمخاطرحتى بالنسبة إليهم، فهو في المحصلة سيؤدي آخيراً للتشكيك بشرعية الحكومة الحالية والبرلمان. وإذا ما رفض لحود التخلي عن السلطة، فربما يجد لبنان نفسه بين حكومتين متنافستين، كما حصل أثناء الحرب الأهلية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، وهذا بالتأكيد ما تسعى إليه القوى الدولية الداعمة لقوى ١٤ آذار، «الفوضى الخلاقة».

إن كل ما ترمي إليه الصهيونية العالمية في المنطقة ككل، تجري محاولات تنفيذه الآن على أيدي أشخاص وساسة لبنانيين (شكلياً) يدعون الوطنية والحرص على السيادة والاستقلال والحرية، بينما وفي الحقيقة، يدفعون أنفسهم ووطنهم إلى حافة الهلاك..

■ **محرر الشؤون العربية**
جهاد أسعد محمد
mjihad@kassioun.org

حماس.. التحديات الكبرى وملفات الفساد

عاد ملف الفساد المالي في فلسطين ليطفو وبقوة هذه المرة بعد أن ظل حبيس المكاتب والأدراج لسنوات، وأصبح حديث الساعة في مجالس المواطنين وفي وسائل الإعلام بأنواعها بعد أن قرر النائب العام الظهور والحديث علنا عن هذا الملف الحساس الذي سيطال دون شك رؤوسا كبيرة يشعر الكثيرون أنها قد أينعت وحان قطافها.

ومنذ عقد ذلك المؤتمر الصحفي للنائب العام أحمد المغني الذي كشف فيه الستار عن بعض الاختلاسات المالية التي قد تصل حسب رأيه لأكثر من مليار دولار أميركي، والجدل دائر بين مشكك في صحة الأرقام وحقيقتها، ومؤكد أنها لا تمثل إلا قمة جبل الجليد الظاهر فوق السطح وما خفي أعظم. وبين الجهتين يقف المواطن الفلسطيني مذهولا ليس بسبب حجم الفساد، لكن لأنها المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف بوجود الملف وتفاصيله وبشكل رسمي، رغم المحاولات الماضية لإثارته وعلى أكثر من صعيد.

رحلة ملفات الفساد

– تعود حكايات الفساد المالي إلى أيام منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حيث كانت الأموال تصرف دون رقيب أو حسيب، في الوقت الذي كان يستقطع فيه من كل فلسطيني يعمل في الدول العربية ما قيمته ٥٪ من الراتب، وكثر الحديث عن الاستثمارات الخارجية للمنظمة وحسابات بعض قياداتها وحياة البذخ والترف التي يعيشونها.

– كشف ولأول مرة عن ملف الفساد في السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٧، أي بعد سنوات بسيطة من إنشائها، فقد تناولت الصحف والتقارير في حينها اختفاء مبلغ ٣٢٦ مليون دولار من ميزانية السلطة، ورغم تحويل القضية للرقابة الإدارية، فإنها وجدت طريقها لأدراج الإهمال والتغطية.

– سجل العام ١٩٩٨ أول محاولة جادة لتحريك ملف الفساد بعد صدور بيان العشرين الذي ووجه الموقعون عليه بكل قسوة وعنف، فضرب من ضرب، واعتقل من اعتقل، ليدخل ملف الفساد من جديد غياهب أدراج الرئاسة.

– مع بداية الانتفاضة أواخر عام ٢٠٠٠ عاد ملف الفساد للظهور، لكن لم يكن نصيب المحاولات في ذلك العام بأحسن من سابقاتها.

– العام ٢٠٠٣ كان عام الوثائق والمستندات التي تدين أسماء لها وزنها في السلطة الفلسطينية، لكن وبسبب أن من نشر تلك الوثائق كانت سلطات الاحتلال بعد اجتياحها لمناطق السلطة، فقد طويت الملفات مرة أخرى بحجة أن فتحها يخدم مصالح أعداء الشعب.

– في ذات العام كشف سلام فياض عن حصر ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار من صندوق الاستثمارات كانت في حكم المنسية في حينه.

– منذ عام ٢٠٠٤ وحتى اللحظة لم يتوقف سيل المقالات والتقارير التي تتحدث عن الفساد المالي داخل السلطة، لتصل المطالب بفتح التحقيق حول الفساد ذروتها بعد رحيل عرفات والصراع الذي تم بين سهى عرفات ومن سمتهم "المستورثين" لتقاسم التركة التي لا يعرف حجمها بعد.

لماذا الآن؟

جاء توقيت المؤتمر الصحفي للنائب العام مثيرا للتساؤلات والتكهنات، فبعد سبات استمر أكثر من ١٢ عاما خرجت هذه الملفات بقدرة قادر إلى العلن رغم عدم انتهاء التحقيق فيها بشكل رسمي، ودون تحديد أسماء بعينها، أو توجيه اتهامات واضحة، وهو ما يفسر من خلال احتمالات أهمها:

١. أنها خطوة استباقية لسحب البساط من تحت حركة حماس، وهو ما يسجل للمؤسسة الرئاسية أسبقية فتح الملفات ومحاربة الفساد، وأيضا إيجاد مخرج في كل الظروف، فإن نجحت الرئاسة في خطوتها تلك حسبت لها، وإن فشلت حملت حركة حماس المسؤولية كونها الحكومة!.

٢. في سياق معاقبة عبّاس لمن حاولوا اعتراضه وعرقلته بعد أن اعترف بمشكلته الداخلية مع حركة فتح يوم ٢٠٠٦/٠١/١٤، ولتكون ملفات الفساد ورقة ضغط حقيقية يشهرها حسب الحاجة لتمرير نهجه داخل حركة فتح.

٣. أن تكون محاولة للتغطية على ملفات أكبر وأضخم تطال رموزا في الصف الأول، مما يشغل الناس بالملفات الصغيرة نسبيا، ويخفف المطالب بالمحاسبة عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وهو ما سبق أن أشار إليه النائب جمال الشاتي رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٦/٠٦/٢٩ في حديث لـ"إسلام أون لاين" قائلا "لم يتم تحريك العديد من ملفات الفساد المرفوعة إلى النائب العام، ونريد أن نعرف بصراحة ما إذا كانت هناك ضغوط تمارس عليه من بعض الأطراف، أو ربما قرار سياسي بتجميد هذه الملفات"، ليضيف أن "النائب العام لم يحسم سوى قضايا الفساد التي تتعلق بمسؤولين صغار في السلطة، أما الحيتان فلا أحد يحاسبهم".

٤. أن عبّاس يريد فتح الملفات مستغلاً فوز حماس بالانتخابات لما لديها من دعم شعبي وقوة لا يستهان بها على الأرض.

٥. صدق النية من قبل عبّاس بفتح ملفات الفساد والضرب على الفاسدين دون أية نوايا سياسية أخرى وهو احتمال لا يمكن إسقاطه.

الخلاصة

خطوة فتح ملفات الفساد هي دون شك خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن لابد من متابعة كافة الملفات، والوصول للحقيقة حتى وإن طالت أكبر الرؤوس، وهو ما يتطلب سلطة قوية قادرة وقضاء عادل ونزيه، وهو ما لا يتوفر حتى اللحظة، خاصة أن النائب العام نفسه موضع اتهام حول كيفية وصوله لمنصبه وشرعيته وهو الذي لم يكن جزءا من الجهاز القانوني للسلطة بدليل ترشحه عن قائمة فتح في انتخابات نقابة المحامين وعدم حصوله للأصوات اللازمة ليكون عضوا في مجلس إدارة النقابة المكون من ستة أعضاء، والتي حصدت حماس فيها أربعة مقاعد مقابل اثنين لحركة فتح، كما يتطلب الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو ما لم يحدث باعتراف النائب العام أن محمود عبّاس طلب منه تأجيل عقد المؤتمر الصحفي وهو ما يعتبر تدخلاً مباشراً في صلاحيات السلطة القضائية.

ستحمل الأيام القادمة مفاجآت من العيار الثقيل، فالزلزال الفلسطيني يوم ٢٠٠٦/٠١/٢٥ بدأت توابعه بالوصول، وتسونامي الإصلاح سيجرف الكثير من رؤوس الفساد والإفساد في فلسطين، وما نشهده اليوم هو البداية وليس النهاية، وملفات الفساد الاقتصادي والمالي يجب أن يتبعها فتح ملفات الفساد السياسي والاجتماعي والأخلاقي والوظيفي، بعد أن تحولت فلسطين إلى إقطاعيات خاصة لمتنفذين لم يتورعوا عن المتاجرة بكل شيء.

■ **إبراهيم حمّامي**
قاسيون بتصرف

(دارفور) السودان.. الهدف الأمريكي التالي؟؟

مر أكثر من عامين على اندلاع النزاعات القبلية والعمليات العسكرية في إقليم دارفور في جمهورية السودان وما تزال أحوال الإقليم في حالة يرثى لها.

فمنذ أوائل عام ٢٠٠٤ وحتى يومنا هذا، لقي نحو ١٨٠ ألف سوداني مصرعهم، كما نزح نحو مليونين آخرين من مختلف القبائل من ديارهم، وذلك تحت تأثير استفحال المشكلة التي لم يتم حلها لها حتى الآن بسبب التدخلات الدولية الأمريكية – الأوربية ذات الطموحات الاستعمارية من جهة، وبسبب السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومة السودانية والتي لم تستطع أن تأتي بأي نفع سواء مع القبائل الأفريقية، أو مع القبائل العربية من جهة أخرى.

المصادر الغربية، ومصادر الأمم المتحدة تؤكد أن أعمال القتل لازالت تتواصل هناك، كما أن الوضع الأمني في الإقليم ما انفك يتدهور تدهورا خطيرا، إلى درجة أن منظمات الإغاثة العالمية قد خفضت من مستوى عملياتها في بعض المناطق، وهذا عكس ما تفيده التقارير الخاصة بالاتحاد الأفريقي التي تتواجد فرق منه في الإقليم، ويناقض تماما التقارير التي ترفعها الحكومة السودانية إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كافة.

في هذا الوقت ترتفع في أوربا والولايات المتحدة أصوات سياسية وصحفية تدعو إلى تدخل حلف الناتو (للمساعدة) في حل (المأساة الإنسانية) التي يعاني منها سكان الإقليم من غير العرب.

هذه الأصوات تدعو قوات "الناتو" أن تعمل (كجسر) ما بين الاتحاد الأفريقي الذي ينشر قوات في الإقليم يبلغ تعدادها ٧٠٠٠ جندي- وبين أي مهمة مستقبلية قد تبادر بها الأمم المتحدة!!

و"الناتو" حالياً، يقوم (بدعم) الاتحاد الأفريقي من خلال توفير الإمكانية في عملية نقل القوات جوا وتدريبها. أما اليوم، فإن هناك رغبة عارمة لدى المتحمسين لمغامرات استعمارية جديدة أن يتم رفع وزيادة حجم تواجد "الناتو"، من خلال إضافة عدة آلاف من قواته للعمل جنبا إلى جنب مع قوات الاتحاد الأفريقي، فخبرة "الناتو"، ومهاراته الفنية الدموية والإجرامية في سحق الشعوب واستعبادها تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيؤدي إلى تحسن سريع في الوضع الأمني، وإنقاذ حياة البشر، والسماح للآلاف من اللاجئين بالعودة إلى منازلهم!!

إن هذه الأصوات التي لا ترتفع عبثاً، هي رسالة واضحة لا لبس فيها إلى الحكومة السودانية... فحواها أن المجتمع الدولي الذي تتحكم به المطامع الاستعمارية ملتزم بوضع نهاية (للعنف) و(للمأساة) في دارفور، والبداية طبعاً، وكما جرت العادة القديمة – الجديدة بفرض منطقة لحظر الطيران فوق دارفور، لإنهاء القصف الجوي المفترض الذي يقوم به الطيران السوداني والذي يعرض الرجال والنساء والأطفال الأبرياء للموت.

وأيضاً، لكي يقوم "الناتو" بالعمل على أحسن صورة ممكنة، يتوجب على أحد أعضاء الحلف أن يخطو إلى الأمام ويمسك بزمام القيادة. ويجب على الولايات المتحدة تحديداً، أي هي دون سواها أن توضح بشكل جلي أنها مستعدة لتولي زمام القيادة السياسية في الناتو وأنها راغبة في المساهمة بإرسال قوات للمشاركة في مهمة "الناتو" إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

في تسعينيات القرن الماضي، لم يتدخل الناتو، ولا المنظمات (الإنسانية) لإيقاف عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، هل لأن هذه البلاد الفقيرة والمقفرة لا تستحق عناء المغامرة؟؟ بينما التدخل في البوسنة ومن ثم في كوسوفو، وكلاهما غني بالمناجم والثروات والموقع الاستراتيجي يستحق ذلك؟؟ طبعاً الحجة جاهزة على الدوام وفي الحالتين: وهي إيقاف التطهير العرقي وحماية المستضعفين ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب ونبش المقابر الجماعية، ولكن إن كانت المغامرة باهظة التكلفة وقليلة الجدوى، فلا أمل بأي جنوح إنساني لهؤلاء، أما إذا كانت الأرباح الاقتصادية أو السياسية – الاستراتيجية كبيرة ومجزية، فعندها ستحلق الطائرات وتتحرك الأساطيل وتنطلق الصواريخ الذكية في كل الاتجاهات لتصيب المدنيين والنساء والأطفال والمنشآت قبل الجنود، فكيف سيكون الحال يا ترى إذا أصبح الهدف هو السودان، أي كما يسميه المستعمرون منذ قرنين (خزان العالم)؟

طبعاً هذا السؤال لن نرفعه للقمة العربية التي ستعقد في الخرطوم، أي عاصمة البلد المستهدف، فهذه القمة كسواها من القمم، لن تكون إلا كسابقاتها، خطب وجعجعة من غير طحن.. والتاريخ القريب والبعيد يشهد، وإنما نوجه هذا السؤال لما تبقى من قوى وطنية في العالم العربي التي لم تستطع حتى الآن دخول دائرة الممانعة المؤثرة القادرة على مواجهة المخططات الإمبريالية.. فإلى متى؟؟

■■

عرب «النقب» في مواجهة سياسة الاقتلاع والتهجير الصهيونية

الحراك الذي يشهده كيان العدو سياسياً، عبر حمى معركة الانتخابات "البرلمانية" في نهاية الشهر الحالي، وأمنياً / عسكرياً، من خلال استمرار عمليات الاغتيالات والقتل (أكثر من خمسة عشر شهيداً، وحوالي مائة جريح في الشهر المنصرم) وتصعيد حملة الاعتقالات والقصف والتدمير التي تستهدف شعبنا في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. في ظل هذه الأجواء تتوالى الإجراءات العنصرية ضد المواطنين العرب في مناطق "النقب، الجليل، المثلث" في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨. فالأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام (على قلتها!) ركزت على المعاناة الكبيرة التي يعيشها أكثر من مائة وستون ألف مواطن عربي في "النقب"، يتوزعون على أكثر من خمسة وأربعين قرية، تَحْرمُها حكومات العدو المتعاقبة من الماء والكهرباء والخدمات الطبية والمواصلات، بحجة "عدم الاعتراف الرسمي بها". أحد أبناء بلدة "الصواوين" موسى النباري يقول (نحن نجلب المياه بالصهاريج من مقبرة المستوطنة "نباطيم" التي تبعد عشرة كيلومترات) مضيفاً (تم إيصال خط مياه خاص لخدمة الأموات اليهود، فيما يحرم الأحياء العرب من ماء الشرب، ليس لسبب سوى عروبتهم). أما مدير مركز مكافحة العنصرية "بكر افندي" فيشير إلى (الآلاف من أبناء شعبنا الذين يعيشون في صفائح الزنك، بالحر القائظ والبرد القارس، وربما لا يجدون ما يطعمون به أطفالهم الذين يسيرون حفاة، عراة، لكنهم مصممون على الحياة والبقاء).

حملت الأسابيع الأخيرة مؤشرات جديدة على تصعيد الإجراءات اللاإنسانية الفاشية، فقد جالت على مناطق "النقب" في الخامس من الشهر الفائت، عصابات منظمة في "حزب الاتحاد القومي" الصهيوني، لتمارس إرهابها واستفزازها لشعبنا بهدف الإسراع في طرده وتهجيره. وتنفيذاً لهذا المخطط الإجرامي، أقدمت بعد ثلاثة أيام، أربعة بلدوزرات محمية بالمئات من رجال القمع البوليسي الوحشي على تجريف و إتلاف أكثر من ألفي دونم من الأراضي العربية المزروعة بالقمح في منطقة "العراقيب" مما أدى لمواجهات عنيفة بين السكان وقوات القمع، أسفرت عن جرح العديدين، كان من بينهم النائب "طلب الصانع" الذي نقل إلى المستشفى. عملية التخريب تلك، أشرف على تنفيذها عدة مسؤولين مكلفين إنجاز مخطط "تطوير النقب"! لكن الوقائع على الأرض، تعلن أن هذا المخطط الذي تشرف الحكومة على تنفيذه هو من أجل "تهويد النقب والجليل".

أمام هذا الوضع المتفجر، تداعت العديد من المنظمات واللجان العربية داخل كيان العدو (اتحاد جمعيات أهلية عربية "اتجاه" _ المجلس الإقليمي للقرى العربية غير المعترف بها في النقب _ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية) للعمل المشترك من أجل دعم صمود عرب "النقب" في تصديهم للمخطط الهادف لتفريغ المناطق العربية من سكانها، وحددت يوم الخامس والعشرين من شباط المنصرم ليكون "يوم التواصل مع عرب النقب" وذلك من خلال حملة تعبئة وطنية شاملة عبر عنها بيان الدعوة للتضامن، تحت عنوان (نحو يوم النقب ـ يوم الدفاع عن الوطن ـ بإرادتنا وصمودنا سنحمي هذا الوجود) وقد جاء فيه _ أولوية حماية الوجود العربي في النقب والدفاع عنه في مواجهة حرب الاستنزاف الرسمية التي تتصاعد كل يوم، من خلال وجود مخططات جاهزة تنفذ على مراحل، خاصة وأن سياسة الترحيل والاقتلاع التي تتعامل بها المؤسسة الأمنية، ومكتب رئيس الحكومة، ووزارة "تطوير" النقب والجليل، ومؤتمر هرتسيليا ومجلس الأمن القومي، تجد ترجماتها العملية يومياً على أرض النقب. في يوم النقب، تضامن أبناء الشعب الواحد الموحد، حول عروبة الأرض والانتماء، بموقف وطني جامع شارك فيه أكثر من ثلاثة آلاف مواطن، انتقلوا إلى النقب من المدن والبلدات والقرى في الجليل والمثلث والساحل. التقى القادمون بأبناء شعبهم من مواطني النقب في تجمع جماهيري / خطابي كبير، عكست الكلمات والهتافات التي انطلقت خلاله، عمق الارتباط بالأرض والتشبث بها، وأهمية وحدة الجماهير العربية في مواجهة مخطط التطهير العرقي. المتحدثون في المهرجان الذي أحاطه المئات من رجال القمع البوليسي العنصري، أكدوا "بشاعة الجريمة المستمرة ضد عرب النقب، ووحشية خطوات تدمير البنية الاجتماعية لهذا المجتمع، الذي يعاهدكم أبناؤه على الصمود والبقاء على أرضه، شوكة في حلوق كل من يسعى إلى انتزاع حقنا في الوجود". الحافلات التي نقلت المشاركين للمهرجان، حملت معها آلاف أغراس " شتلات" الزيتون، حيث غرسته في منطقة "العراقيب" بمشاركة أهالي وأبناء النقب. لقد أكد المجتمعون على أنهم أصحاب أرض، مواطنون وليسوا رعايا، وليسوا مهاجرين، في رد واضح على الأسلوب الاحتلالي / التضليلي الذي تحاول اللجوء إليه مايسمى "دائرة أراضي إسرائيل" من خلال العروض التي تقدمها (تأجير الأرض بمبلغ رمزي يسمح لهم بفلاحتها). وقد عبر النائب الدكتور "جمال زحالقة" القيادي في التجمع الوطني عن الموقف الرافض لهذا المخطط (من يملك الأرض لايستأجرها، وهذه محاولة خبيثة تمارسها دائرة الأراضي للسيطرة على أراضي أهلنا في النقب بطرق ملتوية). لقد توصل المجتمعون في النقب إلى ضرورة توفير مستلزمات الصمود المادي، فقرروا تأسيس "صندوق التنمية لدعم عرب النقب".

تحتل معركة الدفاع عن الوجود العربي في أراضينا المحتلة منذ عام ١٩٤٨ أهمية استثنائية في برامج القوى السياسية العربية الناشطة بين أبناء وبنات شعبنا الخاضع للعنصرية الصهيونية. لكن تحويل هذه الأفكار إلى خطوات عملية على أرض الواقع، يتطلب وحدة هذه القوى في مواجهة خطة الاقتلاع والتهجير والتبديد. ويستلزم بالضرورة، توحيد رؤية الجماهير العربية تجاه قضاياها الوطنية / الاجتماعية وهي تجابه نشاط الأحزاب الصهيونية التي تسعى جاهدة للتغلغل في أوساطها.

■ **محمد العبد الله**

ماذا يسمى هذا التمييز؟

كيف يتنكر المسؤولون «الجدد» لأساتذتهم القدماء؟

١- الحقيقة إن من ينظر إلى قانون تنظيم الجامعات الأخير الذي مدّد سن العمل للأستاذ الجامعي حتى سن الـ / ٧٠ /في حين يستثني القانون نفسه الأساتذة الذين قُعّدوا رغما عنهم في سن الـ٦٥ ولا يزالون دون سن الـ٧٠

٢- والسؤال: لماذا هم مع الذين سمح لهم بالاستمرار (ممن هم على أبواب سن الـ٦٥) بالطاقة والإمكانات والكفاءة نفسها؟ فلماذا لا يعامل المتقاعدون ممن هم مايزالون دون سن الـ٧٠ معاملة أقرانهم والحالة هذه؟ هل فقط لكون الآخرين على رأس عملهم ؟ وما ذنب أولئك الأساتذة الذين قُعّدوا من عملهم رغم إرادتهم ؟

وما هو المانع من إعادتهم إلى أعمالهم السابقة كنظاميين ومعاملتهم معاملة زملائهم حتى سن الـ ٧٠ ؟.

٣- وإن العجب العجاب من متخذي القرار في هذا الرفض ، كيف يتنكرون لأساتذتهم الطليعيين الذي درّسوهم ، وقامت الجامعات الحكومية الحالية بجهودهم وعرقهم وكدحهم في حينهم، مقابل أقل رواتب الأساتذة الجامعيين في العالم، وأقل نسبة ترفيع في العالم(٢ ٪)، وأقل مكافآت عن أعمال علمية في العالم، وبالتالي أقل تقاعد لأستاذ جامعي في العالم ... (حوالي الـ ١٠٠٠٠ل س فقط).

٤- ولما أتت الخيرات المادية تزحف على الجدد من تلامذتهم السابقين (عبر التعليم المفتوح، والموازي، والمكافآت المجزية على الكتب المؤلفة أو المنسوخة ، وفي نسبة الترفيعات الجديدة، والمهمات المكافا عليها بسخاء، والمفروشات الأفضل (بما فيها الحاسوب والكوندیشن).. ثم التقاعد الأفضل.. الخ). يستثنى أولئك الطليعيون المجاهدون في حينهم من كل هذه الخيرات ، لا بل يرفض إعادتهم إلى حيّز العمل ، حتى لا يستفيدوا من امتيازات القانون الجديد (ولو لأقل من خمس سنوات) أو من التقاعد الأفضل في ظله ؟، فأي عقوق هذا بحق أولئك الروّاد الكبار؟؟؟؟؟.

٥- وهنا يحضرني المثل القائل :«عند تغسيل الصحون تعال يا أنطون، و عند مدّ الولائم وتوزيع الغنائم فأنطون نائم».

٦- ولذلك ننادي باسم المنطق العلمي (١ + ١ = ٢)، وباسم العدالة «التي نطالب بها الأعداء والعالم»، الكيل بمكيال واحد، ومعاملتنا نحن الأساتذة الرواد معاملة طلابنا السابقين(المسؤولين الجدد)، أو معاملة (زملائنا المستمرين وهم على أبواب الخامسة والستين) في الاستفادة من ميّزات القانون الجديد وحتى سن الـ ٧٠.

٧- وإلا ستكون سابقة مشينة في تطبيق القانون السوري (الأستاذ "محمد" تحت سن الـ٧٠ يرث الخبرات المادية الجديدة في القانون المذكور)

ولكن (الأستاذ محمد المتقاعد والذي لا يزال تحت سن الـ ٧٠) لا يرث، فأية تفرقة هذه بين المواطنين بالدرجة والكفاءة والمرحلة العمرية نفسها؟

٨- والسؤال للسادة المقررين في هذا الموضوع: أين المنطق في هذا التمييز ما فوق العنصري، ونحن نطالب العالم بتطبيق المنطق القانوني؟.

٩- أكتب هذه الأسّات باسم كل زملائي من الأساتذة الكبار الأجلاء المتقاعدين الذي كان لهم الفضل في إيصال التعليم العالي في سورية إلى ما وصل إليه في نقطة ازدهاره فيها ... (بحكم كوني كنت نقيبا للمعلمين سابقا في جامعة حلب لعدة سنوات).

١٠- في حين يأتي بعض الجدد ليس ليضيفوا عليه علما، وثقافة، وإنما فقط لتحسين رواتبهم وحدهم، مع استبعاد أساتذتهم الذين كان لهم الفضل في إيصالهم إلى ما هم فيه وعليه.

١١- ولا يسعني في النهاية إلا أن أردد: إن العودة إلى الحق خير من التمادي في الباطل، وإن إدراج إعادة هؤلاء الأساتذة إلى ظل القانون الجديد (من خلال اللائحة التنفيذية للقانون) التي لم تصدر بعد، خير من التمادي في هذا الظلم القانوني الظالم لشريحة أعطت أكثر بكثير مما أعطيت.

١٢- وإلا سنضطر آسفين إلى القول بئس العقوق من الأجيال الجديدة الحاصدة لخيرات الأجيال القديمة التي ضحّت وكافحت وزرعت ولكن دون أن تعطى حقوقها أو حتى دون أن تساوى قانونيا بأقرانها.

يرجى من ذوي القرار الاطلاع ، وإجراء المناسب ، وشكرا.

■ **أ.د. إسماعيل شعبان**
جامعة حلب ١٥ / ٢ / ٢٠٠٦

قرى منطقة الباب..

فوق الموتة عصة قبر

النعمان، سوسيان، الحدث، تل بطال، قبة الشيح، سو سنباط..

لم يكن ينقص سكان هذه القرى في منطقة الباب التابعة لمحافظة حلب سوى تهدم بيوتهم فوق رؤوسهم نتيجة تفجيرات المقالع المحيطة بقراهم، وخاصة قرية النعمان، حيث تشققت أغلب جدران تلك القرية البائسة التي هاجر أغلب شبابها للعمل في ليبيا والجزائر وقبل ذلك إلى لبنان، وكأن قدر أولئك الباقين أن يدفنوا في بيوتهم في يوم ما .

ولكن حظ تلك القرى السيئ لم يتوقف عند ذلك الحد، وإنما أضيف إليه تلوث لا يطاق ناجم عن حرق نفايات وأوساخ مدينة الباب ومنطقتها في وسط تلك القرى.

إن جشع أصحاب المقالع الحجرية المنتشرة بكثرة هناك يجعلهم يزيدون في كميات البارود المستخدم في التفجير ولعدة مرات في اليوم الواحد وخصوصاً في نهاية الأسبوع، وكما يؤكد سكان تلك القرى فإن تلك المخالفات تتم تحت نظر الشرطة المحلية والمفرزة الأمنية التي يجب أن لا يتم أي تفجير إلا بموافقتها، ولكن الأمور هنا محلولة والشرطة وأصحاب المقالع أحباب وسبحان من نفّع و استنفع كما يقال.

أما حكاية التلوث البيئي الناتج عن حرق عشرات الأطنان من الأوساخ بين تلك القرى، فهي إحدى صور الاستهتار بالإنسان والبيئة ، فرائحة الحرائق تنتشر عدة كيلومترات حول المكان وتزداد حدتها حسب اتجاه الرياح التي لا يحب أحد هنا أن تهب باتجاهه، عشرات الشكاوى وإجابة واحدة فقط، وهي أنه لا أحد يقبل أن ينقل مكب الأوساخ إلى منطقته، وكما يبدو فإن قدر سكان تلك القرى وتواضع مستواهم المعيشي هو الذي أغرى بلدية الباب ومنطقتها على اختيار تلك المنطقة الزراعية لإتلاف الأوساخ و حرقها .

سكان تلك المنطقة عجزوا من كثرة المطالبة، وأملهم أن يصل صوتهم عبر قاسيون إلى من بيدهم إنقاذهم من الموت المحتم، إما عبر تهدم بيوتهم فوقهم أو عبر قطع أنفاسهم و خنق زرعهم.

■ **الباب . مصطفى الأحمد**

برج القامشلي.. السياحي؟!

تقدم المتعهد المعروف بـ(الدكتور) لتنفيذ برج سياحي في القامشلي على العقار المخصص لبناء القصر البلدي، وعلى الرغم من أن الإعلان جرى لمرة واحدة ولعرض وحيد فقد تم تشكيل لجان لدراسته وذلك من خلال (لجنة مالية، فنية، عامة)،علماً أن أحد كبار المسؤولين في البلدية استنكف عن رئاسة اللجنة تجنباً للعواقب، فتم تكليف رئيس جديد للجنة، وبعد دراسة العرض من اللجنة الفنية رأت بأنه عبارة عن سوق هال وليس برجاً سياحياً بالإضافة لملاحظات أخرى. لذلك قررت اللجنة رفض العرض بموجب محضر أصولي، ولكن بعض المسؤولين في المحافظة (محافظ ، رئيس بلدية) طلبوا من اللجنة تغيير المحضر لصالح المتعهد وأصروا على ذلك، إلا إن اللجنة بقيت ثابتة على موقفها، فتمت معاقبة رئيس اللجنة وتغيير مدير الدائرة الفنية مع عقوبة لبقية العناصر لمدة ثلاثة أشهر .. فما معنى ذلك؟ ■■

المدينة الجامعية في حلب.. المزاجية أم الفساد؟

عندما تدخل المدينة الجامعية في حلب من باب الفرقان أو باب الوحدة ١٦ كما اعتاد الطلبة على تسميته تشاهد إلى يسارك الوحدة ١٦، حيث يقطن طلبة سوريون وقليل من الطلبة العرب، وتبصر إلى يمينك (دار الضيافة) حيث يحل (ضيوفنا الأكارم) من البعثات الأجنبية.

❖ تبدو لك دار الضيافة بيضاء ناصعة لأنها مكسوة بالرخام الأبيض غالي الثمن، وقد علق على بابها عبارة(دار الضيافة-جامعة حلب)، أما الوحدة ١٦ فلا يوجد ما يدل عليها سوى لونها الأسمر نتيجة تراكم الأوحال والأتربة وإهمال البعض..

❖ وتستطيع الدخول إلى الوحدة ١٦ دون أن تتجشم عناء إبراز بطاقة المدينة الجامعية و دون أن تُسأل من أنت؟ لعدة أسباب أولها : أنه مرحب بك دائما في وحدات الطلبة السوريين، وجميع غرفهم ووحداتهم (على حسابك)... ثانيها : لا أحد يخاف على مرافق الوحدة من حمامات وقاعات مطالعة وإنارة وشبكات تدفئة منك، لأنك لن تستطيع أن تخرب منها شيئا ..فإذا أردت على سبيل المثال سرقة مصابيح الكهرباء، فلن تستطيع، لأنها مسروقة قبل أن تفكر بذلك!! وإذا أردت أن تكسر أنابيب التدفئة، فهي مكسورة سلفاً وتتدفق منها المياه في الممرات وعلى الدرج سيولاً جارفة، وإذا أردت دخول الحمام فلن تستطيع الخروج منه لأسباب فنية، إلا إذا كنت شاطراً مثل الطلبة السوريين في القفز فوق أكياس ومستنقعات الأوساخ....

❖ أما دار الضيافة فلا تفكر في الدخول إليها إلا إذا كنت طالباً أجنبياً (أشقر) أو مسؤولاً (لابس طقم رسمي) لأن مشرف الدار مستقر في حجرته ٢٤ ساعة في اليوم لحماية الدار من المتطفلين، ولكنه قد يسمح لك بالنظر من الخارج عبر

البلور النظيف فتميز في كل غرفة براداً وكرسيين وخزانة، إضافة إلى الأسرة والستائر الجميلة التي تحمي(ضيوفنا) من نظراتك الفضولية، ولا نعلم إذا كانت دفعة مكيفات الغاز التي تم إدخالها إلى الدار، مخصصة لغرف الدار أم لقاعات مطالعتها؟ وبالمقابل ماذا يوجد في أي غرفة من غرف الوحدة ١٦؟؟.. يوجد ٣ أسرة عسكرية و خزانة معدنية تصدر أصواتا جميلة عند فتحها أو عند إغلاقها، عمرها أكثر من ٥ سنوات و..فقط...

❖قد يدخل أحد المشرفين في الوحدة ١٦ إلى إحدى الغرف، فيلقي القبض على الطلاب الثلاثة فيها بتهمة تشغيل سخانة كهربائية، ليعاقبوا بالحرمان من السكن في العام التالي، وإذا تكررت الجريمة يفصلون من السكن... أما في دار الضيافة فلا يحتاج لإزعاج الضيوف، لأنه متأكد أن أحدا منهم لن يستعمل سخانة كهربائية. فلماذا يستعملها ومكيفات الغاز تدفئ شتاء وتبرد صيفا ....

ويوجد هناك أيضا الكثير الكثير من المفارقات المضحكة التي لا يسعني التكلم عنها أكثر من ذلك، وليست الوحدة ١٦ إلا مثالا عن الكثير من الوحدات في هذه البلاد، وليست دار الضيافة إلا مثالا عن الكثير من دور الضيافة للأجانب والكثير من مضافات المسؤولين..

ويتساءل طلبة الجامعة، ليس في حلب فحسب، بل في جميع جامعات البلاد ومدارسها بوصفهم من الفئات الواعية من شريحة الشباب، لماذا لا ينصف أبناء الكادحين ويعاملون على قدم المساواة مع أبناء المسؤولين (وبضيوفنا الأكارم)؟ لماذا أصبحت مؤسسات البلاد وفعالياتها حكرا على الفئة الضيقة الناهبة وضيوفها؟ لماذا يتحول الوطن يوما بعد يوم إلى مزرعة للفاسدين؟؟

ننتظر الإجابة على أسئلتنا هذه وكثير من الأسئلة الأخرى الشبيهة من أصحاب المسؤولية ومن يهمهم الأمر.

■ **محمد الذياب - جامعة حلب**

ماذا تقول يا صاحبي

أنفلونزا المنافقين

● النفاق: فعل المنافق، وفعل المنافق هو أن يظهر غير ما يضمر و ما يبطن، وهذا الفعل هو الداء الذي يفتك اليوم بأسس المجتمع، وينخر بأركانه هكذا جهاراً نهاراً، و بمباركة صريحة، وبتصنيع مسبق ممن بأيديهم السلطة قولاً و فعلاً!!.

❖ بحسبك أن تقول: النفاق هو الكذب وكفى الله المؤمنين شر القتال!

● لا يا صاحبي لأن الكذب هو قول غير الحقيقة مطلقاً، بينما النفاق هو أن تقول أو تفعل أمراً بقصد محدد الغاية والهدف، سداه ولحمته الحصول على منفعة، لا يمكن الوصول إليها بغير هذه الوسيلة، وهذا ما يجعل الأمر مضراً وخطراً في الوقت ذاته، ضرره ينجم عن كونه يكرس سلوكاً شاذاً سرعان ما يصبح أمراً شائعاً يمارسه الناس على أنه الأمر الطبيعي الذي لا غبار عليه، وهنا الضرر الفادح، أما خطورته فمتأتية من أنه سيصبح باباً وحيداً، أو بكلمة أدق أنه أصبح – فعلاً- ممرا إجبارياً، يفرض على الجميع ولوجه، فهو القانون السائد- شئنا أم أبينا- وهنا مكمن خطورته القاتلة!

❖ و من المسؤول عن ذلك.. أنا أم أنت؟!! أجبني بمنتهى الوضوح والصراحة.

● المسؤول الأساس عن ذلك هو غياب سيادة القانون، والمسؤول عن هذا "الغياب" هم " أهل الحل و الربط" أي أصحاب السلطة والنفوذ، ومن جلس إلى مائدتهم من المنتفعين المنافقين ليحصل على غنيمته- حسب وزنه و دوره – من الملايين إلى الفتات!

❖ و نحن ألم نساهم فيما وصلت إليه الأمور؟ ألسنا نتحمل قسطا من المسؤولية؟!

● ما تقوله يحمل قدراً من الحقيقة، فالقوى الوطنية وتحديداً تلك التي شاركت في قيام الجبهة الوطنية التقدمية، شاركت بهوياتها المعروفة بجلاء ووضوح للمواطنين جميعاً، وأزعم أن الدوافع وراء المشاركة قناعاتها بإمكان تحقيق أهدافها الوطنية أو القومية أو الطبقية، ولكن ما جرى على أرض الواقع، جاء على نحو مغاير لما توخوه، فالوقائع كشفت حقيقة الأمور، وأخذت معالم الدرب تتضح فلا مشاركة فعلية، ولا دور إلا ما يرسمه من أمسك بدفة السفينة، وهذا ما خلق المناخ المناسب لتفريخ النفاق والفساد والمفسدين، وقيادات هذه الأحزاب "تحررت"شيئا فشيئا من مهامها النضالية وانزوت أدوارها خجولة أمام الترغيب والترهيب ،واستمرأت نعمة"الوظيفة"ودخلت جوقة التراتيل،فعزلت نفسها ومن ثم أحزابها عن جماهيرها التي لم تعد تثق بها في الوقت الذي تجسدت فيه قوى البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية واقعاً ملموساً، وتمركزت الثروة بأيديها ، واستشرى الفقر والقهر، وفرغ العمل السياسي من محتواه، وأصبح طقوساً، تمارس على خشبة الواقع، تحشد من أجلها حشود المواطنين "الحزبيين والموظفين والعمال والمستخدمين والطلاب وغيرهم" وبالتفقد اسماً اسماً، وكل من لا يشارك يتعرض للاستدعاء وللسؤال والجواب على "قدر" التقرير المصاغ بحقه!!

ومع استفحال أنفلونزا التقارير وكتبتها، غدا المواطن في مرمى "الهدافين"، وأخذ كل شيء بالتبدل، حتى المظاهرات تحولت إلى مسيرات موجهة، يتصدرها المنافقون "مع حفظ المراتب"، وصارت الشعارات المطلبية والسياسية جملاً تردد عن ظهر قلب من مثل: إلى الأبد .. إلى الأبد و.. بعد الله بنعبدو والكثير غيرها!!

❖ لا تتوسع في التفاصيل، فالكل يعرفها، وتكلم في المهم وأعطنا الخلاصة، فالمحصلة هي المطلوب.

● للوصول إلى المحصلة لا بد من سرد بعض الوقائع التي نسمعها و نراها كل يوم، والتي أوصلها المنافقون إلى حد الإسفاف. فإن صدر قانون أو مرسوم أو قرار، أو فتح شارع أو شيدت مدرسة أو مستوصف، رافقت ذلك حملة منظمة من النفاق وبكل أدوات الضجيج، وكأن ما صدر لم يصدر مثله في أي بلد في العالم، فهو منحة أو عطاء أو مكرمة تقدم إلى هذا الشعب القاصر المسكين، والشيء المؤسف أن من يبدأ هذه الضجة هم كبار المسؤولين الذين يفترض فيهم الدقة في الكلام المسؤول، فهم "متمرسون" في النضال الجماهيري ويعرفون جيداً أن الشعب هو صانع التاريخ وصانع المعجزات، فكيف يصبح هكذا قاصراً محروماً، ينتظر من يتكرم عليه بشق شارع أو بتشييد مدرسة. هذا إلى جانب العديد العديد مما كان يجري على كل الأصعدة من الهيمنة على سائر المراكز والإدارات حتى المدرسية صارت حكراً على"الحزبيين"، وتم التنسيب الإجباري إلى الشبيبة، و"منحوا" الامتيازات التي شرعت الأبواب أمام الانتهازيين و و و...

❖ أوجعت رأسي بحديثك هذا ...أما من حل لهذه المعاناة..المعضلة؟؟؟؟!

● نعم هناك حل ويعرفه أكثر المواطنين.. وهو ما أريدك أن تحدده أنت!!

فماذا تقول يا صاحبي؟؟!

■ **محمد علي طه**

استخفاف.. أم سرقة؟؟

علمت قاسيون أن أكثر من /١٠٠/ من العاملين في المؤسسة العامة لحوض الفرات بالرقة (من المشمولين بقرار القيادة القطرية رقم ٣١/٨٣ تاريخ ١٦/١٢/ ٢٠٠٠ المتضمن تخصيص كل منهم بمساحة /٣٠/ دونم، أرضاً زراعية مروية، لقاء الاستقالة من العمل في المؤسسة المذكورة)، وبعد مرور أكثر من السنة على استقالاتهم، ما زالوا وبشكل يومي يستجدون ضمائر المسؤولين في المؤسسة والمحافظة دون جدوى، لتنفيذ قرار القيادة القطرية الأنف الذكر.

فعلى الرغم من تعميمها الصادر تحت رقم ٩/ع ت تاريخ ٢٠٠٥/١/٩ والمتضمن تأكيد المؤسسة على العاملين المشمولين بقرار القيادة القطرية المذكور تأكيد استقالاتهم أو سحبها أصولا.

وعلى ما ورد في المادة رقم / ٣/ من قرارات استقالة العمال، والمتضمنة الطلب إلى لجنة توزيع الأراضي في مديرية المشروع الرائد بالرقة، تسليم الأرض المخصصة للعامل المستقيل بعد تقديمه براءة ذمة من المؤسسة.

وبالرغم من كل ذلك ما تزال إدارة المؤسسة العامة لحوض الفرات بالرقة تتلكأ وتماطل بتسليم هؤلاء العمال قطعة الأرض التي سبق وخصصت لهم، وذلك بحجج ومبررات ليست قانونية وغير مقنعة. تلك الحجج التي يرد عليها أحد المسؤولين في المؤسسة والذي طلب عدم ذكر اسمه قائلا:

١- ادعاء أن التوزيع قد تم تأجيله بسبب التفتيش من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو الجهاز المركزي للرقابة المالية، أمر غير دقيق، فموضوع التفتيش الذي أعلمه، ويعلمه الجميع، لا علاقة له بتوزيع الأرض أو إيقافه، بل يتعلق بإجراءات إدارية وقانونية لها علاقة بالمناقصات والمتعهدين المتعاملين مع المؤسسة على قطع الحور.

٢- أما حجة وجود نقص في المساحة المخصصة للتوزيع على العاملين فلا أصل له أيضاً، ولا يبرر إيقاف التوزيع في حالة وجوده، مع العلم أن المؤسسة تتحمل قانونياً مسؤولية قبول استقالات العمال في حال صحة المبررات التي تدعيها.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن قسماً من العاملين المستقيلين قد حرموا من المعاش التقاعدي نتيجة تقديمهم الاستقالة بسبب عدم تجاوز سنوات خدمتهم المدة القانونية (أقل من عشرين عاماً) التي تؤهلهم للحصول عليه، الذي كان يؤمن لهم ثمن لقمة العيش فأدخلهم من جديد سوق البطالة، وجعلهم في خانة العاطلين عن العمل.

من هنا، وفي الوقت الذي كثر فيه الحديث عن الإصلاح والتغيير، من تعزيز لسيادة القانون، ومحاربة للفساد ومحاسبة المفسدين، والقضاء على الروتين الذي ولد غير بريء، نطالب المسؤولين في الحكومة والدولة، وعلى المستويات كافة بتدارك مثل هذه الأمور التي فيها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ومخالفة صريحة للقوانين والأنظمة، بما لها من تأثير على لقمة عيش المواطن وعيش عائلته و أطفاله. و نطالب بفتح تحقيق بالموضوع، ومحاسبة المسؤولين عن التقصير، والإسراع في حل مشكلة هؤلاء العمال بتعويضهم عما فاتهم من مواسم زراعية، بالإضافة لصرف رواتب لمن لم يحصل منهم على معاش تقاعدي عن الفترة الماضية. ■■

مزارع الرقة المهملة

تنتشر مزارع الرقة على مساحات وامتدادات مترامية حول مدينة الرقة ذات الآثار العريقة، ومصدر الجد والعطاء، لقد اكتسبت هذه المزارع لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية أسماء تاريخية بارزة هي: يعرب - القحطانية - حطين - ربيعة - العدنانية - الرافقة - الأسدية - اليمامة - الأنصار - الأندلس - الرشيد - قرية الهشيم - قرية الصفورة.

تشكل هذه المزارع في المحافظة المورد الإنتاجي الهام في الزراعة، ويقطنها عشرات الآلوف من المواطنين، ويشكو سكانها من قلة أو انعدام الخدمات والمرافق الحيوية في مناطقهم، ويشعرون في قرارة أنفسهم كأنهم مواطنون من درجة أدنى، وربما يشبّهون أحياءهم بأحياء أفريقيا المعذبة التي نهبها الغزاة وظلمها الحكام، الشوارع فيها غير معبدة، كأرض الفلاحة التي يعاني المواطنون فيها من صعوبة المرور أثناء هطول الأمطار في الشتاء، وإثارة الغبار والأتربة في الصيف، كما لا يوجد فيها صرف صحي، ويقول الناس هنا إننا نعيش في القرون الوسطى!!

كذلك لا وجود للخدمات الهاتفية، اللهم ما عدا البناء الذي خصص لمقسم هاتف منذ سنوات ولم يتم وضعه في الخدمة حتى الآن.

ثم ماذا عن الرعاية الصحية المعدومة والمغيبة؟ حيث لا وجود لمستوصفات صحية لتقديم اللقاحات الضرورية لأطفال هذه المزارع.

إن أهالي مزارع محافظة الرقة يطالبون الحكومة بالاستجابة لمطالبهم العادلة ويذكرونها بمقولة كرامة الوطن من كرامة المواطن. كما أن لسان حالهم يقول: لا، ثم لا للفاسدين والمفسدين الذين سلبونا حقوقنا وعاثوا فساداً في أرجاء بلادنا سورية.

■ **الرقة - مراسل قاسيون**

الميادين.. المدينة المنسية

لماذا يتكرر الحديث عن مدينة الميادين هذه الأيام، وما الجديد؟

إن نظرة الحب لتلك المدينة سوف تكتشف الكثير من مواقع الجمال وإمكان التقدم وتحسين مستوى المعيشة للمدينة نفسها وللقرى المحيطة بها.

إن مقومات النهضة كامنة في موقعها الجغرافي على طريق العراق والبادية السورية وتوفر مياه الفرات العذبة، وهي تاريخياً سوق لكل القرى المحيطة و تشتهر بالكباب المشوي الذي لا يفوته من يزورها.

فهي تملك شاطئاً نهرياً إن تم استغلاله بشكل حضاري يمكن أن يكون قبلة السائحين ومحبي السباحة والصيد وتشكل حوايجها محميات طبيعية في وسط الفرات و قلعة الرحبية التاريخية تشهد على تاريخ المنطقة، ولا يمكن أن ننسى أنها تشكل إحدى محطات السفر إلى العراق والبادية، وهي تشكل سوقاً لقرى كثيرة جداً، وتعد من أهم مناطق إنتاج السمن العربي والأغنام وهي مدينة مشهود لها بطاقاتها العلمية والثقافية ولكن أغلبها مهاجر إلى دمشق وحلب وطبعاً إلى دير الزور.

والإنسان هنا كريم، بسيط ولكنه متهور وسريع الغضب لأتفه الأسباب.

ولكن واقع المدينة الحالي لا يسر الصديق فكأنها لا تنتمي لقرنا الحالي إلا عبر مشاهد صحون الدش والموبايلات، وتظن للوهلة الأولى أنك تعيش في أفغانستان وأنها إحدى مناطق قندهار، فوضى السوق المزدحم بأبناء القرى المحيطة والسيارات الزراعية التي تقف قبالة بعضها بعضاً ترفض كل منها إفساح الطريق للأخرى ومحلات الحلويات المكشوفة التي تبيع كل شيء وهي متجاورة بشكل لا يصدق مع محلات اللحامين ومذابح الفروج وبائعي الموبايلات، هنا لا يمكن أن تتحدث عن رقابة صحية أو معايير مهنية أخرى.

كل من تسأله من سكان الميادين عن واقع المدينة السيئ يشير لك بأن السبب والمشكلة عند مجلس المدينة وبلديتها، التي تُعتبر مغارة علي بابا لأولئك المسؤولين، الطرق المحفرة، المغبرة صيفاً والموحلة شتاءً، جرار زراعي مع عربته لجمع النفايات والأوساخ المزمنة في الشوارع، هنا يمكن أن تشاهد النمو الفطري والطبيعي (سوق وحوله تتجمع المدينة) لمدينة صغيرة أصبحت مركزاً لتسوق القرى المحيطة بها، دون أية لمسة حضارية، طبعاً هناك على أطراف المدينة بعض الأحياء المنظمة نوعاً ما ولكن شوارعها ليست أحسن حالاً وتكاد تبدو بلا أرصفة. أما الشرطة فهم موضوع آخر، ويكفي أنهم هنا يتعاملون مع الناس البسطاء والفلاحين الفقراء بمنتهى «الحرية» والاستغلال ودون حسيب أو رقيب وفهمكم كفاية، وهم مثل كل شرطة المناطق النائية، إن حجم البطالة يمكن أن تشاهده من خلال العشرات من سائقي الدراجات النارية الذين يتسابقون إلى نقل ركاب الباصات الآتية من حلب أو دمشق، أو من

حجم تلك العمالة الرخيصة التي تعمل مع مقاولي الشركات النفطية.

الميادين خاضعة لظلم الدولة من غياب دور الدولة، ومظلومة من المجتمع من خلال تركها أسيرة بقايا العادات العشائرية التي قويت بغياب الضمان الاجتماعي والاقتصادي.

إن ما تحتاجه الميادين لكي تكون مدينة عصرية وقبل كل شيء، إدارة بلدية نظيفة اليد ومنفتحة وبعيدة عن المصالح العشائرية والعائلية وتملك قرارها دون أية وصاية ومن خلال دعم حكومي جيد، عبر خطط تطوير حقيقية، وعلى الشركات النفطية المساهمة في هذا التطوير عبر بناء مرافق الخدمات العامة وكسب الرأي العام عبر تحويل جزء من عائدات النفط لتطوير المنطقة، وما مستشفى الطب الحديث إلا خير مثال على ذلك، فماذا لو أتبع ذلك ببناء مستشفى آخر أو مدارس نموذجية للطلاب وفي الخيال كثير.

■ **سليم اليوسف**

المستنقعات في «موحسن»

تمتلك موحسن تاريخاً وطنياً واجتماعياً مشهوداً في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، وضد الإقطاع وتميزت بتطور الوعي السياسي التقدمي حتى أطلق عليها في الخمسينات لقب «موسكو الصغرى» إن هذا التطور الذي استبقته موحسن في خمسينات القرن العشرين أسس لتطورات لاحقة في ميادين اقتصادية وثقافية واجتماعية هامة ولكن موحسن لها همومها وشجونها التي أفرزتها الحياة وفي مقدمتها كثرة المستنقعات وتآكل مساحات جديدة من الأراضي أراض واسعة من الاستثمار الزراعي بسبب المستنقعات والتملح يؤدي حتماً إلى قلة الإنتاج، وكذلك إلحاق أضرار بمباني الفلاحين.

١ - بيئية: لأن استقرار الماء في المواقع المنخفضة والمكشوفة لمدة طويلة يؤدي إلى تلوثها وإفسادها ونشر الروائح الكريهة.

٢ - اقتصادية: لأن خروج مساحات أراضي واسعة من الاستثمار الزراعي بسبب المستنقعات والتملح يؤدي حتماً إلى قلة الإنتاج، وكذلك إلحاق أضرار بمباني الفلاحين.

٣ - صحية: لأن هذه المستنقعات الحافلة بغابات نبات الزل والماء الآسن تحولت إلى بؤر لتكاثر الحشرات الضارة بحياة الإنسان أو كما يتوقع البعض ستصبح هذه المستنقعات الكثيفة بالزل مأوى للطيور المهاجرة ونقل مرض أنفلونزا الطيور.

والمطلوب ردم وتجفيف هذه المستنقعات الموبوءة وهذه المهمة يعجز فرد أو أسرة أو عشيرة عن تنفيذها، إلا عن طريق الدولة أو الدولة والأهالي معاً، وبتنفيذها تتحقق فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية لصالح الفلاحين لا يرقى إليها الشكل.

■ **مراسل قاسيون - دير الزور**

هذا واجبنا..

تلقت صحيفة قاسيون رسالة شكر من الأستاذ غسان القلاع هذا نصها:

إلى جريدة قاسيون الموقرة..

تحية واحتراماً وبعد:

وصلني العدد رقم ٢٦٦ تاريخ الخميس ١٦\٢\٢٠٠٦، واطلعت على مضمونه وخاصة فيما جاء في الصفحة الثامنة والتي قدمت عرضاً موضوعياً لمحاضرة الأستاذ عبد الله الدردري حول الخطة الخمسية العاشرة، كما تضمنت بعض المداخلات، ومنها مداخلتي، وأوردتها دون أن تجري عليها عمليات الاختصار والمسخ المقصود.

فجزيل الشكر ووافر الاحترام لجريدتكم ومحرريكم، كما أحيي فيكم الموضوعية وقبول الرأي الآخر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

■ **غسان القلاع**
دمشق ٢١\٢\٢٠٠٦

دردشات

برمجوا أحلامكم..

فكرت كثيراً وأنا أتقلب في فراشي، في قول عبد الحليم خدام بأنه سيعود إلى سورية، وفي طلبه الوقح من رئيس الجمهورية بالتنحي عن منصبه..إلخ، قلت لعلها تصاريح عنترية يغطي بها جبنه ويثبت بقايا ثقته بنفسه، لكنني تساءلت: هل انطلقت هذه التصاريح من فراغ؟

واسترسلت في مناقشتي الذاتية: إذا صرفنا النظر عن توقيت لقائه المشبوه بتلفزيون العربية، وعلاقته بالهجمة التآمرية الأمريكية الصهيونية على سوريا صص، وقرارات مجلس الأمن المتصاعدة و... لكننا لا يمكن أن نتجاوز الخطر الداخلي، الذي يشكله رفاق خدام الفاسدون المنتشرون في أجهزة السلطة وخارجها، لأن كل مسؤول فاسد، هو قنبلة موقوتة للعدو الخارجي، وهو عبد الحليم خدام في الظل، ينتظر الفرصة المناسبة ليلتحق بنشاطه ويشد أزره، طالما أن المصالح الاقتصادية مرتبطة ببعضها.

نومي القلق جرني إلى عالم الأحلام المضطرب، فرأيت في منامي، حشوداً في باصات كبيرة تتجه نحو المطار، تتصاعد منها نداءات: «رافقونا لنلعن خدام». حشرت نفسي في أحدها، وتجمهرنا أمام الباب الخارجي للمطار الذي تطوقه ثلة من الشرطة المدججة بالسلاح، تسمح للبعض فقط بدخول بهو المطار.

من داخل البناء، تصاعدت زغاريد وأهازيج: أهلاً وسهلاً باللي جاي، وعندما أطل رأس خدام من الباب الخارجي، وهو شامخ الرأس، انطلقت هتافات:

- الموت للخائن عبد الحليم خدام.
- الموت الموت الموت.

رددتها الجماهير الغاضبة بهدير أشبه بالرعد، وهجمت عليه تريد تمزيقه، إلا أن تهديدات رئيس الدورية، وأزيز الرصاص فوق الرؤوس، منع الحشد عن التقدم، ودخل خدام إحدى السيارات الفارهة التي انطلقت بسرعة قصوى، تتبعها المئات من مثيلاتها.

فضحكت كثيراً، عندما قادني تفكيري إلى الموقف الحرج المزري، لهؤلاء الذين سكتوا عن فساد وجرائم خدام زمناً طويلاً عندما كان في السلطة وهتكوا ستره عندما تخلى عنها! ترى كيف سيبررون ازدواجيتهم، إذا عاد إلى مركز المسؤولية؟

ثم رأيت ذلك الحشد العظيم قد تحوّل إلى مظاهرة عارمة سارت في الشوارع، تهتف ضد عودة خدام، وضد كل من هم وراءه من كبار الفاسدين في السلطة وخارجها، وكبار التجار والليبراليين والرأسماليين ورافعي شعار اقتصاد السوق والسوء الذين يتحينون الفرصة للانقضاض على الوطن.

وعلى حين غرة، رفعت يدي، ولوحت بقبضتي المشدودة، وهتفت مع الهاتفين: «يسقط الفاسدون الكبار الذين ينهبون قوت الشعب وخيرات الوطن» فاصطدمت قبضتي بجانب السرير خلف رأسي، وافقت مذعوراً، وتلفت حولي ولعنت هذا الحلم المزعج، الذي جرّني إليه تفكيري قبل النوم في تصريح خدام بأنه سيعود إلى البلد. لكنني قررت أن أبرمج أحلامي وأعتاد على التفكير قبل النوم في قضايا مفرحة إيجابية للشعب والوطن، مثل إلغاء قانوني الطوارئ والأحكام العرفية، وسيادة القانون والحريات الديمقراطية، واشتداد قبضة الدولة على اقتصاد البلد ورقابتها على السوق، وزوال الغلاء وزيادة الأجور ومعاقبة كبار الفاسدين، لأعيشها على الأقل في الحلم.

■ **عبدي يوسف عابد**

شعار الإصلاح هل يبقى مجرد كلام نظري؟

الأسواق بلا رقيب.. والمستهلك بلا حماية

لم يكن يخطر ببال محمد ويحيى أن رحلتهما البريئة، لشراء ربطة خبز من أحد المحال المجاورة لمنزلهما، بناحية جرمانا، ستنتهي بهما ضمن براد الموتى، بدل أن يضما أرغفة الخبز، لا لشيء سوى مصادفتهما لحفرة مفتوحة، اعتقدا لوهلة أنها لاصطياد القاذورات وليست لاصطياد عصافير الطفولة.

الحادثة التي هزت الرأي العام منذ أيام، وسط تجاهل حكومي معتاد، جاءت لتقرع مجدداً خطر الآثار المترتبة على انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي، ولتضع مسألة المستوى المعاشي على الطاولة لابوصفها رغيف خبز فقط، بل بإصلاح حفرة تجنب انزلاق طفلين إلى باطنها، خاصة بعد أن حسمت الحكومة أمرها بالانتقال نحو اقتصاد السوق المرعب، ذلك النموذج الذي وضع أسسه منذ أواخر الثمانينات، «ولسخرية القدر» النائب السابق عبد الحليم خدام، قبل أن يغادر السفينة إلى باريس، ليحاضر في العفاف كأي بائعة هوى، مبديا الحزن على أبناء شعبه، الذي يعيش أكثر من نصفه تحت خط الفقر، بعد أن حصّل ثروة تقدر بنسبة ٥٪ من الدخل الوطني السوري، وهو رقم كاف بحد ذاته لتفسير العلاقة السببية بين ازدياد القصور الفخمة لرجال يحاضرون في العفاف والإصلاح وبين حفرة للقاذورات التهمت طفلين بريئين.

هو مشهد تراجيدي لفيلم إصلاحي طويل، يبدأ بالانتقال إلى التخطيط التأشيري، إلى تشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام، يخرجه النائب المنشق، ويعد السيناريو الاقتصادي الليبرالي «نبيل سكر»، وينتجه أشهر المقاولين في الشرق الأوسط «رفيق الحريري»، لكن الفيلم الإصلاحي الذي جرى الإعداد له منذ أواخر الثمانينات، لن يكتمل عرضه إلا مع مجيء مخرج آخر يحمل صفة- طاقم أقتصادي- والذين من شدة تأثرهم بالفكر الغربي، سيديرون دفة السفينة دورة كاملة نحو شواطئ الأطلسي، لتكون أول لقطاتهم الإصلاحية الفذة «تحرير الأسعار»، تاركين العباد تحت خدر دوار البحر اللذيذ، حيث لن تجدي الحبوب المهدئة في معالجة آلام المغص الشديد، فالإصلاح كما يقولون: «لن يتحقق دون استحقاقات اجتماعية مؤلمة» وسيكون من الواجب الوطني مثلاً أن يقوم كل فرد برأب عجز الموازنة من خلال دعمه للدولة بـ ٤١ ل.س عن كل ليتر من البنزين، بعد أن تبين بأن الكلفة الحقيقية لليتر الواحد في المصافي المحلية هو بحدود ٧.٢٥ ل.س.

«فعندما تربح الدولة، يربح المواطن» يقول الممثل الحكومي. . منطق إصلاحي سديد لكنه لايحدث، فالكاميرا تمتص نور الإصلاح وتلقيه ضوءاً على وجه مسؤول يحمل صفة نائب أو وزير أو . . . وليس لامتصاص نور يلقيه ضوءاً أمام طفلين أرسلهما الأب ليشتريا ربطة خبز فغرقا في الفضلات. . . .

أسعار السوق

فتح باب الاستيراد وتحرير الأسعار واعتماد قانون العرض والطلب، عناوين رئيسية تحاول الحكومة بإصرار تكريسها من أجل تحقيق التوازن السعري والاندماج بالسوق العالمية، لكن بدا واضحاً أن تلك السياسات قد أفضت إلى انفلاش بالأسعار، وانقلاب السحر على الساحر، بشكل أثر سلباً على المستهلكين وقدرتهم الشرائية، حيث تصاعد سعر مادة السكر في السوق المحلية ليصل إلى حدود ٣٥ ل.س، أي بمعدل زيادة ٧٥٪ عن العام الفائت، بعد أن اتبعت الحكومة سياسة رفع الدعم التدريجي عن هذه المادة ولجوء التجار إلى احتكارها. كم وصل سعر كيلو لحم الضأن إلى ٦٠٠ ل.س، بعد أن أصدرت وزارة الاقتصاد مؤخراً قراراً يقضي بتصدير ذكور الأغنام والماعز الجبلي، دون أن تلزم المصدرين باستيراد كميات من اللحوم تقدر بضعف الوزن المصدر كما كان سارياً من قبل، مما شجع التجار على زيادة تصدير هذه الأغنام، نظراً لسمعتها الجيدة في السوق الخليجية، والاستفادة من فروقات العملة، حيث أدى هذا الإجراء بدوره إلى نقص في العرض المحلي من هذه المادة، مما أدى إلى قفز سعر الكيلو غرام الواحد من ٣٠٠ ل.س إلى ٦٠٠ ل.س أي بنسبة ١٠٠٪ مقارنة بالعام الفائت.

قائمة ارتفاع الأسعار شملت أيضاً مايقارب ٨٠٪ من الأدوية بمعدل ١٥٪ معظمها أدوية المفاصل والرشح والأطفال، ومن المرجح أن تستمر أسعار الدواء بالارتفاع مع اقتراح وزير الصحة بزيادة أسعار الأدوية التي يقل سعرها عن ٥٠ ل.س بنسبة ٢٠٪، والتي تشكل أكثر من ٥٢٪ من حجم الدواء في سورية.

ووفق آخر نشرة للأرقام القياسية التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء فقط بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية قبل الموجة الأخيرة نسبة ١٣٪. كما ارتفعت أسعار الإنارة والمياه بنسبة ٢١٪ أما بالنسبة للاحتياجات الشخصية فقد كان الارتفاع بمعدل ٧٪ ومواد النظافة بنسبة٩٪. أما المعالجة والأدوية فقد ارتفعت بمعدل ٢٧٪، بينما ارتفع سعر التعليم والثقافة بنسبة ٤٤٪، في حين حقق النقل والمواصلات معدل زيادة بـ ٢٥٪، والإيجار بمعدل ٣٤٪.

ووفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء أيضاً، يوجد مايزيد عن ٦٠٪ من العاملين في الدولة تقل رواتبهم عن ٧٥٠٠ ل.س، وإذا اعتبرنا أن وسطي عدد أفراد الأسرة السورية خمسة أشخاص، فهذا يعني أن نصيب الفرد الواحد بحدود ١٥٠٠ ل.س شهريا، أي دولار واحد باليوم، بينما تؤكد الدراسات بأن الحد الأدنى الضروري لمعيشة الفرد الواحد قبل ارتفاع الأسعار الأخير كان بحدود ٣٢١٥ ل.س شهرياً، أي بمعدل دولارين في اليوم، ومع ارتفاع الأسعار أصبح الحد الأدنى الضروري للمعيشة بالنسبة للفرد الواحد بحدود ٤٢٠٠ ل.س، أي بواقع ثلاثة دولارات يومياً أي أكثر من ضعف ماهو مقدر في الخطة الخمسية العاشرة لمحاربة الفقر، وهو مايشير بوضوح تام إلى أن النية موجودة لدى الحكومة لتمويل الخطة بأسعار طاقة عالية .

رأي مديرية الأسعار

السيدة وفاء الغزي مديرة الأسعار في الوزارة قدمت شرحاً لآلية التسعير الجديدة:

«وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية تنتهج حالياً سياسة تحرير الأسعار التي اعتمدتها كتجربة أولية في العام٢٠٠٠، ثم اعتمدت بشكل أصولي في العام ٢٠٠١، بعد الموافقة من رئاسة مجلس الوزراء ولتاريخه لم ننته من تطبيق هذه السياسة على كافة المواد كوننا نتبع سياسة التدرج في تحرير الأسعار، أي تحريرها من هوامش ونسب الأرباح التي كانت محددة سابقا، وإنما تركت للمنافسة وآلية السوق القائمة على العرض والطلب».

هذه السياسة - حسب رأي السيدة وفاء «قسمت المواد إلى ثلاث زمر، الأولى هي زمرة السلع التي ينتجها القطاع العام حصرياً، حيث يستمر تدخل الدولة في تحديد أسعارها، أما الزمرة الثانية فهي زمرة المواد المحررة جزئياً حيث أطلقت حرية المنافسة للحلقة الأولى والثانية من حلقات الإنتاج والاستيراد وتاجر الجملة، ويبقى السعر النهائي محددا بالنسبة للمستهلك من قبل الجهات التي تخول بتسعيرها مثل الأسمدة والأعلاف والألبسة المدرسية، أما الزمرة الثالثة فهي زمرة المواد المحررة كليا، والتي يترك لها حرية التنافس بكامل حلقاتها وفق قانون العرض والطلب، وهذه الزمرة تضم أغلب المواد مثل السيارات والبرادات والشاي واللبن والمدافئ والبطاريات، كما شمل التحرير سلع القطاع العام التي يوجد لها نظير في السوق من منتجات القطاع الخاص، مثل التلفزيونات «سيرونيكس» حيث تركت لها حرية التسعير بما يتناسب مع أسعار السوق، وبما يحقق لها المنافسة والريعية، بعد أن كانت تسعر من مديرية الأسعار في وزارة الاقتصاد».

وحسب المديرية: «فإن سياسة تحرير الأسعار قامت على ثلاثة شروط هي: وجوب الإعلان عن السعر الذي تقع مسؤوليته على بائع المفرق، مع إعطائه الحرية في السعر الذي يحدده. إضافة إلى الشرط الثاني، الذي يتضمن وجود بطاقة البيان على السلعة التي تتضمن تاريخ الإنتاج ،وتاريخ انتهاء الصلاحية، ومكونات المادة ومصدرها. أما الشرط الثالث فهو وجوب تداول الفواتير بين حلقات الوساطة بما يمكن من معرفة مصدر السلعة ومصدر المخالفة».

هنا ينتهي حديث السيدة وفاء الغزي، ولكن واقع السوق لايعترف كثيراً بزمر وجداول مديرية الأسعار، حيث يتجاوز سعر السوق في بعض المواد ضعف تسعيرة المديرية بالنسبة للمواد غير المحررة، أو التي هي قيد التحرير، مثل مادة زيت الزيتون الذي وصل سعرها إلى ٢٠٠ ل.س في السوق في حين أن سعرها حسب المديرية هي بحدود ١٧٠ ل.س، أو مادة اللحم البلدي المسعرة حسب المديرية بـ ٢٢٥ ل.س/كغ، في حين أنها تباع بالأسواق بأكثر من ٣٥٠ ل.س/كغ إضافة إلى قائمة كبيرة نوردها في الجدول رقم(٢).

رأي مديرية المستهلك

أزمة ارتفاع الأسعار أيضاً لها ما يفسرها لجهة ضعف الرقابة الحكومية على السوق خاصة بعد إصدار القانونين (١٢٣ ـ ١٥٨) وتعديلات القانونين (٤٧ و ٢٢) من العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ اللذين خفضا عقوبة المخالفة التموينية من السجن إلى الغرامة المالية.

الدكتور أنور علي مدير مديرية حماية المستهلك «الرقابة التموينية سابقاً» قال: «إن المديرية لم تعد لها وصاية على الأسعار، السعر أصبح محرراً، ومانلزم به التاجر أو المستورد هو الإعلان عن السعر، وبطاقة المواصفة وتداول الفواتير، إضافة إلى قمع الاحتكار، حيث يحق للتاجر أن يضع السعر الذي يرغب به، شريطة الإعلان عنه، أما فيما يخص سلع القطاع العام غير المحررة، فنحن مستمرون في مراقبتها، ولكن هذا لا يعني بأن الأمور كلها على مايرام، فهناك حالات غش يقوم بها بعض ضعفاء النفوس لانستطيع ضبطها جميعاً، لأن الكادر الموجود لدى المديرية لايتجاوز ٩٠ مراقباً في دمشق، وهو غير كاف لتغطية السوق الواسعة».

وعما إذا كان هناك حالات احتكار في السوق من التجار، قال الدكتور علي: «قمنا بعدد من الجولات والدوريات على المستودعات لكننا لم نلحظ أية حالة احتكار». وعند سؤالنا عن أسباب ارتفاع السكر، قال: «الموضوع مرتبط بالبورصة العالمية وارتفاع أسعار السكر عالمياً»، ولكن إذا كانت أسباب ارتفاع سعر السكر هي البورصة العالمية، فماذا عن اللحوم ونحن نصدر الأغنام هل هي أيضاً بورصة عالمية؟! ثم ماذا عن الشروط الأخرى التي لاتتقيد بها أغلب المحال التجارية مثل الإعلان عن السعر وبطاقة المواصفة، وتداول الفواتير؟ هل هي أيضاً محررة أم أنها لاتجد من يقمعها؟

رأي جمعية حماية المستهلك

المحامي فاروق الرباط رئيس مجلس جمعية حماية المستهلك وهي جمعية غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠٤، يرى بأن «أسباب ارتفاع الأسعار لاتزال مبهمة بسبب ضعف عملية الرقابة على تداول الفواتير من المنتج إلى تاجر الجملة إلى بائع المفرق، مما يجعل آلية الرقابة غير فعالة، رغم أن معاون وزير التموين في العام الماضي أصر على التجار أن يتداولوا الفواتير ،ولكن ذلك لم يحدث فغرقت الأسواق في فوضى عارمة، نتيجة عدم التقيد بالقوانين كما في ميدان السياحة، فمنذ عام ٢٠٠٣ أصدر وزير السياحة قراراً يلزم أصحاب المطاعم بتقديم ثلاث فواتير تتضمن كل فاتورة المواد التي يستهلكها الزبون ووزن كل مادة وسعرها والتأشير عليها مطبوعاً عليها رقم هاتف الشكاوى، وحتى هذه اللحظة لم يتم تداول هذه الفواتير خاصة في المنشآت السياحية ذات النجوم الخمسة، وكذلك الأمر بالنسبة لشركات الخليوي التي لاتلتزم بالقرارات والدعوات الموجهة إليها لتخفيض رسم الاشتراك الشهري مع العلم بأن شركات الدول المتقدمة تعطي لزبائنها ساعتين مجانيتين كل أسبوع».

ويرى الرباط بأن الاحتكار يعطل قانون العرض والطلب، وأن هناك استحالة في رقابة الأسعار بسبب عدم وجود قانون منظم للعملية، سواء كان قانون التنافس أو غير ذلك.

وعن دور الجمعية في حماية المستهلك، قال الرباط: «أمام الإمكانيات الحالية فإن دور الجمعية هو توعية المستهلك لأننا لانمتلك تمويلاً يساعدنا في إجراء البحوث اللازمة عن الأغذية وإرسال عينات من المواد إلى المخابر، كما في جمعيات دول العالم المتقدم، إضافة إلى أن الكادر الموجود هو كادر تطوعي، ولايوجد لدينا فروع في المحافظات تساعدنا في عملية الرقابة، رغم أننا قدمنا العديد من الطلبات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وحتى الآن لم يتم الرد عليها».

وقال الرباط: حتى يصبح دور الجمعية فاعلاً لابد من إشراكها في مراكز دعم القرار فيما يخص المستهلك، إضافة إلى دعمها بالكوادر والإدارات التي تساعدنا في تحقيق حماية المستهلك من مخابر ودراسات وتمويل مادي.

أين اقتصاد السوق الاجتماعي

الحكومة لاتجد نفسها مسؤولة عن الأسعار بعد تحريرها، ومؤسسات حماية المستهلك معطلة ،والتجار لايرون بأن هناك ارتفاعاً في الأسعار، وهو مايضع الحكومة أمام استحقاق هام بعد تبني حزب البعث نظام السوق الاجتماعي في مؤتمره الأخير لجهة إمكانية التوفيق بين السوق والجانب الاجتماعي، بعد سلسلة التراجعات في الصحة والتعليم والخدمات والأجور وزيادة من هم تحت خط الفقر.

■ كاسترو نسيّ
castro@Kassioun.com

جدول رقم «١»

السلعة / كغ	سعر العام الفائت/ل.س	السعر الحالي / ل.س	النسبة ٪
سكر	22	35	59
لبن	20	30	50
لحم	300	600	100
زيت عباد الشمس	65	75	15
جبنة بلدية	55	70	27.5
سائل جلي	25	30	20
حلاوة	55	70	27.5

جدول رقم «٢»

السلعة / كغ	سعر التمويني /ل.س	سعر السوق / ل.س	النسبة ٪
شاي خشن	145	250	72.4
زيت زيتون	170	250	47
سمن نباتي	65	90	38
رز مصري	27	40	48
سكر	23	35	52
لحم بلدي	220	600	172
ماء بقين	15	25	66.7

في ندوة الثلاثاء الاقتصادي

الفقر .. البطالة .. إلغاء الدعم
ثالوث يهدد الأمن الاجتماعي السوري

ما تزال العلاقة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي من العلاقات الشائكة والمعقدة جدا في الاقتصاد السوري لدرجة أن التعاطي معها موضوعيا يتطلب خبرات نظرية وعملية كبيرة ورؤية شاملة على المستوى الكلي، ولا يتطلب تنظيرا ورؤية ضيقة على المستوى الجزئي، ونظرا للشقاق والصدع الحاصل بين نتائج العملية الاقتصادية والنتائج الاجتماعية، فلا بد من إعادة النظر في أسباب ذلك الشرخ، وإعادة النظر بأولويات وطرائق تجاوزه، وذلك لأن البعد الاجتماعي اليوم هو صمام الأمان للبعد الاقتصادي بأي اقتصاد. انطلاقا من هذه الأفكار يطرح الدكتور قدري جميل في محاضرته «السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي» التي ألقاها في ندوة الثلاثاء الاقتصادية ضرورة الالتفات إلى المشاكل الاجتماعية الأساسية باعتبارها المحرك الأساسي للعملية الاقتصادية، وسبباً من أسباب نموها أو تدهورها، وهذا بالضبط محور الفرضية التي يقدمها الدكتور جميل والمبنية على أن السياسة الاجتماعية هي جزء مكون ضروري لأي سياسة اقتصادية، والتي أصبح دونها لا يمكن تحقيق أي نجاح اقتصادي في المؤشرات والنوعية.

العدالة الاجتماعية أولاً وأخيراً

– يعتقد الدكتور جميل أنه في العقود الماضية سادت، عقلية تقول إن توفير الشروط الاقتصادية للتطور ستضيق هامش تحقيق مكاسب اجتماعية، كما كان يجري تبرير اللافعالية الاقتصادية بضرورات اجتماعية. والواقع أن هذا التناول أدى في نهاية المطاف إلى تراجع الاقتصادي والاجتماعي معاً، مما يتطلب تدقيق الرؤية وتصحيحها، ففي ظروف سورية تدنت الفعالية الاقتصادية لأسباب لها علاقة ببنية الإنتاج وعدم انسيابية عملية الإنتاج والنهب الذي تعرضت له المؤسسات الاقتصادية من خلال مدخلاتها أو مخرجاتها. لذلك عندما كانت تحل بعض المهام الاجتماعية على المستوى الجزئي كانت تستخدم كحجة لتبرير تدني الفعالية الاقتصادية وللتغطية على عملية النهب التي كانت تجري على قدم وساق. أما على المستوى الكلي فقد تم تحقيق معدلات نمو لا بأس بها ولكن ليس بسبب الفعالية العالية للمؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي، بل بسبب نوع من الريع تم تحقيقه بسبب الظروف الإقليمية والعالمية. وهذا ما سمح بحل ومعالجة جملة من القضايا الاجتماعية في حينه من خلال الفوائض المتاحة والتي لم تكن مصادرها داخلية. وبالنتيجة كانت العلاقة بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية تاريخياً، تحل على حساب أحد طرفي المعادلة، فأي رفع لمستوى العدالة الاجتماعية كان يرافقه تصور أنه يؤدي إلى انخفاض الفعالية الاقتصادية والعكس صحيح. ولكن كيف يمكننا النظر لعلاقة الاجتماعي والاقتصادي في سورية اليوم؟ على هذا السؤال يجيب قدري جميل بالقول: إن علاقة الاقتصادي بالاجتماعي، هي علاقة شكل بمضمون، فالشكل لايتغير إلا بتغير المضمون، كما أن تغير الشكل يؤدي إلى تغييرات في المضمون. فالهدف ليس المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها، بل الوصول من خلالها إلى أحسن المؤشرات الاجتماعية. وبالتالي، فإن كل الكلام عن التناقض بين الاقتصادي والاجتماعي هو كلام غير صحيح إذا لم ينظر له من زاوية وحدة هذه الثنائية وتفاعلها المتبادل، أي أن التناقض بينهما ليس مستعصياً يؤدي إلى نفي أحدهما للآخر بل على العكس، هذا التناقض هو من التناقضات الضرورية للتقدم والتي يمكن التحكم بها لمصلحة التطور.

مستوى المعيشة: هل من وقف لتدهوره؟

تحتل قضية تحسين مستوى المعيشة حيزا أساسيا في طرح الدكتور قدري جميل للقضية الاجتماعية، فمن وجهة نظره، تحتل هذه القضية موقع الصدارة في منظومة السياسات الاجتماعية لما لها من تأثير مباشر على المجتمع ومزاجه ومواقفه، ويستغرب الدكتور جميل كيف يتم الخلط بين مستوى المعيشة والفقر، إن قضية الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يقاس عادة بسلة الاستهلاك المبنية على مستوى الأسعار الملموس، أهملت لصالح مؤشرات مجردة عالمية غير ملامسة حدة الفقر، مع الملاحظة أن مستوى المعيشة يقاس ليس فقط كما من حيث الدخل المجرد، وإنما أيضا من حيث الخدمات المتوفرة وسعرها ونوعيتها بالمقاييس العالمية إلى جانب ذلك يجب أن لايهمل أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة هو مجرد مؤشر، كي تبنى على أساسه مؤشرات أخرى ليست أقل أهمية، وهي مثلاً الحد المتوسط لمستوى المعيشة. فالهدف الحقيقي لا يمكن أن يكون فقط الوصول إلى معادلة الحد الأدنى للأجور بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، فهذا المؤشر لا يكفي لتغيير مستوى المعيشة، بل يجب الانطلاق منه للوصول إلى الحد المتوسط لمستوى المعيشة الذي بتوفره كوحدة قياس يسمح بمعرفة درجة تأمينه في المجتمع مع الآثار المختلفة الإيجابية أو السلبية المنبثقة عنها.

إن مشروع الخطة الخمسية العاشرة يعتبر أن خط الفقر الأعلى هو ٢٠٥٢ ل.س للفرد شهرياً، وأن نسبة هؤلاء ٣٠٪ (حوالي ٥.٣ مليون شخص) ويضع المشروع هدف تخفيض عددهم إلى ٢٢.٦٪ في نهاية الخطة، أما من هم تحت خط الفقر الأدنى (أي يحصلون على ١٤٥٨ ل.س للفرد شهرياً) فتعد الخطة بتخفيض عددهم من ١١.٩٪ في ٢٠٠٤ إلى ٨.٧٪ في نهاية ٢٠١٠ حتى ٧.١٣٪ ٢٠١٥ أي تخفيض عددهم خلال عشر سنوات من ٢ مليون إلى ١.٤٩٧ مليون أي أن عدد الفقراء الذين يعيشون تحت الحد الأدنى من الأدنى سيتناقص سنوياً بحجم ٤٠ ألف شخص وإذا استمرينا على هذه الوتيرة سيقضى على الفقر الشديد كليا في عام ٢٠٣٠. طبعاً هذه النتائج تفترض أن المخططين استطاعوا التحكم بمعدل النمو السكاني المفترض ٢.٢٦٪ سنوياً وآخذين بعين الاعتبار أن نسبة النمو الاقتصادية العامة قد تحققت والتي هي بحدود ٧٪ ونحن من جهتنا افترضنا أن التناقص في نسبة الفقر الشديد مستمر بنفس الوتيرة التي بدأ فيها في أعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥.

ولكن إذا انطلقنا من الواقع الملموس فإن الدراسات المحلية تؤكد أن الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة وسطية العدد ٥.٦ فرد شهرياً، قبل ارتفاع الأسعار الأخير كان بحدود ١٨ ألف ل.س، أي حصة الفرد شهرياً ٣٢١٥ ل.س وليس حوالي ٢٠٠٠ ل.س كما يفترض واضع الخطة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاعات الأسعار الأخيرة منذ تذبذب سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار البنزين والأسمنت الأخيرة لتوقعنا ازدياد الأسعار بنسبة ٣٠٪ وبالتالي تغير الحد المفترض من ١٨ ألف إلى ٢٣٤٠٠ ل.س بواقع حصة فرد تقارب ٤٢٠٠ ل.س أي أكثر من ضعف ماهو يعتبر نقطة استناد في مشروع الخطة لمحاربة الفقر. يقدم الكتور جميل أربع سيناريوهات لحل مشكلة مستوى المعيشة مرتبطة جميعها بتعديل العلاقة بين الأجور والأرباح وهذه السيناريوهات هي:

١. يمكن حل قضية الحد الأدنى للأجور بعد ٦٧ سنة إذا بقيت كتلة الأجور على حالها ١٧٪ من الدخل الوطني، وضمن العائدية المنخفضة للاستثمار والتي لاتتجاوز ١٥٪ حالياً، وضمن معدل النمو الاقتصادي الحالي ٢ ـ ٣٪.

٢. إذا لم تعدل علاقة الأجور بالأرباح ورفعنا الاستثمار إلى ٢٥٪ وعائديته إلى ٢٠٪ لتمكنا من الوصول إلى نمو ٩٪ يسمح بحل قضية الأجور بعد ٢٩ سنة.

٣. إذا غيرنا علاقة الأجور بالأرباح كي تصبح الأجور ٤٠٪ ورفعنا حجم الاستثمار إلى ٣٠٪ والعائدية كذلك لأمكن تحقيق معدل نمو ٦٪ ولأصبح بإمكاننا حل الموضوع بعد ١٥ عاما.

٤. النموذج الأقصى: تراكم ٣٥٪ عائدية ٤٠٪ أجور ٦٠٪ نمو ١٠٪ و الحل بعد ٥ سنوات.

وهكذا يتبين أنه لاحل إلا بإعادة نظر جذرية في حجم الاستثمار الداخلي وعائديته وعلاقة الأجور بالأرباح وإلا لن يمكن كسر الحلقة المفرغة.

البطالة: من ينزع فتيل الانفجار

لم تعد تأثيرات البطالة تقتصر على الجوانب المادية للعاطل عن العمل كالفقر وانخفاض مستوى الدخل، فقد امتدت هذه التأثرات والنتائج لتشمل الحالة النفسية والاجتماعية وحتى الانتماء ذاته للعاطل عن العمل ومن هذه التأثيرات ينطلق قدري جميل في تحليله للبطالة فهو يعتقد أنه ومع تزايد معدلات البطالة وصعوبة إيجاد حلول لها تتغير معها الآثار السلبية المعروفة تاريخياً والمرافقة لها، فمن ظاهرة غير دورية ومتقطعة وغير منتظمة الظهور عند شرائح بعينها، تحولت البطالة إلى ظاهرة ثابتة ومستمرة ومنتظمة الظهور وخاصة في القطاعات التي تدخل سوق العمل مجددا، والتي تبقى مرشحة له لسنوات طويلة، مما يخلق فعلياً شرائح اجتماعية جديدة تتميز بزيادة تهميشها عن الشأن الاجتماعي والوطني، الأمر الذي يخلق قنبلة اجتماعية عالية الخطورة في حال انفجرت في ظرف ملائم ما. وقد قدم الدكتور جميل تصورا اقتصاديا لحل مشكلة البطالة منطلقا أولا بنقد تصور الخطة الخمسية العاشر لمشكلة البطالة حيث يقول: يحدد مشروع الخطة تخفيض معدل البطالة إلى ٨٪ في نهايتها، أي إذا كان عدد العاطلين عن العمل اليوم هو أكثر من ٢ مليون شخص فسيصبحون حينذاك ١.٦ مليون وهي خطوة جدية ولكنها لا تكفي لتخفيض حدة التوتر الاجتماعي الذي تسببه ظاهرة خطيرة كالبطالة. فإذا اعتبرنا أن معدل تناقصها سيكون أقل من ١٪ سنوياً فمع التعقيدات المتوقعة لا تقترح الخطة حلاً للموضوع عملياً قبل خمسة عشر عاماً.

نعتقد أن هذا الموضوع يندرج أيضاً ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يتطلب حله الالتزام بآجال متوسطة المدى. فالبطالة إلى جانب كونها قوى وثروة مهدورة فهي تخلق بؤر توتر اجتماعي يسبب توسع دائرة المهمشين. إن حل مشكلة البطالة يتطلب التوسع في الاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية، فالدراسات تبين أننا بحاجة إلى ٣٠٪ استثمار من الدخل الوطني لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل ونسبة إضافية لامتصاص البطالة التراكمية مما يتطلب رفع عائدية الاستثمار إلى الحد الأقصى الممكن في الظروف الحالية. وتبين الدراسات الجدية أن العام الأول للخطة يتطلب حجم استثمار ٣٨٧ مليار ل.س تتصاعد سنوياً لتصل إلى ٦٣٣ مليار ل.س في نهاية الخطة لحل الموضوع جذرياً، أي أن الخطة العاشرة تقترح ١٨٠٠ مليار ل.س استثمارات فضرورات القضاء على البطالة خلال فترة متوسطة (٧ سنوات) تتطلب ٣٠٠٠ مليار ل.س وهو غير مستحيل التحقيق في ظل دخل وطني حالي ١٠٠٠ مليار ل.س إذا رفعت معدلات النمو إلى الحد الأقصى مع رفع معدلات الاستثمار والعائدية وبالاعتماد على الاستثمارات الخارجية بالحدود الدنيا، ولكن بشرط تعبئة الموارد الداخلية إلى الحد الأقصى وخاصة على حساب مخرجات الفساد الكبير الذي يقتطع من ٢٠ ـ ٤٠ ٪ من الدخل الوطني.

الدعم الحكومي حق وليس صدقة

ليس هنالك دولة في العالم لا تقدم الدعم لجهات اعتبارية أو فردية، ويخدم الدعم في النهاية أهدافاً سياسية اقتصادية واجتماعية. فالبقرة في أوروبا تحظى بدعم يومي قدره ٢.٥ دولار أما في اليابان فوضعها أحسن إذ تحظى بـ ٧.٥ دولار يومياً، (المفارقة مع حد الفقر الأدنى). أما الولايات المتحدة ذات الاقتصاد الحر فتدعم مزارعيها، وأوروبا يشكل مجموع الدعم الزراعي ٣٠٪ من قيمة الإنتاج النهائي.

إن معزوفة أن يذهب الدعم إلى مستحقيه ولإعادة النظر تحمل في طياتها خطر أن يتبخر الدعم عن مستحقيه وغير مستحقيه، فكيف معالجة الموضوع. في دراسة هامة للدكتور حيان سلمان يشير إلى أن

دعم السكر والأرز، يحق للمواطن السوري المدعوم بكيلو سكر (١٠ ل.س) ونصف كيلو رز شهرياً (١٢ ل.س)، وبدون دعم (٢٥) ل.س و (٢٧) ل.س على التتالي.

وإذا اعتبرنا عدد أفراد الأسرة وسطياً خمسة أفراد: بالتالي فإن ماتدفعه الأسرة بوجود الدعم من ناحية السكر ٥×١٠ = ٥٠ ل.س شهرياً. ٥٠ × ١٢ = ٦٠٠ ل.س شهرياً.

بدون دعم: ٥ × ٢٥ = ١٢٥ ل.س شهرياً.

١٢٥ × ١٢ = ١٥٠٠ ل.س

الفرق ١٥٠٠ — ٦٠٠ == ٩٠٠ ل.س تتحملها الدولة سنوياً.

من جهة الأرز تتحمل الدولة ٤٥٠ ل.س بما مجموعه ١٣٥٠ ل.س وإذا احتسب على مجموع سورية فالمبلغ لايتجاوز ٥ مليارات ل.س وهو لايشكل عبئاً على خزينة الدولة خاصة أنه يمكن تغطيته من مصادر أخرى وضمن سياسة سعرية اجتماعية.

أما بالنسبة لدعم البنزين فإننا نجد أن سعر البنزين قد ارتفع من ٢٣٪ ليصبح ٣٠ ل.س / ليتر منذ مطلع ٢٠٠٦ بينما كلفته في مصافينا لاتتعدى ٧.٠٢٥ ل.س أي أن الدولة تربح عليه اليوم ٤١٪ أي حوالي ٢٣ ل.س إن سياسة الدعم يجب أن تعتمد على فكرة أن الدولة لايجب أن تقوم بدور الجابي والتاجر بقدر ماتقوم بدور الضامن للأمن الاجتماعي وللاستقرار السياسي إن السياسة الاجتماعية الصحيحة هي التي توجه السياسات الاقتصادية ضمن منظور أولويات وأهداف محددة على أساس آجال زمنية مدورسة تفرضها ضرورات الواقع الإقليمي والمحلي.

مناقشات ..

الجزء الأخير من الندوة أصبح حامياً أكثر مع النقاش التفاعلي الذي أعقب المحاضرة والذي كشف عن شدة وتعقد الأزمة الاقتصادية البحت، بل مع اتصالها بمجموعة مفاهيم «سياسية واجتماعية» أصبح حلها ضرورياً من أجل الخروج من عنق الزجاجة، ولعل التحدي الأبرز للمحاضرة، كان من جانب الدكتور منير الحمش حول مسألة الوصول إلى ١٠٪ نمو، منوهاً بأن الشروط التي حددها المحاضر لتحقيق هذه النسبة غير ممكنة في ظل متغيرات دولية وأقليمية ومحلية، وهو مايضعنا أمام مأزق جديد، ولكن المحاضر الذي دخل في حقل الاقتصاد السياسي هنا، حاول أن يميز بين مجموعة مفاهيم تتعلق بالواقع والممكن والضرورة، مشيراً بأنه من خلال تحليل المسألة الاقتصادية وتحديد إحداثياتها، نتبين أننا أمام حافة الهاوية وليس أمام أزمة جديدة، وبالتالي فإن الواقع يتطلب الوصول لمعدل نمو ١٠٪ على أقل تقدير لتجنب الهاوية، أمام شرط تحقيق ذلك (أي الممكن) فهو يتعلق بحل مجموعة من الإشكاليات التي تتصل بنية المجتمع ككل.

وهنا تطرق المحاضر إلى مسألة النقاش النظري الذي يختصره تياران، الأول يسعى إلى إبقاء الأمور كما هي، والثاني تيار الخصخصة، حيث يعتبر المحاضر أن القطاع العام بطريقة إدارته قد تخصخص، وهنا نجد إشارة واضحة منه إلى الفساد الموجود ضمن هذا القطاع، والذي عن طريقه يتم تحويل مخرجاته إلى الجيوب الخاصة وهو مايدفع البعض ـ حسب المحاضر ـ إلى المطالبة بخصخصة الجانب الحقوقي أيضاً، طالما أن مواردها تذهب إلى الجيوب الخاصة، مع الإشارة أن الباحث يدعو هنا إلى طريق ثالث يتجسد في المحافظة على الجانب الحقوقي للقطاع العام مع إعادة تأميم مخرجات هذا القطاع لصالح الناس، أي إعادة توزيع الثروة بشكل يختلف عن اتجاه الخصخصة الذي جوهره الحفاظ على نمط التوزيع المشوه.

التحدي الثاني للمحاضرة كان من جانب السيد غسان القلاع حين أوضح أن رفع الأجور إلى نسبة ٤٠ ـ ٦٠٪ من الدخل الوطني. كما أشار المحاضر ـ للوصول إلى معدل النمو المنشود سيؤدي إلى زيادة الكلف وارتفاع الأسعار، وهنا أخذ المحاضر يحاور ضمن حقل الضرورة، عندما أشار إلى أن نسبة الأجور الحالية التي تشكل ١٧٪ فقط من الدخل الوطني تتسبب بخلل كبير، لايسمح بحل أي مشكلة من المشاكل المنتصبة، لأن هذه النسبة ١٧٪ توجه ضربة إلى القوة الشرائية أي إلى الرأسماليين أنفسهم، سواء كان الرأسمالي قطاعاً عاماً أو قطاعاً خاصاً، ويضيف المحاضر بأن أحد أوجه حل مشكلة الأجور في سورية يكمن في القضاء على النهب الذي يقتطع أكثر من ٢٠٪ من الدخل الوطني، لكن ذلك يحتاج أول مايحتاج إلى قرار سياسي، وهو مايجب أن يحصل، لأن الظرف السياسي الملموس لايسمح بتأجيل هذه القضية الآن، ولكن ليس على طريقة هيئة تخطيط الدولة التي ابتكرت علاج مكافحة الفساد عن طريق تخفيض الاستثمار، أي أنها قامت بإغلاق الأوكسجين بدل أن تقوم بإغلاق البالوعة التي تستنزف الاقتصاد الوطني، ليتوصل المحاضر إلى نتيجة بأن الخطة العاشرة بمؤشراتها الحالية لن تحقق حتى ٤٪ نمو لأنها أهملت قضية أساسية وهي قضية الأجور التي تعتبر العامل الأساسي المحفز للنمو الاقتصادي.

النقطة الأخرى التي أوضحها المحاضر والذي كشف النقاب عنها لأول مرة، كانت موضوع المداولات الجارية أثناء تحضير الخطة العاشرة، حيث أكد الباحث أن النماذج الرياضية التي تم إعدادها في هيئة التخطيط بالتعاون مع خمسة أساتذة من معهد التخطيط أسفرت جميعها عن أنه دون الوصول إلى معدل نمو ١٢٪ غير ممكن حل أي مشكلة من المشاكل المنتصبة أمام الاقتصاد السوري ضمن المدى الزمني المنظور ٥ ـ ١٠ سنوات لكن مقرري الخطة بحسب د. جميل ـ أبعدوا هذا الرقم، وتم الأخذ بالرقم ٧٪ على أساس مؤشر صندوق النقد الدولي، والذي يستند إلى رقم النمو السكاني مضروباً بـ ٢ أو ٣ وليس على أساس الاستحقاقات المنتصبة مثل حل مشكلة المعيشة، البطالة وإعادة الاعتبار للدور الإقليمي.

■ **بعثة قاسيون**

❖ الهدف ليس المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها، بل الوصول من خلالها إلى أحسن المؤشرات الاجتماعية.
❖ تحولت البطالة إلى ظاهرة ثابتة ومستمرة ومنتظمة الظهور و هي تهدد الأمن الاجتماعي.
❖ إن السياسة الاجتماعية الصحيحة هي التي توجه السياسات الاقتصادية.

اتحاد عمال محافظة طرطوس.. رد وتوضيح: لسنا بحاجة لدروس في الوطنية

(تم إرسال هذا المقال أساساً إلى الزميلة صحيفة «الاقتصادية» ولا ندري ما هي ظروف عدم نشره)..

من اتحاد عمال طرطوس إلى صحيفة الاقتصادية: إشارة إلى المقال المنشور في صحيفة الاقتصادية في العدد رقم (٢٢٩) تاريخ ٢٠٠٦/٠١/٢٢ تحت عنوان (استثمار معامل الاسمنت من قبل القطاع الخاص بين مؤيد ومعارض) فإننا نريد أن نبين مايلي:

١- إن المقال غير منسوب لأحد على خلاف العادة والعرف ومن حقنا أن نعلم الجهة التي ترد علينا وتتهمنا وترشقنا بتهم إضافة إلىكونها غير صحيحة فإن فيها تشفياً وينضح منها العداء والمعاداة، فإذا كان هذا رأي المكتب الاقتصادي أو المحرر الاقتصادي لدى الصحيفة هذا شيء، وإذا كان رأي جهة أو شخص وقبلت أن تنشره الصحيفة دون أن تذكر هذه الجهة أو هذا الشخص فهذا شيء آخر، وفي كلا الحالين لا يمكن لأي مطلع على هذا المقال إلا أن يستنتج أن صاحبه من دعاة الخصخصة التي تتستر بورقة التوت،وهذا يفسر حقد صاحب المقال على الحركة النقابية باعتبارها من مقاومي الخصخصة.

٢-لكي لا نظل في العموميات تعالوا نقرأ في هذا المقال لنجد أن الكاتب ومنذ بداية المقال يضع نفسه طرفاً عندما يقول: «إن هذه الخطوة - أي طرح معامل الإسمنت للاستثمار من الحكومة حظيت باعتراضات منوعة وغير منطقية من نقابات العمال والفرق الحزبية»، فهل تمسكنا بما ورد في كتبنا المنشورة في نفس المقال غير منطقي وأين يكمن ذلك، وهل وقوفنا ضد استثمار معاملنا من القطاع الخاص غير منطقي، وإن المنطقي أن نتخلى عن تمسكنا بقطاع عام يدار من الحكومة إدارة تصل به إلى الغايات الوطنية التي وجد من أجلها هل اتهامنا بأننا غير منطقيين يكمن في ثقتنا بقدرة الدولة على إدارة ممتلكات الشعب وإن منطقية كاتب المقال تكمن في ثقته بأن القطاع الخاص أكثر حرصاً وجدارة وكفاءة من الدولة؟

وربما كان في الفترة التالية الواردة في المقال ما يثير الدهشة ويدل على موقف صاحب المقال تقول الفقرة: «وعليه وقبل الاعتراض على مبدأ استثمار القطاع الخاص لمعامل الدولة ربما كان يجب على نقابات العمال أن تقر بأن سورية بحاجة لهذه الاستثمارات وإن القطاع الخاص وحده قادر على تأمين ما يلزم من معدات وتقنيات لزيادة الإنتاج وإعادة هيكله الإدارة والحد من الهدر وتحسين شروط العمل وتوفير الحوافز اللازمة للعمال نتيجة زيادة الإنتاج»، إن القراءة في هذا النص تثير حفيظتنا كتنظيم شهد له الجميع بالوطنية والغيرية على مصالح الوطن، وهذا التنظيم كان يجب عليه قبل الاعتراض على الاستثمار وهذه المرة لكل معامل الدولة ومثله في ذلك التنظيم الحزبي أن يطلعا على الواقع..إلخ.

إن حقد صاحب المقال قد أعماه عن رؤية الواقع وعن موقع الحركة النقابية من قضايا الوطن ومعرفتها بواقع الاستثمار وحاجات القطاع العام، وقدمت في سبيل ذلك جهوداً لا تحصى ومبادرات ومساهمات لولاها لكان وضع مكونات القطاع العام أصعب من الآن بمرات ونحن نقر بأن سورية بحاجة إلى زيادة في إنتاج الاسمنت وقلنا مراراً وهذا موثق وارد في كتبنا المنشورة في المقال نفسه بأننا لسنا ضد أن يقوم القطاع الخاص بإنشاء معامل تلبي حاجات التطور والتي لم يستطع القطاع العام بمنشآته القائمة تلبيتها لكن أن نعطي القطاع الخاص ما بناه شعبنا وما أصبح بشكل جزءاً أساسياً من ثروة الوطن فهذا شيء آخر، ولماذا لم يقل لنا صاحب المقال عن أسباب هجوم المستثمرين ليضعوا أيديهم على أهم منشآتنا الاقتصادية أليس في هذا النص إهانة لنا جميعاً عندما يقدم لنا القطاع الخاص باعتباره المنقذ ولا شيء سواه، أما فيه مساس بفكرنا السياسي والوطني، إننا نخشى مستقبلاً أن يوجه لنا صاحب المقال الإدانة لأننا أنشأنا القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص المنقذ والمخلص، وهل يوجد شخص أو جهة مسؤولة تجزم قطعاً بأن«طرح هذه الشركات للاستثمار أمام القطاع الخاص لا يمكن أن يكون إلا أمراً مفيداً للدولة وللعاملين» الدعوة صريحة لأن تتخلى الدولة عن إدارتها لكل مكونات القطاع العام إذا أرادت أن تقدم الخير لنفسها وللعمال.. ما هي الضمانات التي يقدمها لنا صاحب المقال تدل على مصداقيته وكيف نطمئن لرأيه القاطع هذا إن الصعوبات القائمة أمام القطاع العام، وهذه الحملة التي يتعرض لها لا يمكن أن تسوق رأي صاحب المقال أو تقنعنا بغيريته على مصالحنا ومصالح الدولة فرائحة الحقد على القطاع العام ودور الدولة تفوح من المقال. وبوضوح لقد أصبح من المؤكد أن سعي هذه الجهات الإدارية المباشرة والعليا لطرح المؤسسات الاقتصادية للاستثمار الخاص هو أفضل طريقة لها للهروب من مسؤوليتها عن كل الصعوبات والأخطاء والفساد الذي تكون في هذه المؤسسات خلال إدارتها لها وهو محاولة من قبلها للهروب من المسائلة والحساب. لاحظوا ما جاء في البندين (٤-٦) تحت عنوان الفائدة للجميع من نفس المقال حيث أن استثمار القطاع الخاص لمعامل الإسمنت سيضع حداً للفساد الإداري والمالي، ولن يقبل القطاع الخاص بأي منافع شخصية أو جهوية. أليس من الغريب أن يقال هذا عن القطاع الخاص، وهو من أسس لثقافة الفساد وعمل من أجل انتشاره، وهو وراء المفسدين في القطاع العام بل أليس القطاع الخاص ملوثاً بالفساد ومؤسساته ورموزه تمارس الرشاوى وإفساد الضمائر. إننا نرفض ونندين هذا الترويج وهذا التسويق التضليلي للقطاع الخاص، ثم تحت نفس العنوان، وفي الفقرة (٨) يعلن صاحب المقال جهاراً عن هويته الفكرية في دعوته الصريحة للخصخصة متذرعاً بأن اقتصاد السوق يعتمد على الخصخصة. إننا نضع هذه المسألة أمام الحكومة لنقول لها هل هذا صحيح؟ وهل طرحت اقتصاد السوق كمقدمة للخصخصة كما يدعي صاحب المقال؟ نحن فهمناه غير ذلك وبصيغته الكاملة اقتصاد السوق الإجتماعي كما أقره المؤتمر القطري العاشر، وطبعاً إن هذا المؤتمر وهو يمثل حزب البعث لم يقر هذا المفهوم ليستخدم حجة للدخول في الخصخصة، ثم إن صاحب المقال ينفي أن يكون معمل إسمنت طرطوس قد حقق (٢٤١) مليون ليرة ربحاً عام ٢٠٠٤، و(٣٠٥) مليون عام (٢٠٠٥)، وخطط المعمل لربح (٦٠٠) مليون عام ٢٠٠٦.

على الرغم من أن التقارير والوثائق لدى المعمل تؤكد ذلك، فإن حقد صاحب المقال قد أعماه أن يرى أي شيء وأن يقبل أي شيء لا يؤيد ما يذهب إليه ويتهم صاحب المقال النقابات في المعمل بأنه كان يجب عليها أن تطلع على شروط الاستثمار، ومن ثم الاعتراض، وإن رأي هؤلاء لا يشكل الأغلبية في صفوف العمال، فإذا كانت أغلبية العمال حسب رأيه ليسو من رأي النقابات، فمن رأي من هم؟ هل هم من رأيه ورأي من يمثل؟ ثم هل من أحد متزن وعاقل وشريف في هذا الوطن يشكك في وطنيته النقابات ووطنية الطبقة العاملة؟ ومن قال له إننا لم نطلع على دفتر الشروط فهو عندنا بعد صدوره مباشرة، وإن ما جاء في المقال خطير وفيه مساس بالثوابت ودعوات ليست نظيفة، ولو يعلم صاحب المقال ما أحدثه هذا المقال بين العمال والنقابات والحزب من إدانة له واستنكار، بل إن البعض ذهب إلى الدعوة لمقاضاته جراء الاتهامات التي وجهها إلى النقابات التي لولاهما لم يجد هذا المتجني معملاً يطرحه للخصخصة ولا إنجازاً وطنياً يثير حقده، ونحن نعلم أن هناك جهات لا يريحها تمسكنا بالثوابت بل لا تنظر لمجرد وجودنا نظرات الرضا وما أفصح عنه البعض في مجلس الاتحاد العام الأخير من كره لممثلي العمال في اللجان الإدارية في وزارة الصناعة من أنهم لا يستحقون الترفيع أكثر من ٥٪ لضعف إنتاجيتهم إلى آخر ما ورد في هذا السبيل لهو أكبر دليل على رأينا هذا.

إننا ندرك بأن هذه الأصوات هي أصوات نشاز ولا تمثل إلا رأي صاحبها، وهي خارجة عن الفكر السياسي والاقتصادي الوطني لقيادة البلاد الذي نتمسك به ونصطف وراءه ولن ندع أحداً يضعف صمود الوطن عن طريق إخراج منشآت الوطن وثروته من وظيفتها التي أكدها سيد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد الذي أكد أن للقطاع العام وظيفة اجتماعية اقتصادية سياسية، ولن ندع أحداً يسيء إلى هذه الوظيفة ونقول للحاقدين على دورنا.

لله در الحقد ما أعد له

بدأ بصاحبه فقتله

■ **اتحاد عمال محافظة طرطوس**

وزارة المالية ولعبة الأسعار والعجز

يثير قطع حسابات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤ الذي يناقشه مجلس الشعب سؤالا مهما عن علاقة الأسعار بعجز الموازنة، ويضع إشارة استفهام حول طريقة تفكير الحكومة السورية لحل مشكلة العجز ، ولكيفية النظر إليها، والتعامل معها، فقد كشف قطع حسابات موازنة ٢٠٠٤ أن هناك زيادة في الإيرادات المتنوعة بمقدار ٣٨٪ عما كان مقدراً لها في بداية العام، ويعود السبب في ذلك إلى رفع أسعار التبغ ومواد البناء فقط، ذلك الارتفاع حقق إيرادا إضافيا لموازنة الدولة عما هو متوقع بمقدار ٦.٨ مليار ليرة، الأمر الذي ساهم بتخفيض عجز الموازنة شيئا ما، واليوم عملت الحكومة على رفع أسعار البنزين والأسمنت بشكل رسمي، وقريبا سترفع أسعار المازوت، الأمر الذي سيخفض عجز موازنة عام ٢٠٠٦ أيضاً، مثلما خفض عجز موازنة عام ٢٠٠٥ بسبب فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على العديد من السلع والخدمات، كالهواتف النقالة والثابتة، والسيارات، والزيوت وغيرها، وعلى إثر تلك العمليات المالية المحضة وليس الاقتصادية/الاجتماعية ستظهر وزارة المالية بمظهر الحريص على خزينة الدولة بتقليلها العجوزات المالية عاما بعد عام، وستظهر مرتدية عباءة سياسة مالية هدفها تحقيق وفورات اقتصادية، ولكن من خلال ماذا؟ وعلى حساب من تتم هذه الوفورات؟ بالطبع يتم ذلك من خلال رفع الأسعار وفرض الضرائب الجديدة، وعلى حساب المواطن بالدرجة الأولى.

ستؤدي سياسة وزارة المالية السابقة إلى تحقيق توازن مالي لموازنة الدولة لكنها بالوقت نفسه ستفرز عجزا اجتماعياً متنامياً، ففي الوقت الذي تسعى فيه الوزارة لردم العجز المحاسبي، فإنها توسع دائرة العجز الاجتماعي، وتساهم بشكل مباشر بتهميش الناس أكثر فأكثر على حساب توازن القيود المحاسبية، فرفع أسعار المازوت والأسمنت والسلع الأساسية الأخرى، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة جديدة سيوفر للخزينة مبالغ إضافية طائلة، لكنه بالوقت نفسه سيدفع بمزيد من الناس لدائرة الفقر والتهميش، وسيساهم بتدهور مستواهم المعيشي، ويحرمهم من نوعية حياة جيدة، فهل من المنطقي أن تستمر وزارة المالية بتقليص العجز المالي بهذه الطريقة اللااقتصادية؟ وهل من المنطقي أن يبقى القطاع الخاص الذي ينتج ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لا يدفع أكثر من ١٠٪ كضريبة دخل من إجمالي ضرائب دخل موازنة الدولة؟ أليس هذا خللاً آخر في التوازن الاقتصادي والاجتماعي يرزح تحته الاقتصاد؟ ببساطة شديدة ما نحتاجه هو توازن اجتماعي لموازنة الدولة وليس توازن مالي فقط.

٢٣/٢/٢٠٠٦

■ **عن موقع قاسيون الالكتروني.**

البطالة في الخطة الخمسية العاشرة.. نظرة بديلة

■ **د. نزار عبد الله**

تنطلق الخطة في قراءتها لموضوع البطالة من نسبة بطالة قدرتها بحوالي ١٢٪، وهذه نسبة مضللة وغير صحيحة لأنها مبنية على أعداد المسجلين في مكاتب البطالة العديدة. إن الكثيرين من العاطلين عن العمل لا يثقون بجدوى التسجيل لذلك يمتنعون عنه. علينا الانطلاق من عدد القادمين على العمل في حساب البطالة. مستوى الأجور المتدني جداً لا يترك مجالاً لأحد قادر على العمل، إلا ويبحث عن عمل، وفوق ذلك يعيل المشتغل وسطياً أكثر من ثلاثة أشخاص.

هنالك أطفال يعملون لأن ذويهم لا يجدون عملاً مجزياً بشكل كاف. عمل الأطفال مطلوب من بعض الشركات لأن الأجور أخفض وساعات العمل أطول وظروف العمل أقسى، ولا يسجلون في التأمينات الاجتماعية.

بتعبير آخر يشغل الاقتصاد في الداخل«٤.٥ » مليون من الراشدين فقط.

فتكون نسبة البطالة الفعلية ٤.٤ + ٠.٥ = ٤.٩ مليون تقسيم ١١.٤ مليون = ٤٧٪، أي قرابة أربعة أمثال النسبة التي انطلقت الخطة منها!!!

قد تجبر العمالة في الخارج على العودة إلى القطر العربي السوري استجابة لضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية يقوم بها عدونا الإمبريالي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كأحد وسائل الحرب الاقتصادية التي لا يتوقف عن التهديد بها بالإضافة إلى التهديدات العسكرية والسياسية.

فيصبح على الخطة أن تؤمن فرص عمل لـ ٤.٩ مليون عاطل عن العمل + ١.٢٥ مليون مجموع القادمين الجدد القادرين على العمل خلال فترة الخطة الخمسية، انطلاقاً من قدوم ٠.٢٥ مليون كل عام + مليون فرصة عمل للذين كانوا يعملون في الخارج وطردوا عند ذاك ستتراجع تحويلاتهم إلى الداخل كثيراً جداً، وسينخفض الناتج القومي الإجمالي أيضاً بمقدار التراجع، يصبح المجموع ٧.١٥ مليون فرصة عمل يجب تأمينها، بالإضافة إلى المحافظة على مستوى العمالة الحالي، والمهدد بالمنافسة غير المتكافئة مع الخارج لأن الاقتصاد غير مؤهل لها بعد، وذلك مع فتح أسواق حرة جديدة مع دول إضافية، وتخفيض للجمارك ورفع لأسعار المشتقات النفطية، مما سيدفع بالكثير من الشركات إلى تخفيض عدد عمالها أو الإفلاس. وبالتالي إلغاء فرص عمل قائمة حالياً. سيصاب الاقتصاد بكوارث اقتصادية واجتماعية إذا وقع القطر اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي أو غيره من الدول الصناعية المعادية للعرب. وستستفحل البطالة بشكل يفجر مشاكل خطيرة غير مسبوقة.

المطلوب من الخطة فوق ذلك الحفاظ على القوة الشرائية للأجور ورفع مستوى المعيشة والأجور، ليوازي الجوار على الأقل، ومع المحافظة على ثبات الأسعار بآليات السياسة الاقتصادية المتنوعة.

لن يتمكن الاقتصاد من رفع الإنتاجية قبل رفع الرواتب بشكل كبير ورفع سوية التعليم العادي والمهني. ولن نستطيع أن ننجح في المنافسة دون رفع الإنتاجية. لقد خدعنا بعض الاقتصاديين الغربيين، بأن الأجور المنخفضة ميزة نسبية لاقتصادنا. على العكس، لن نحقق نجاحاً يذكر، قبل رفع سوية الأجور وبشكل مستمر عاماً بعد عام. ■■

بلغ عدد المسجلين في السجلات المدنية عام /٢٠٠٥/	٢٠.٥ مليون
السكان المقيمون في القطر	١٨ مليون
القادرون على العمل (الأعمار ١٥ - ١٦ = ٥٧.٢٪ من السكان)	١١.٤ مليون
منهم طلاب ومجندون	واحد مليون
العاملون في الخارج	أكثر من مليون
العاملون في الداخل (منهم نصف مليون طفل المفروض ذهابهم إلى مدارسهم «أقل من ١٥ سنة»)	خمسة ملايين
العاطلون عن العمل	٤.٤ مليون

شركات الأسمنت هدف جديد على دريئة الخصخصة

شركات الأسمنت هي الهدف الاقتصادي الجديد لسياسات التخلي عن القطاع العام، وما توفره الحكومة في هذه المرة طريقتان للتصويب، الأولى مباشرة عبر البدء بطرح بعض الشركات العامة للاستثمار الخاص بحجة تطويرها، والثانية غير مباشرة عبر السماح للقطاع الخاص بالهجوم على الاستثمار في هذا القطاع بحجة تنامي الطلب المحلي وعدم قدرة القطاع العام على تلبيته منفرداً، والنتيجة أن هذه السياسات ستقود في النهاية إلى وقوع هذا القطاع الحساس جداً بالنسبة لظروف سورية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في يد القطاع الخاص الذي لا يستطيع أحد تقدير عواقب استثماره فيه وله، فالمشرفون على خصخصة الاقتصاد السوري يسلمون دفة القيادة إلى القطاع الخاص لتبقى العربات الأخيرة محملة ببقايا القطاع العام فقط. ولتبقى توازنات العام والخاص لا متوازنة أبداً. إن كان السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في شركات جديدة للأسمنت لا يثير العديد من الأسئلة من الناحية الاقتصادية، إلا أن طرح الشركات العامة للاستثمار هو الذي يجب الوقوف عنده ووضع إشارات الاستفهام حوله وبجرأة وجدية مطلقة.

❖ اتحاد عمال طرطوس: القطاع الخاص أسس لثقافة الفساد
❖ الفساد أقصى الإصلاح ونبذه إلى قارعة الطريق
❖ هناك جهات لا يريحها تمسكنا بالثوابت أبداً

رابحون دائماً فلماذا الخصخصة

حظيت المؤسسة العامة للصناعات الأسمنتية في عام ٢٠٠٥ بأكبر نسبة اعتمادات مخصصة لها من موازنة الدولة، فقد حصلت هذه المؤسسة على نسبة ٣٣٪ من إجمالي الاعتمادات الموزعة على مؤسسات القطاع العام كافة، وكانت قيمة كل تلك الاعتمادات ٣.٢٤٦ مليار ليرة سورية، خصص منها ٢.٦٥٥ مليار ليرة للمشاريع الجديدة، و٣٠٦.٤ مليون ليرة لعمليات الاستبدال والتجديد، في حين خصص الباقي للمشاريع المنقولة والتي لم يتم الانتهاء منها بعد، هذا يعني نظرياً ومن حيث هذه الأرقام أن هناك اهتماما حكومياً لدرجة ما بهذه الصناعة بدلالة الإنفاق عليها، ولكن ومن ناحية أخرى وهي إحدى المفارقات التي تحتاج إلى تفسير أن المؤسسة العامة لصناعة الأسمنت كانت من بين الجهات الحكومة التي نفذت أقل من نصف مخصصاتها الاستثمارية المخصصة لها في موازنة عام ٢٠٠٤، وبالتحديد أكثر فقد بلغت اعتماداتها الاستثمارية النهائية في ذلك العام ٢.٨ مليار ليرة منها ١.٦ مليار ليرة بالموارد الخارجية و١.١ مليار ليرة بالموارد المحلية لكن الإنفاق الاستثماري الفعلي على الشركات لم يتجاوز ١.٢ مليار ليرة أي بنسبة تنفيذ ٤٣٪ فقط مما هو المقرر، يضاف إلى ذلك أن شركات المؤسسة العامة لصناعة الأسمنت وطيلة السنوات الخمس الماضية لم تشهد حساباتها أي خسارة أبداً على مستوى المؤسسة فقد حققت شركات المؤسسة في عام ٢٠٠٠ أرباحاً وصلت إلى ٤٠٢.٩٥١ مليون ليرة، وفي عام ٢٠٠١ وصلت أرباحها إلى ٤٠٣.٧٧٠ مليون ليرة، وفي عام ٢٠٠٢ وصلت إلى ١.٠٥٩ مليار ليرة، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت إلى ٦٤٣.١٣٩ مليون ليرة، وأخيراً وصلت أرباح المؤسسة في عام ٢٠٠٤ إلى ١.٠٦٢ مليار ليرة. وهذه الأرباح دون فوائد صندوق الدين العام وقبل تسديد الضريبة، وهذا يعني أن وزارة المالية وصندوق الدين العام سيتمتعان بحصة جيدة من هذه الأرباح السنوية. فالبرغم من المخصصات المالية المتواضعة التي تحظى بها هذه الشركات وبالرغم من عدم إنفاقها لنصف مخصصاتها الفعلية لعام ٢٠٠٤، وبالرغم من وضعها الفني والتكنولوجي المتقادم وبيروقراطية إداراتها، والفساد الذي يحوم فوقها، بالرغم من كل ذلك نجد أنها ما زالت تحقق أرباحاً بشكل مستمر. وبالتالي فما هو مبرر تصويب بندقية الخصخصة على هذه الشركات إذاً؟ وما هو مبرر إصرار الحكومة على ذلك إذا ما عرفنا أن المؤسسة العامة لصناعات الأسمنت قد مددت إعلان التقديم لاستثمار هذه الشركات إلى ٢/٢٧ من هذا العام بعدما كانت المدة تنتهي في ٢٠٠٦/١/٢٦، ولماذا لم يتم تطوير هذه الشركات منذ أعوام سابقة على الرغم من توفر الفوائض الاقتصادية الذاتية فيها وعلى الرغم من معرفة القائمين عليها بواقعها؟ فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥ كان بالإمكان إعادة إصلاح وهيكلة تلك الشركات بطريقة تضمن لها الاستمرارية، والإنتاجية العالية، والأرباح الوفيرة، ولكن لا غرابة في فشل ذلك التطوير والإصلاح على مستوى الشركات إذا كان هناك مشروع كامل لإصلاح القطاع العام تم وأده ودفنه دون تقديم أي مبررات مقنعة للشارع السوري. وهنا نقول إن ظروف الخصخصة والتحرير الاقتصادي ليست شعاراً وموضة بقدر ما هي حاجة نسبية تحددها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل اقتصاد، فما هو قابل للخصخصة في مصر قد لا يكون قابلاً للخصخصة في سورية لاختلاف الظروف بينهما، في حين أن الذي يحدث الآن هو تبني موجة الليبرالية دون الأخذ بحسابات الربح والخسارة الاجتماعية الحالية والمستقبلية ذات الطابع الخاص جدا في ظروف الاقتصاد السوري اليوم، والارتهان للأسهل والأسرع والأقل تحملاً للمسؤولية. إن ظروف تطوير القطاع العام ومنها شركات الأسمنت كانت على الدوام متوفرة في سورية من الناحية الموضوعية، لكن تحكم الفساد في مفاصل الاقتصاد الأساسية سمح بإقصاء الإصلاح ونبذه إلى قارعة الطريق.

هل انعدمت البدائل أم انعدم التفكير

هل انعدمت البدائل الاقتصادية أمام الحكومة السورية حتى توجهت لطرح قطاع هام جداً على الاستثمار الخاص؟ وبطريقة ثانية تنتصب الفكرة الأكثر اقتصادية من باقي الأفكار الأخرى والمبنية أساساً على طريقة مقارنة كلفة البدائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونتائجها لطرح هذه الشركات على الاستثمار، فما هي العوائد الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تحققها الحكومة من إعادة استثمار وتأهيل هذه الشركات بطريقة جدية وعلى نفقتها الخاصة، مقارنة مع العوائد نفسها التي سوف تجنيها من طرحها على الاستثمار الخاص؟ ثم ما هي كلفة هذا التطوير بالنسبة للحكومة عندما تقوم به من موازنتها العامة؟ وهل يوجد دراسة اقتصادية توضح لنا كلف وعوائد البدائل الاقتصادية المتباينة والممكن تطبيقها على شركات الأسمنت من أجل إنقاذها مما هي فيه؟ نطرح هذه الأسئلة في ظل مؤشرات اقتصادية محلية ودولية تنبئ بأهمية وجدوى الاستثمار الحكومي في هذا القطاع الصناعي الحيوي، فمن حيث المنحى العالمي لهذه الصناعة يوجد هناك ميل متزايد وملحوظ لزيادة الطلب على منتجاتها عاماً عام حيث تشهد العديد من الاقتصادات العربية والعالمية توسعا في الطاقات الإنتاجية لهذه الصناعة إما تلبية لطلبها المحلي أو لتلبية الطلب العالمي المنتعش باستمرار. ومن ناحية الظروف المحلية تظهر جدوى الاستثمار الحكومي في هذا القطاع للعديد من الأسباب أهمها أن المادة الأولية لهذه الصناعة متوفرة بكثافة لا نظير لها وتكفي لإقامة عشرات المعامل، كما أن الحكومة تسيطر على هذه الثروات الباطنية ويمكنها جدولة استغلالها زمنيا بالطريقة والشروط التي تراها ذات جدوى أكبر، ثانياً أن هذه الصناعة تشكل بديلا اقتصادياً وإنتاجياً عن الثروات الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز من حيث المردود المادي لخزينة الدولة وخاصة في ظل تنامي الطلب المحلي والعالمي على إنتاجها، وبالتالي تشكل هذه الصناعة في ظروف سورية السياسية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية خياراً صناعياً استراتيجياً، وحصنا إنتاجياً متيناً، يوفر نوعا من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمادي للدولة. فهل أخذت الحكومة السورية تفاعل هذه النقاط مع بعضها قبل أن تتوجه بطرح بعض شركات الأسمنت العامة على الاستثمار الخاص، وخاصة أنها بدأت تقدم كل التسهيلات المطلوبة للقطاع الخاص الذي يرغب بضخ استثمارات جديدة في هذا القطاع وتقدم له دلالا مفرطاً للإسراع في عمليات الاستثمار تلك كأن تقوم المؤسسة العامة للجيولوجيا بدراسة المواقع المؤهلة لإنتاج المادة الأولية، وأن تتعهد الحكومة بتحمل الكلفة كاملة من الطريق العام إلى منطقة إنشاء المعمل لأي معمل سوف ينشأ، وأن تستوفي الدولة رسم المقالع من القطاع الخاص بنسبة الرسم الذي تستوفيه من شركات القطاع العام أي ٧٢ ليرة للطن النهائي الواحد، كما وعدت الحكومة مستثمري الأسمنت بعدم تدخل مؤسسة عمران بالسعر أو بالتسويق محررة بذلك سعر الأسمنت المنتج من القطاع الخاص ومحررة عمليات تسويقه أيضا، في حين تبقى هذه العمليات المالية والتسويقية مطوقة عنق القطاع العام ومسببة له جزءاً كبيراً من المشاكل فقطاع الأسمنت هو أحد القطاعات الرابحة على مستوى الاقتصاد ككل ويثبت ذلك أن وزارة المالية تفرض ١٤٧٠ ليرة على كل طن منتج من الشركات كضريبة إنتاج، وتفرض مؤسسة عمران ٦٠٠ ليرة عن كل طن موزع أيضاً في الوقت الذي لا يترك فيه إلا هامش ربح قليل جداً للشركات زيادة عن كلفة إنتاج الطن الواحد والمقدرة قبل ارتفاع الأسعار ما بين ١٥٠٠ ليرة إلى ٢٠٠٠ ليرة، فلو سلمت مؤسسة عمران عمليات التوزيع للشركات نفسها، ولو قلصت وزارة المالية ما تفرضه من ضرائب عليها لتم تصحيح وضع شركات القطاع العام وزيادة أرباحها، أما الدلال الكبير للقطاع الخاص فهو تشميل شركاته المستثمرة على أحكام القانون رقم ١٠ وتعديلاته بحيث تتمتع بمزايا الإعفاءات الضريبية والتسهيلات المادية الأخرى. يضاف إليها أن الحكومة قد رفعت أسعار الأسمنت في الأسواق المحلية لترفع بذلك أرباح القطاع الخاص سلفاً وحتى قبل أن يبدأ العمل، وبالتالي فإن عدم وعي الحكومة لأهمية هذه الصناعة والاستمرار في إهمالها، وعدم تطويرها كما يجب، وهذه التسهيلات المغرية جداً للقطاع الخاص والتي ستؤهله للإنتاج بكفاءة أعلى وبكلفة أقل وخاصة بوجود طاقات إنتاجية كبيرة جداً ومعامل حديثة إلى درجة ما. هذان الأمران سيؤديان إلى تراكم مزيد من أزمات القطاع العام الإنتاجية والتسويقية وسيساهمان في خروجه رويداً رويداً من العملية الإنتاجية والتسويقية، أو في بقائه يعمل في الحدود الدنيا وعند الدرجة التي تبقيه موجوداً فقط.

طرطوس أولاً وعدرا ثانياً... ونقابات العمال ترد

بدأ العمل بشركة طرطوس لصناعة الأسمنت ومواد البناء في عام ١٩٨٣، بثلاثة خطوط للإنتاج وهي اليوم من أوائل الشركات المطروحة على الاستثمار الخاص الذي يؤيده مديرها بقوله" نحن مع الاستثمار إذا كان يحقق ريعية اقتصادية معقولة ويزيد الإنتاجية ويؤمن حاجة السوق من الأسمنت" علما أن هذه الشركة قد حققت ٢٤١ مليون ليرة أرباحا في عام ٢٠٠٤، و٣٠٥ مليون ليرة في عام ٢٠٠٥ وتخطط لأرباح قدرها ٦٠٠ مليون في عام ٢٠٠٦، وإزاء هذا الوضع غير المفهوم لطرح الشركة على الاستثمار وفي رد منه على هذه الخطوة يقول اتحاد عمال محافظة طرطوس بأنه "ليس ضد أن يقوم القطاع الخاص ببناء معامل تلبي حاجات التطور التي لم يستطع القطاع العام بمنشآته القائمة تلبيتها، ولكن أن نعطي القطاع الخاص ما بناه شعبنا وما أصبح يشكل جزء أساسيا من ثروة هذا الوطن فهذا شيء آخر". ويعتبر اتحاد عمال طرطوس أن سعي الجهات الإدارية المباشرة والعليا لطرح هذه الشركات للاستثمار الخاص ما هو إلا طريقة للهروب من مسؤولياتها عن كل الصعوبات والفساد والأخطاء الذي تكوّن في هذه المؤسسات خلال إدارتها لها وهو محاولة من قبلها للهروب من المساءلة والحساب أيضاً، كما أن القطاع الخاص الذي سوف يتسلم ويدير هذه الشركات هو من أسس لثقافة الفساد وعمل من أجل انتشاره، وهو وراء المفسدين في القطاع العام، ويتابع اتحاد عمال طرطوس قائلاً " أليس القطاع الخاص ملوثاً بالفساد ورموزه تمارس الرشاوى وإفساد الضمائر، إننا نرفض وندين هذا الترويج وهذا التسويق التضليلي للقطاع الخاص".

تمثل قضية الخصخصة خطاً أحمراً لدى اتحاد نقابات عمال طرطوس، وهم يقفون ضدها ويتخذون حيالها موقف قوياً وحازماً، فالقطاع العام بالنسبة لهم من ثوابت عملهم الدائمة والتي لا تنازل عنها أبداً مهما كانت الظروف والأسباب، وهم يردون على من يتهمهم بعدم منطقية تمسكهم بالقطاع العام بالقول: هل وقوفنا ضد استثمار معاملنا من القطاع الخاص غير منطقي؟، وهل المنطقي أن نتخلى عن تمسكنا بقطاع عام يدار من الحكومة إدارة تصل به إلى الغايات الوطنية التي وجد من أجلها؟ وهل اتهامنا بأننا غير منطقيين يكمن في ثقتنا بقدرة الدولة على إدارة ممتلكات الشعب؟ نحن نعلم أن هناك جهات لا يريحها تمسكنا بالثوابت بل لا تنظر لوجودنا مجرد نظرات الرضا وما أفصح عنه بعضهم في مجلس الاتحاد العام الأخير من كره لممثلي العمال في اللجان الإدارية في وزارة الصناعة من أنهم لا يستحقون الترفيع أكثر من ٥٪ لضعف إنتاجيتهم لهو أكبر دليل على رأينا هذا. يعكس هذا الرد نزاعا قويا حيال الموقف من طرح شركات الأسمنت للخصخصة، حيث يوجد جزء من الجهاز الحكومي يحاول اختراق الخطوط الحمراء لثقافة نقابات العمال ولي ذراعها من خلال تصفية القطاع العام وحضن القطاع الخاص، في الوقت الذي تقاوم فيه النقابات ذلك.

أما بالنسبة لشركة اسمنت عدرا والتي بدأ العمل بخطيها الإنتاجيين الأول والثاني عام ١٩٧٨ وبخطها الإنتاجي الثالث عام ١٩٨٣ فهي من الشركات الرابحة والمحققة لخطتها الإنتاجية بنسبة ٩٨٪ وقد قام الفنيون في الشركة بإعداد دراسة تطويرية للخط الإنتاجي الثالث لتصبح طاقته الإنتاجية ١٢٠٠ طن باليوم بدلا من ٨٠٠ طن يومياً، وقد بلغت تكاليف تطوير هذا الخط ٧٠٠ مليون ليرة سيتم تنفيذها بإشراف شركة اوستر بلان النمساوية، ولا يعرف حتى الآن ما هو مصير هذه المبالغ المنفقة أو الموقع عقود نهائية من أجلها، أو التي تم فتح اعتمادات مستندية لها في حال تم استثمار الشركة من القطاع الخاص وعلى هذه النقطة يعلق الاتحاد العام لنقابات العمال والذي لا يرى مبررا من طرح هذه الشركة على الاستثمار الخاص بالقول " نرجو من قيادتنا النقابية إذا كان قرار الاستثمار لهذه الشركة سينفذ لا محالة ألا تذهب هذه القيمة من المبالغ لصالح المستثمر دون أي ثمن، أو أن يتم اعتبار الخط الثالث بقيمته الإنتاجية الجديدة ١٢٠٠ طن باليوم بدلاً من قيمته الإنتاجية القديمة ٨٠٠ طن باليوم".

يعلق أحد النقابيين على موضوع طرح شركات القطاع العام على الاستثمار الخاص بالقول إن القطاع الخاص وعلاقاته بات يشكل مورداً جديداً ومغرياً للفساد بعدما تم سحب عصارة القطاع العام عبر الفساد ذاته، وخاصة عندما بدأت العلاقات السياسية تتداخل بالاقتصادية، وأصبح السياسيين رجال أعمال ورجال أعمال يتدخلون بالسياسة، عند هذه النقطة اختلط الخاص بالعام والسياسي بالاقتصادي، والمصالح الفردية بالمصالح الوطنية وتماهت تماماً خطوط الفصل بينهما.

■ **أيهم أسد**
aased@kassioun.org

نقابات دمشق في مؤتمراتها السنوية:

كل المؤشرات تؤكد رغبة الحكومة في تجويع العمال!

ماتزال نقابات دمشق تستكمل عقد مؤتمراتها النقابية السنوية، والتي قدمنا بعضاً منها في العدد السابق من «قاسيون»، ونستمر في تقديم عرضنا للمؤتمرات التي تمكنا من الحصول على مداخلاتها وتقاريرها.

فقد عقدت نقابة عمال البناء والأخشاب مؤتمرها السنوي عارضة في تقريرها الذي قدمته، الواقع المرير الذي تعيشه الشركات الإنشائية جراء عمليات الدمج، وانعكاس ذلك على أوضاع العمال، حيث يحرم الكثير منهم من حقوقهم ومكتسباتهم، وعلى رأسها حقهم بالحصول على الأجر الشهري في مطلع كل شهر.

إن الواقع العمالي في الشركات الإنشائية له معاناته الخاصة، نتيجة الضغوط التي يتعرض لها العمال تحت مسميات كثيرة، (فائض العمال، الدمج. . . ..) وكذلك الشركات نفسها تتعرض لعمليات إقصاء من جبهات العمل المختلفة رغم كل الادعاءات التي تعد بها الحكومة بتأمين جبهات عمل وأن لها الأولوية في تلك المشاريع، ولكن؟؟

فماذا قال التقرير بهذا الشأن؟

«إن مانلاحظه جراء بعض الإجراءات والتصرفات تجاه العاملين للضغط عليهم في الدوام والحقوق وغيرها من التصرفات إنما يندرج تحت عنوان الممارسة الإدارية لجعل العمال يفكرون بعمل آخر، أو في حال صدور قانون التقاعد المبكر أن يتقاعدوا بناءٍ على أحكامه».

كذلك كشف التقرير عدداً من المطالب العامة للشركات الإنشائية:

١) عدم منح العمال استحقاقاتهم من اللباس الوقائي المجاني ومستلزمات الأمن الصناعي.

٢) عدم صرف الوصفات الطبية منذ عام ٢٠٠٣.

٣) عدم استقبال المرضى في المشافي العامة والخاصة ونقابتي الصيادلة والأسنان وهيئة المخابر بسبب عدم صرف مستحقاتهم.

٤) عدم تسديد الاقتطاعات للتأمينات الاجتماعية الذي أدى إلى رفض طلبات ضم الخدمة للعمال أو تحميلهم فوائد التأخير.

٥) عدم تسديد الأقساط المقتطعة من رواتب العمال لصندوق التكافل الاجتماعي، العائد لاتحاد عمال دمشق مما أدى إلى حرمان العمال من الإعانات وأيضاً عدم تسديدها إلى صندوق المساعدة الاجتماعية.

٦) عدم صرف الرواتب في حينها وتراكمها لأكثر من شهرين.

٧) عدم تسديد الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال.

٨) عدم منح العمال في مشروع طريق حلب - الرقة مستحقاتهم من الجولات وأذونات السفر.

٩) تصنيف أعمال معمل (رخام الصبورة) ضمن المهن الشاقة والخطيرة.

١٠) منح العاملين طبيعة العمل المناسبة والوجبة الغذائية.

أما عمال القطاع الخاص فمن بعض مطالبهم:

١) تدني فرص العمل بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء في السوق السوداء ومراكز توزيع مادة الأسمنت.

٢) عدم خضوع عمال القطاع الخاص للحماية اللازمة وخاصة بما يخص الصحة والسلامة المهنية أثناء العمل في الورشات.

٣) عدم شمول عمال القطاع الخاص بمظلة التأمينات الاجتماعية.

٤) مطالبة عمال القطاع الخاص بإصدار عقود عمل فردية وجماعية نقابية موثقة ومصدقة.

أما بالنسبة لمداخلات اللجان النقابية فقد جاءت في مجملها متوافقة مع التقرير الذي قدمه مكتب النقابة من حيث المطالب العامة لعمال البناء والأخشاب.

وكان لبعض المداخلات رؤيتها بما يجب التركيز عليه الآن نقابياً حيث قالت مداخلة اللجنة النقابية الثالثة (الشركة العامة للطرق والجسور «دمشق»):

إن أهم مايجب التركيز عليه في المرحلة الحالية من نقاباتنا مواجهة مايطرح حول اقتصاد السوق الاجتماعي:

مبدأ الديمقراطية في الحياة النقابية للدفاع عن قضايا وحقوق الطبقة العاملة، وتبديل شعار النقابية السياسية بالنقابية المطلبية، والنضال من أجل حق الاعتصام والإضراب لتحقيق حقوق العمال وتعديل قانون العمل. والمطالبة بتحديث القطاع العام بإصلاح إداراته ومحاسبة الفاسدين منه والإبقاء على دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي وخاصة الصحي و التعليمي.

وأكدت المداخلات على ضرورة مساعدة عمال القطاع الخاص في حل مشاكلهم مع أرباب العمل ورفع شعار ربط الأجور بالأسعار، ومحاربة الفساد والمفسدين في الدولة.

نقابة عمال الأسمنت

تقدم نقابيوها بمداخلات عدة توزعت بين عمال القطاع الخاص والعام حيث جاء في مداخلة عمال أسمنت عدرا مجموعة من المطالب المتعلقة بوضع المعمل وعماله ومنها:

١) نؤكد على تطبيق العطلة الأسبوعية يوم السبت التي أصبحت عقدة ولم يتم حلها حتى الآن رغم كثرة المطالبات واللجان المشكلة.

٢) زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع أسعار السوق ورغم الزيادة الأخيرة التي صدرت فما زالت الهوة كبيرة بين دخل الفرد الحالي وبين ماهو مطلوب منه.

٣) إيجاد الحلول الناجعة لمحاربة الفساد أينما وجد وبكل أشكاله.

٤) زيادة نسبة طبيعة العمل بما يتناسب مع ظروف طبيعة العمل في صناعة الأسمنت القاسية التي يتعرض لها العاملون.

٥) نؤكد على رفع الحد الأدنى لسقف الأجور وخاصة الفئات الثالثة والرابعة والخامسة.

٦) منح تعويض الاختصاص للعمال الذين يحملون الثانوية الصناعية والمعاهد المتوسطة التي لم يشملها القرار.

٧) احتساب يوم الإجازة الإدارية يوم عمل فعلي.

٨) زيادة تعويض نهاية الخدمة للأخوة العاملين المحالين على التقاعد والمتوفين من صندوق الوفاة والمتقاعدين.

٩) زيادة قيمة شرائح الحوافز الإنتاجية بما يتناسب مع الجهود المبذولة من الأخوة العمال.

أما عمال القطاع الخاص فلهم معاناتهم المستمرة مع أرباب العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والنقابات. فقد عرضت اللجنة النقابية في معمل بلقيس للسيراميك (قطاع خاص) في مداخلتها بعضاً من معاناتهم تلك حيث قالت:

«معاناتنا في القطاع الخاص مختلفة بعض الشيء عنها في القطاع العام، حيث لايوجد قانون موحد ملزم لرب العمل يتعامل فيه العامل مع الإدارة».

وأضافت المداخلة أيضاً: «ليس هناك ضابط لقيمة الراتب المعين به العامل، إن كان عن طريق الخبرة أو عن طريق الشهادة فهذا متروك تقديره لرب العمل، لذلك نأمل إصدار قانون يحدد الرواتب والزيادات الدورية، أسوة بعمال القطاع العام، لأن العامل عندما يتعين براتب، لايعرف متى يزيد هذا الراتب».

– **مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات:** أشار في تقريره المقدم إلى مؤتمر النقابة «في المجال الاقتصادي»:

«إن مكافحة البذخ والهدر والفساد، ومحاربة البطالة والفقر، وزيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية، والتعامل الانتقائي مع السوق العالمية حسب الحاجة والمصلحة الوطنية ووضع ضوابط كفيلة بمنع تغلغل الرأسمال الاحتكاري الأجنبي في بنية اقتصادنا الوطني، والإصلاح الإداري، واختيار الإدارات الوطنية النزيهة والكفء، كل ذلك يعزز صمود سورية ويرفع مكانتها عربياً ودولياً».

واستنتاجاً مما تقدم، يقول التقرير: «إن أي إصلاح اقتصادي لاينعكس إيجابياً على تحسين أوضاع العاملين، ولايضع حداً لسارقي الدولة والمواطن معاً لن يكون إصلاحاً».

أما المداخلات الفردية فقد عكست بشكل دقيق المطالب الأساسية للعمال في هذه النقابة المتنوعة، فقد جاء في مداخلة النقابي نبيل شحرور المطالب التالية:

١) ربط الأجور بالأسعار ورفع الحد الأدنى للأجر ليصبح معادلاً للحد الأدنى لتكاليف المعيشة.

٢) الدفاع عن الإنتاج الوطني في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة.

٣) السعي لذلك النوع من الإصلاح الاقتصادي الذي يؤمن حماية الإنتاج الوطني وتطويره المستمر، المترافق مع تحسين المستوى المعيشي لغالبية جماهير الشعب من العمال والفلاحين وصغار الكسبة.

٤) تأمين الاعتمادات الكافية لمخصصات الطبابة واللباس والكساء والوجبة الوقائية، وأجهزة الوقاية للعاملين في الدولة، وأخيراً نتساءل لماذا لم يتم استكمال تنفيذ وإصدار القرارات التي تمنح طبيعة العمل، وتعويض الاختصاص، والعمل الإضافي وختم النقابي نبيل شحرور مداخلته بعبارة «سورية لن تركع».

– أما النقابية أولغا شربوكه من اللجنة النقابية في الشركة السورية الكورية من الأصوات النسائية القليلة التي طرحت تساؤلات مهمة نعرضها عليكم: «كلنا نعيش اليوم ارتفاعات الأسعار الجنوني، ونعاني مانعانيه من آثار سلبية جراء هذا الجنون في الأسعار وتبريرات هذه الزيادات زادت من ألم ارتفاعها ولن أتكلم عن الزيادة الخجولة الأخيرة للرواتب، ولكن ماذنب عمال القطاع الخاص والمشترك الذين لم تشملهم هذه الزيادة الخجولة، وإذا شملتهم كيف ستطبق عليهم ومن الجهة القادرة على إلزام أرباب العمل لتنفيذها حيث معظم عمال هذا القطاع لم تطبق عليهم الزيادات السابقة.

وتابعت النقابية أولغا شربوكه: «إن المطلوب اليوم هو إيجاد سلماً للأجور والرواتب مرتبطاً بالأسعار». وأضافت: «أمام ماسبق وماتقدم به زملائي أعضاء المؤتمر أعتقد كنقابيين بحاجة للحظة مع الذات لنسأل أنفسنا:

١) ماهو دور التنظيم النقابي فيما يجري؟

٢) ماهي الطرق والآليات التي سنعمل بها في هذه المرحلة؟

٣) ماهي الوسائل والإمكانيات التي سنناضل من أجلها؟

٤) هل سنكتفي برفع المذكرات وتسجيل التحفظات على محاضر الاجتماعات؟

٥) كيف نردم الهوة بين هرم التنظيم النقابي وقاعدته؟

٦) متى سنبرهن لمن انتخبنا من العمال أننا لسنا موظفين لدى الحكومة، وقرارنا مستقل عنها، بل ممثلون يحملون أمانة الدفاع عن العمال وآمالهم وتطلعاتهم لحياة كريمة؟

٧) كيف سنساهم في تحصين الجبهة الداخلية بتعزيز مكتسبات العمال والكادحين؟

– أما اللجنة النقابية في فوج إطفاء دمشق، فلهم أوضاعهم الخاصة، لطبيعة العمل الذي يمارسه فوج الإطفاء وما يتعرضون له من مخاطر حقيقية تهدد حياتهم أثناء العمل في الكوارث وإطفاء الحرائق أو عمليات الإنقاذ المختلفة. فقد جاءت مطالبهم العادلة والتي تدوّر منذ سنين دون سميع أو مجيب وهذه المطالب:

١) معاملة شهداء الإطفاء كغيرهم من شهداء الوطن، نظراً لما يتميز به عملهم من قدسية وتضحية.

٢) الإيعاز للجهات المعنية (محافظة دمشق) بإعادة منح رجال الإطفاء الوجبة الغذائية الداعمة أسوة بموظفي الدولة المشمولين بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٠٨٩ تاريخ ١٩٩١/١١/٢١.

٣) زيادة تعويض بدل الطعام، فحالياً يتقاضى رجل الإطفاء ٢٥٠ ل.س شهرياً، عن عشر مناوبات أو ٢٥ ل.س لكل ثلاثة أيام.

٤) تحديث النظام الداخلي ودعم فوج الإطفاء بالعناصر واقتراح سرية رابعة ليصبح دوام رجال الإطفاء ٢٤ ساعة عمل مقابل ٧٢ ساعة راحة، وذلك أسوة بعمال الإطفاء بوزارة النفط ورجال الإسعاف السريع والكهرباء، كون رجال الإطفاء يداومون ٢٤٠ ساعة شهرياً، أي بزيادة ٨٠ ساعة عن أي موظف آخر في الدولة.

■■

في المؤتمرات العمالية بالحسكة

الحكومة تعاقب الشعب..

والحوار بين الحكومة والنقابات أشبه بحوار الطرشان..

من العلامات المضيئة في واقعنا السياسي الراهن رغم كل ما يكتنفه من سواد، هي تلك المواقف المتميزة التي يبديها الكثير من الكوادر العمالية في المواقع المختلفة من خلال المؤتمرات النقابية، على مختلف انتماءاتهم السياسية، والتي تتسم بالجرأة في الدفاع عن مطالب العمال والحرص على المصالح الوطنية.

ففي المؤتمر السنوي لنقابة عمال استصلاح الأراضي بالحسكة، قال عضو اللجنة النقابية التاسعة عبد العزيز شيخو:

يأتي مؤتمرنا السنوي الدوري هذا ووطننا يتعرض لهجمات خارجية شرسة من الإمبريالية والصهيونية العالمية، وقد بحت حناجر النقابيين وهم يصرخون بأعلى أصواتهم – الوطن في خطر والقطاع العام في خطر – ولكن الحكومة آذن من طين وأخرى من عجين ولا حياة لمن تنادي. من هذا المنطلق نؤكد على ما ورد في تقرير مكتب النقابة الجيد ونطرح بعض المطالب العمالية المكررة منذ زمن بعيد :

١- إيجاد فرص عمل جديدة للشركات في المحافظة للحفاظ على العمال لأن جميع المشاريع في هذه الشركات قيد التشطيب .

٢- دفع رواتب العمال في وقتها لأن الرواتب و مع الزيادة الأخيرة أمام ارتفاع الأسعار الجنوني وإذا تأخرت شهرين كيف تصبح نفسية العامل أمام الوضع الصعب .

٣- المطالبة الدائمة برفع الأجور و ربط الأجور بالأسعار و السماح للعمال بحق الإضراب للدفاع عن حقوقهم إذا لزم الأمر .

٤- العمل الدائم على تعديل قرار التعويض العائلي بحيث عندما يصل الولد الأول إلى السن القانوني يحل الولد الثاني محله و بنفس النسبة وهذا عدل .

٥- المطالبة بصحة العمال و هذا حق مكتسب و قانوني و عدم التساهل و مطالبة الشركات بدفع أموال المحسومة من العمال و دفعها للنقابات حتى نتمكن من تقديم الرعاية الصحية المناسبة للأخوة العمال و أسرهم أمام ارتفاع جنوني للأدوية و المعاينات .

٦- العمل بجدية على أعطاء العمال الكسوة المناسبة مثل باقي الشركات صيفي + شتوي علما إنه في عام ٢٠٠٥ حصلنا على بذلة صيفية رديئة و لم نحصل على حذاء حتى الآن .

٧- المطالبة بتطبيق بنود قانون ٥٠ و منها مواد تتعلق بطبيعة العمل .

٨- ضرورة أنتساب الأخوة العمال الأكراد الذين يسمون أجانب الحسكة إلى النقابة بسبب الإحصاء الجائر لعام ١٩٦٢ .

٩- العمل على أنصاف الأخوة العمال الذين تم تثبيتهم في ٢٠٠١/٢/١٧ و تم قطع ترفيع دورية منهم وذلك كما ورد في تقرير مكتب النقابة .

١٠- إلغاء المادة ١٣٧ من قانون العاملين .

١١- المطالبة بشمل عمال الشركات الإنشائية بعطلة يوم السبت أسوة بغيرهم.

وجاء في مداخلة الرفيق أحمد عثمان من نقابة عمال استصلاح الأراضي بالحسكة ما يلي:

إن حكومة لا تجرؤ على محاسبة الفاسدين ناهبي قوت الشعب وترفع الأسعار بشكل يضر بالطبقة العاملة وتوهم الناس برفع الأجور .إنما تعمل بروح غير مسؤولة تجاه قضايا الوطن وجماهيره الشعبية، فالمطلوب إسقاط سياساتها الاقتصادية الضارة بالوطن والشعب، ولو توفرت الديمقراطية للشعب لطردوا منذ زمن..

بناء على كل ما سبق نعتقد أنه يتطلب منا العمل والنضال من أجل:

١- إعادة النظر بالسياسة الأجرية ورفع الحد الأدنى للأجور عدة مرات ليتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة

٢- تأمين الزيادات من مصادر حقيقية، وتحديدا من أموال قوى النهب والفساد وبالأخص الكبير منه، ليس عبر ارتفاع مستمر للأسعار.

٣- الرفض التام للتفريط بالقطاع العام أو طرحه للاستثمار لأنه القاعدة الأساسية اقتصاديا لدعم صمودنا الوطني في وجه المخططات الأمريكية، وعكس ذلك هو إضعاف متقصد للمواجهة وتسهيل لتنفيذ مهمة الأعداء.

٤- محاربة كل أشكال الفساد وخاصة الكبير منه وضرب مراكز هم وهذا ممكن بالاعتماد على الجماهير الشعبية، إن القول إننا لا نستطيع فتح جبهات أخرى للمواجهة هي حجج واهية لأن الفاسدين هم بوابات العبور للعدوان الخارجي ويجب إغلاق هذه البوابات قبل فوات الأوان

٥- منح النقابات المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات لصالح الطبقة العاملة ومنع الهيمنة والوصاية عليها من أية جهة كانت، ومنع التدخل في شؤونها لتقوم بدورها بكل الطرق بما فيه الإضراب، فالتخاذل عن الدفاع عن طبقتنا العاملة جريمة لأنه في الوقت الراهن هو ضرب لصمودنا الوطني

٦- إصدار وتحسين قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وطبيعة العمل والضمان الصحي لتشعر طبقتنا العاملة بأمان في وطنها

أما الرفيق أشرف فتاح من نقابة عمال البناء والأخشاب فقد قال:

...إن مستلزمات الدفاع عن الوطن هي:

١- وجود اقتصاد سليم ومعافى.

٢- إصلاح اقتصادي يحقق العدالة في توزيع الدخل الوطني ويتجاوز حدود الفقر ومكافحة البطالة..

٣- الحفاظ على القطاع العام بعد معالجته من أمراضه عبر تطهيره من ناهبيه، وتحسين الوضع المعاشي، وربط الأجور بالأسعار، ورفعها بكل الأحوال من مصادر حقيقية من حساب قوى النهب والفساد .

٤- الحفاظ على الحقوق والمكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة من خلال نضالها الطويل حيث أصبحت تلك المكاسب في دائرة الخطر.

٥- شمول العاملين بالرعاية وشمول القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية.

٦- كسر آليات الفساد الكبرى ومحاربة الفساد والمفسدين تحت مظلة القانون والمحاسبة العلنية لهم.

٧- تشكيل لجان شعبية لدراسة الثراء الفاحش للمسؤولين بمختلف مستوياتهم وكشف السرية المصرفية عن أموالهم في الداخل والخارج.

٨- إنهاء مشكلة الإحصاء لعام ١٩٦٢ وإعادة الجنسية إلى المواطنين الأكراد الذين جردوا منها .

٩- إن الحوار بين الحكومة والقيادات النقابية يشبه الحوار بين الطرشان (قولوا ما شئتم، ونحن نفعل ما نشاء)... ومن هنا فمن الضروري أن يتصاعد نضال الطبقة العاملة عبر تنظيمها النقابي وبكل الوسائل بما فيه حق الإضراب والاعتصام حيث أكد الرفيق رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في اجتماع المجلس العام بتاريخ ٢٢\١\ ٢٠٠٦ أن على النقابيين والاتحاد العام أن يعودوا إلى تقاليد النقابات النضالية في الدفاع عن مصالحها ومكاسبها..

■■

عمال كهرباء دير الزور في مؤتمرهم السنوي:

ظروف عملنا قاسية وخطرة.. ونصيبنا الإهمال

عقدت نقابة عمال كهرباء دير الزور مؤتمرها السنوي في ٢٠٠٦/٢/١٩، ورغم قلة المداخلات وسوء التنظيم وتأخر بعض المسؤولين عن الحضور، طرحت بعض الهموم العمالية وجملة من معوقات العمل والإنتاج، وكانت المداخلات على الشكل التالي:

– العامل مهيدي الصالح رئيس اللجنة النقابية لعمال حفظ الطاقة قال في مداخلته: إن المؤتمرات النقابية محطة أساسية لمراجعة المرحلة السابقة ومن خلالها يتم تسليط الضوء على مواقع الخلل والتقصير، وأكد على ضرورة دعم القطاع العام وعدم التفريط به وتعزيزه باعتباره قطاعاً رائداً، إن أهم مطالبنا:

١) العمل على منح العاملين الوجبة الغذائية المقررة.

٢) منح العمال المنح المستحقة لهم كونهم يعملون في ظروف سيئة قاسية ومخيفة وكلهم عمال صيانة.

٣) قلنا ومازلنا نقول، إننا بحاجة ماسة لآليات حديثة حيث أن جميع الآليات الموجودة حالياً غير قادرة على تنفيذ الأعمال الموكلة إلينا وخاصة الروافع منها.

٤) تأمين خط للمياه الصالحة للشرب علماً أنه تم تأمين خط للمحطة الرئيسية وهي ليست بعيدة عن موقع عملنا.

٥) إعادة النظر في مسألة طبيعة العمل، حيث أن عمالنا يعملون في خط الخطر وهذه المنحة ليست صدقة أو هبة من أحد بل إنها حق شرعي، وهنا قرار يحمل الرقم ٥٩٢ من المادة ٩٨ من قانون العاملين الموحد ينص على ذلك كما نطالب بتعويض العمال عن يوم السبت وهو عطلة أسبوعية لكنهم يبقون على رأس عملهم في هذا اليوم.

٦) الموافقة على شراء العدد اللازمة بعيداً عن المماطلة والتسويف والبيروقراطية.

٧) التعاقد مع طبيب خاص بنا وهذا ماتفرضه كل القوانين والأنظمة الموجودة.

٨) منح العمال التعويض الحقيقي عن أجور التنقل إلى العمل ومنه.

٩) رفع نسبة صندوق التضامن الصحي من ٢٥٪ إلى ٥٠٪.

– ثم تقدم العامل محمد الفراج بمداخلته التي جاء فيها:

إن اللجنة النقابية عندنا غير منسجمة مع بعضها البعض وهذا يعود لاعتماد رئيس اللجنة على الأقاويل الشخصية والتي تفتقر إلى التوثيق والموضوعية.

– رئيس اللجنة النقابية في العشارة تضمنت مداخلته المطالب التالية:

١) التعاقد مع طبيب أخصائي أشعة.

٢) فصل قريتي غرانيج وأبو حمام عن الميادين بسبب عدم تمكننا من إصلاح الأعطال المستمرة لقلة الآليات وقلة الكادر العمالي اللازم. ثم تساءل لماذا لاتصرف مستحقاتنا المادية عن الدورات التي نلتحق بها إلا بعد سبعة أشهر أو أكثر علماً أن باقي المحافظات يتم صرفها بسرعة.

– عمال كهرباء الميادين وعلى لسان صالح الخلوف رئيس اللجنة النقابية قالوا: نطالب بتأمين قطعة أرض لتشييد مساكن لعمالنا عليها فمنذ ٢٠٠٢/١/١٣ تقدمنا بهذا الطلب ولاحياة لمن تنادي، حتى المساعدة المعنوية لم نلمسها من أحد، ومن ناحية أخرى وبعد الارتفاع الأخير لسعر البنزين ليس من المعقول أن لاتصرف لنا تعويضات لدراجاتنا التي نستخدمها أثناء العمل، هل نصرف هذا من جيوبنا؟ ثم سأل أريد أن أفهم كيف نقصت أجور العمل الإضافي من ٨٠٠ ل.س إلى ٦٥٠ ل.س. وطالب أخيراً بتشكيل لجنة لقمع سرقة التيار الكهربائي وخاصة على خط الجزيرة.

ماذا كانت ردود المهندس خالد العساف مدير عام شركة كهرباء دير الزور على تلك المداخلات حيث قال:

إن ماسمعناه من طروحات أولاً توفير الآليات وخاصة الرافعات نحن صحيح يلزمنا الكثير منها ولاأجد مانعاً من الاستئجار وتحل المشكلة. ثانياً: بالنسبة لصرف مهمات الدورات ليس لنا علاقة بذلك، والذنب ذنب المؤسسة العامة. أما مسألة الأعمدة الخشبية أيضاً ليس لنا ذنب بذلك، هناك مشكلة حصلت بين المؤسسة والشركات الموردة فقامت مؤسسة حلب بالتعاقد على الأعمدة الحديدية لكنها أيضاً كانت سيئة وغير مطابقة للمواصفات، أما عن تأمين قطعة أرض للسكن العمالي في الميادين فهذه مسألة خاصة بعمال الميادين وليست مسألة عامة، وأعود إلى مشكلة الآليات، كل الموجود عندنا ١٣ آلية موزعة على كل الأقسام فقط اثنتان عندنا في مركز المحافظة أي في المديرية، وإذا جاءنا شيء حتماً لن نقصر أو نبخل على أحد، بالنسبة لرفع تعويض فرق السعر بالنسبة للبنزين المستخدم للدراجات ليرفع الاتحاد العام مذكرة بذلك، أما أنا شخصياً لاأستطيع أن أصرف أي مبلغ لذلك.

أثيرت مسألة العمل الإضافي، أقول: من يداوم إضافي يصرف له فقط مبلغ ٦٥٠ ل.س تعتبر نسبة جيدة وكبيرة، أيضاً موضوع قمع السرقات نحن في كل عام نشكل لجنة لهذا الغرض، أريد أناساً نزيهين ليقوموا بذلك وأنا جاهز.

أما نحن فماذا نقول للسيد المدير؟

نذكر جنابه أننا وفي العدد السابق من قاسيون قلنا لماذا يتم إرجاع مبلغ سبعين مليون ليرة سورية من الموازنة السابقة وشركته بحاجة إلى كل هذه الآليات، والآن يطرح استئجارها، وكتبنا في عدد أسبق عن رافعة شركة البوكمال التي رسا عقد إصلاحها على المتعهد فرج الرداوي وبقيت أكثر من سبعة أشهر دون إصلاح، علماً أن مدة العقد ستون يوماً ثم عادت إلى كهرباء البوكمال دون إصلاح حقيقي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لماذا التشكيك في نزاهة العمال، وهو الذي قام بتركيب منظومتي تحويل بشكل لانظامي في أبو خشب وهذا ماأشرنا إليه في عددنا السابق أيضاً؟؟

ثم لماذا يتم التأخر في إعلان مسابقة عام ٢٠٠٤ وهو بحاجة إلى كادر، إن في الأمر ألف إن، وبدلاً من أن يكون عوناً للعمال في تأمين السكن اللائق بهم يتخلى عن العمال ويقف منهم موقف الند للند، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على حسب الكرسي والوجاهة وغير ذلك ليذهب إلى الجحيم.

■ متابعة تحسين الجهجاه

بصراحة

عمال القطاع الخاص يصرخون: وانقاباتاه!!

كانت معظم المداخلات التي ألقاها عمال القطاع الخاص في المؤتمرات النقابية نابضة بمعاناة حقيقية يعيشها هؤلاء العمال، وهم أغلبية الطبقة العاملة، وأقلية في تنظيمهم النقابي.

إن هذا الأمر ليس وليد اللحظة الحاضرة، بل يمتد لسنوات طويلة سابقة غُيب فيها العمل النقابي عن هؤلاء العمال، انطلاقاً من جملة توجهات حكمت عمل الحركة النقابية في ظروف سابقة سياسية واقتصادية، على رأسها وجود قطاع دولة واسع وقوي، لعب دوراً مهماً في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، فقد تكونت في رحمه طبقة عاملة موصوفة غذت الطبقة العاملة بدماء جديدة (خريجي معاهد متوسطة وثانويات صناعية، ومهندسين من مختلف الاختصاصات)، بالإضافة إلى الكادرات التي تكونت في سياق العمل وكونت خبرات ليست بالقليلة في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة الوافدة إلى المعامل الجديدة التي أنشئت، مما أدى إلى توسع كبير في التنظيم النقابي داخل قطاع الدولة، وهذا التوسع لم يكن نتيجة دور خاص لعبته النقابات بعملية التنسيب إليها، إنما جاء انطلاقاً من أن كل عامل يدخل إلى المعمل، هو حكماً عضو في النقابة التي تتبع لها المهنة، أي التنسيب هو تحصيل حاصل للشروط الواجب تحققها بالعامل حتى يعمل.

إن الشروط والظروف التي أحاطت بالعمل النقابي، وخاصة السياسية منها، والتي جرى فيها تبني لشعارات لعبت دوراً مهماً في توجه الحركة النقابية وطرق وأساليب العمل التي أتبعتها، حيث كان يأتيها كل شيء من فوق، رغم أهمية ماصدر من مكتسبات جعل الحركة النقابية مرهونة في قراراتها دائماً لفوق، ومايصدر عنه، حيث خلق هذا تناقضاً حاداً بين القاعدة التي يمثلها التنظيم النقابي، أي (الحركة العمالية) وبين قمة الهرم النقابي، وأخذ هذا التناقض يزداد لدرجة أن النقابات لم تعد قادرة على فعل حقيقي تدافع فيه بشكل حازم عن تلك المكتسبات التي تحققت للطبقة العاملة في مراحل سابقة، ولا هي قادرة على انتزاع حقوق جديدة للطبقة العاملة التي عكستها مداخلات النقابيين ابتداء من اجتماعات مجالس الاتحاد العام وانتهاء بمؤتمرات الاتحاد في المحافظات والتي تُدوّر من عام إلى عام.

إن هذا التناقض أصبح محكوماً إلى حد بعيد باستمرار تبني الحركة النقابية لتلك الشعارات والتوجهات في ظروف متغيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، تتطلب مراجعة حقيقية لشكل ومضمون الفعل النقابي الذي يجب أن تتبناه الحركة النقابية والذي أشار له أيضاً النقابيون في مداخلاتهم، خاصة ونحن نرى الهجوم الواسع والمستند للقوانين والتشريعات التي صدرت تحت شعار (قلمك أخضر) والذي يشنه أصحاب التوجه الليبرالي الجديد على مكاسب الطبقة العاملة وحقوقها المشروعة (تعديل قانون العمل ٩١، التعليمات التنفيذية للقانون ٥٠). وقطع الطريق عليها مستقبلاً بإمكان الدفاع عن تلك الحقوق، أي أن الليبراليين الجدد يريدون طبقة عاملة مكشوفة الظهر، خاصة وأن هؤلاء الجهابذة يستندون إلى خبرة عالية في الالتفاف على الطبقة العاملة وحقوقها (استقالات مسبقة، براءة ذمة مسبقة، تسجيل بالتأمينات الاجتماعية بأقل من الراتب الحقيقي، حرمان العمال من الترفيعات الدورية، حرمان العمال من زيادة الرواتب و العقد شريعة المتعاقدين). مستخدمين أسلوب العصا والجزرة، هذا الأسلوب القديم الجديد، الذي يتجلى بأبشع صورة على عمال القطاع الخاص، حيث يعيش هؤلاء العمال قلقاً حقيقياً على حياة أطفالهم ومستقبلهم المهني المهدد دائماً من أرباب العمل، أمام أعين الجميع وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث تجري تغطية كل مايقترفونه من آثام واستغلال بحق هؤلاء العمال.

إنه لمن المؤلم أن نسمع العديد من القيادات النقابية تقول إننا لانستطيع أن ندخل المنشآت التي يعمل بها العمال بسبب ممانعة أرباب العمل لذلك، وبالتالي تكون الصلة بهؤلاء العمال مرهونة بمدى سماح أو عدم سماح أرباب العمل بذلك، حيث يعيدنا هذا إلى عهود سابقة عندما كانت النقابات تعمل بشكل سري كالأحزاب لتنظيم العمال في صفوفها خوفاً من المجاهرة بالعلاقة معهم، لأن ذلك سيسبب أذى لهؤلاء العمال قد يصل إلى حرمانهم من حق العمل والحياة، دون أن تستطيع منظمتهم النقابية فعل شيء بهذا الخصوص وهناك حالات كثيرة لامجال لذكرها بهذا السياق.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: كيف ستستطيع النقابات في ظل المتغيرات، الآن، وغداً، إعادة الدور الكفاحي والمستقل للنقابات كقوة وطنية حامية لقوة العمل وحقوقها؟!

■ عادل ياسين

وزارة الشؤون فوق الواقع

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل: «يوجد في سورية طفرة نوعية ونمو كبير في عدد الجمعيات الأهلية منذ عام ٢٠٠٤ كان عددها ٤٦٥ جمعية ووصل الآن إلى ١١٦٩ جمعية»، وأضافت أن العدد يعتبر قليلاً بالنسبة إلى ١٨ مليون نسمة، وأرجعت الأسباب إلى أن الفكر التطوعي غير منتشر في سورية.

– هل صحيح أن الفكر التطوعي غير منتشر في سورية وهو السبب في ضآلة عدد الجمعيات، وكنا نتمنى من السيدة الوزيرة أن لاتقفز فوق الواقع وتتجاهل الحقائق لأننا نعلم أن تشكيل جمعية لمكافحة التصحر ولحماية البيئة أو للدفاع عن حقوق الإنسان أو لمحاربة الفساد بحاجة إلى موافقة أكثر من ست جهات أمنية بالإضافة إلى مديرية الشؤون والمحافظ ومجلس المدينة وأخيراً رئاسة مجلس الوزراء حتى يتم إشهار الجمعية، في حين انتشرت مقاصف السهر والغناء في كافة المدن والمناطق والأرياف دون موافقات مسبقة وفي أدارج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الطلبات النظامية لتشكيل جمعيات أهلية ورفضت والسيدة الوزيرة تعرف ذلك، إن اعتبار الفكر التطوعي غير منتشر يعني أن الشعب قاصر وعاجز وأن السلطة البيروقراطية هي وصية عليه وتقرر عنه وتمثله حتى في علاقاته الاجتماعية وهذا يعني الافتقار إلى حيوية الجماهير عندما تظهر الحاجة إليها ويعني أيضاً اختزال خبرات الشعب بخبرة عدد محدود من متخذي القرارات ومن أصحاب النفوذ وهذا من أخطر الظواهر المرضية في حياة المجتمعات.

– وبشكل عام الجهات الوصائية من أمنية وسياسية وغيرها لاتستطيع استيعاب المشاركة الجماهيرية الخلاقة لأنها أصلاً لاتضع في اعتبارها قدرة الإنسان على ممارسة الحرية بوعي ومسؤولية أو مشاركة الإنسان في صنع القرار.

– وفي الوقت الذي يضعف العمل الجماعي تنمو طحالب وفئات طفيلية تشكل درعاً سميكاً يبعد الإنسان عنه وذلك بإشاعة الفساد والانتهازية والتهريب والسرقة وتكييف هذه الظواهر وتفصيلها على قياس البعض.

– وانطلاقاً من ذلك فإن جمعيات لحماية البيئة ولمكافحة التصحر وللدفاع عن حقوق الإنسان هي من المحرمات ومن الترف الذي لايحتمل.

■ نزار عادلة

مهندسو الحسكة: لا لسياسة الحكومة

جاء في المداخلة التي ألقاها الرفيق وجدي سليمان في الاجتماع السنوي لهيئة فرع نقابة المهندسين بالحسكة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢

أيتها الزميلات أيها الزملاء:

.. مثلما يوجد فرز كبير بين فئات الشعب من غني جدا جدا إلى فقير جدا جدا والفئة الوسطى من الشعب في طريقها إلى الاضمحلال فينطبق ذلك على جماهير المهندسين، حيث تسوء أحوالهم المعاشية وهذا نتيجة القوانين الاقتصادية التي يخطط لها جهابذة الاقتصاديين الذين هم في مواقع المسؤولية في الدولة والتي تصب في معظمها في مصلحة الليبراليين الجدد وتحت اسم اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث يطبقون فقط الجزء الأول منه وهو اقتصاد السوق، أما الجزء الثاني الاقتصاد الاجتماعي يتم الابتعاد عنه بل ويتجاهلونه كليا.

.في المجال الاقتصادي- الاجتماعي نتابع بقلق بالغ مواصلة الحكومة السير بعكس الاتجاه المطلوب في الخيارات والسياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في خطابيه الأخيرين وخاصة ما يخص خيار المقاومة الشاملة التي يجب أن يرافقها أعلام مقاوم واقتصاد مقاوم، وكذلك توصيات المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تواصل الحكومة اتخاذ القرارات والتدابير التي تعزز الشكوك حول تبنيها لجدول أعمال بعيد ليس فقط عن واقع البلاد ومطالب الشعب الحقيقية بل أيضا عن فهم طبيعة مرحلة المواجهة المصيرية التي تخوضها البلاد، فقد تسببت قرارات الحكومة الأخيرة وتصريحات بعض المسؤولين فيها بموجة متصاعدة من الغلاء والإخلال بمقومات الصمود الوطني وامتهان كرامة المواطن في لقمة عيشه وأضعاف زخم الالتفاف الشعبي حول الموقف الوطني.

بات هذا يستدعي ترجمة الخط الشعبي بمحاسبة الحكومة على قراراتها الخاطئة بل وتعيد النظر بوجود الحكومة نفسها ورحيلها وإسقاط سياساتها جذرياً وخاصة بعد رفع سعر مادتي البنزين والأسمنت و عدم إمكانيتها معالجة الأوضاع التموينية والغلاء الفاحش في الأسواق وعدم اتخاذ إجراءات جدية لمحاربة عمليات التهريب والمهربين والفاسدين والمفسدين بدءا من الفساد الكبير في المراتب العليا، وعدم الاتجاه بشكل جدي نحو حل مشكلة البطالة المتفشية والفقر المدقع، حيث أكثر من ٣٠٪ من الشعب السوري يعيش تحت خط الفقر وهذا يعني دخل الفرد الواحد في اليوم أقل من دولار فتصوروا كيف يمكن لهذا المواطن أن يعيش حياة كريمة وبأي شكل يمكنه أن يدافع عن الوطن.

وأخيرا إن كان الاستقواء بالخارج مدان ومرفوض ولا يجب الاستقواء ألا بالشعب فإنه لمن المرفوض أيضاً استقواء الحكومة على الشعب وإمعانها في إفقاره، في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة فيه إلى تفعيل الحركة الجماهيرية وتحقيق مطالبها المتعلقة بمستوى معيشتها وكرامتها وصولا إلى وحدة وطنية صوانية قادرة على التزام خيار المقاومة الشاملة دفاعا عن كرامة الوطن والمواطن.

■■

«مغامرة إيران» بين اندفاع المحافظين وتردد الليبراليين

تبعث تحذيرات واشنطن ووعيدها بعدم استبعاد إمكانية القيام بعمل عسكري ضد إيران على الاعتقاد بأن الأمر لا يتعلق فقط بضغوط يمارسها "المحافظون الجدد" وإسرائيل على إدارة بوش من أجل التحرك، وإنما قد يكون مؤشراً على أن مثل هذا العمل العسكري يجري التحضير له حالياً وبات احتمالاً وارداً. ولا شك أن المحللين الاستراتيجيين والمسؤولين الحكوميين السابقين، "المحافظين" و"الليبراليين" قد وصفوا العواقب الوخيمة التي ستنتج عن مثل هذا الهجوم، ورد إيران المحتمل عسكرياً واقتصادياً، والتأثيرات الكارثية لحرب جديدة على سياسة إدارة بوش نفسها، وعلى العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، وعلى مستقبل الولايات المتحدة.

ولا شك أيضا أن أساليب الرد المتاحة للحكومة الإيرانية والتداعيات الدولية لمثل هذا العمل –ولاسيما في حال استعمال السلاح النووي– قد جرى تصورها وبحثها من هيئة رفيعة المستوى للسياسة الخارجية بالعاصمة واشنطن. إلا أنه وبالرغم من ذلك، فالحكومة الحالية تؤمن إيمانا قويا بأن الولايات المتحدة منيعة وقوية، وهو ما أظهره غزو العراق الذي لم يتم وراء ستار من التضليل فحسب، وإنما أيضا عبر حجج الإدارة وتوقعاتها الخاطئة. وهو ما يتجلى اليوم أيضا في الإصرار المتواصل على تحويل العراق إلى قاعدة استراتيجية أمريكية، مهما كان رأي العراقيين ورد فعلهم.

والأمر لا يتعلق بحكومة أمريكية تبحث عن معلومات استخباراتية، أو تمارس ما يسميه المصرفيون والمحامون بالعمل المتقن اللازم، أو تتصرف بحيطة وحذر ينمان عن قلق ووعي بالعواقب المرتقبة على المديين القريب والبعيد. فهي تؤمن بأن القوة تنتصر في نهاية المطاف، ولذلك فاستغلال الإدارة المقصود للتعذيب، وانتهاك حقوق الإنسان، ولا مراعاة الأعراف الدولية أمور يبدو أن الهدف منها هو أن تصبح الولايات المتحدة مهابة الجانب في العالم. إنها باختصار تعبر عن اقتناع الحكومة الأمريكية بأن القوة هي كل شيء.

صحيح أن التشجيع على تصرف الجنود والمرتزقة بقسوة ومن دون شفقة في أفغانستان والعراق، واستعمال التعذيب، والاغتيالات المستهدفة لا تعد سابقة (في أي حرب)، ولكن أن تكون على هذا النطاق، فهذا أمر جديد بالنسبة للجيش الأمريكي. ويعتقد بعض المراقبين العسكريين أن السياسات العدائية لإدارة بوش تقتدي بالممارسات الإسرائيلية لأن الوضع الجيوسياسي لإسرائيل المحاط بالتهديدات يملي العمل الاستباقي وخرق القواعد. (؟؟؟)

ويبدو أن الاعتقاد، الذي عبر عنه البيت الأبيض في كانون الأول ٢٠٠٤ بأن أمريكا إمبراطورية اليوم، ولا تخضع للواقع، إنما "تخلق الواقع"، راسخ وقوي بين كبار صناع القرار، وذلك بالرغم من الأحداث المدمرة التي أعقبت ذلك. كما أن الإدارة الأمريكية لم تنل من عزيمتها حقيقة أن سياسة إسرائيل القائمة على القوة في الأراضي الفلسطينية، التي احتلت في حرب ١٩٦٧، أدت إلى تفاقم وتدهور الأوضاع الأمنية في الدولة العبرية بشكل متزايد على مدى العقود الأخيرة الماضية.

وعلى غرار إيديولوجيا "المحافظين الجدد"، مذهب يتبنى فكرة "الكارثة المؤقتة"، أي أنه ستكون ثمة جنة سياسية على الأرض، ولكنها لن تأتي إلا عبر الحروب والأحداث الكارثية. وهي في الواقع سمة تميز فكر الأنظمة الشمولية عموماً، وبهذا المعنى فإذا كان الهجوم على إيران سيؤدي إلى تفاقم خلاف أمريكا مع العالم الإسلامي، فذاك أمر جيد لأنه يجعل الانتصار النهائي أمراً وشيكاً. وتلك أيضاً هي النظرة الدينية للعديد من البروتستانتيين الأصوليين المؤيدين للرئيس. إنهم يعتقدون بأن الأوقات الصعبة والحرب إنما هي في واقع الأمر أوقات جيدة، لأنها قد تم التنبؤ بها وهي ضرورية في نظرهم تمهيدا لـ"نهاية الزمن" وعودة المسيح. (!!؟)

وعودة إلى الموضوع الإيراني، فمن المحتمل أن يتم الهجوم على إيران، في حالة حدوثه، جواً عبر هجمات متواصلة تستهدف جميع المرافق النووية الإيرانية، وربما مراكز البحث والحكومة أيضا (بالرغم من أن البعض يدافع عن فكرة تنفيذ هجوم محدود على المرافق الحيوية في عملية التطوير النووي، على افتراض أنها معلومة).

إلا أن المشكلة تكمن في أن الخبراء والمحللين الاستراتيجيين قد يوصون كذلك باحتلال أهم حقول إيران النفطية، والتي تقع في الجنوب بالقرب من منطقة البصرة في العراق وبالقرب من الكويت، على المجال الذي تطل منه إيران على الخليج. وهو ما يعني ضرورة خوض حرب برية، والتي مما لا شك أن الإيرانيين لن يرغبوا في أن تظل مقتصرة على تلك المنطقة، فالانتشار الأمريكي في العراق والمنطقة عموماً يشكل أهدافاً مهمة وممكنة، على غرار المصالح الأمريكية في آماكن أخرى.

وهذا بالضبط هو سبب تردد جماعة الرئيس بوش في شن هجوم على إيران، غير أن التجربة أظهرت أن الإدارة الأمريكية تحمل نظرة إلى واقع الحرب واحتمالاتها مختلفة تماماً عن تلك التي يحملها العاديون من بني البشر، ولذلك فمن الصعوبة توقع قرارها.

■ **ويليام فاف**

أبواق أمريكية لاحتواء طهران وموسكو معاً

هناك تحليلات ترى في المواجهة الأمريكية الإيرانية انعكاساً متوقعاً لتناقض المصالح بين حقوق طهران وعدوانية واشنطن المتجذرة والتي تشكل مخارج مؤقتة لها، وهو انعكاس لا يلغيه – إلا في حال تراجع إيران – الحذر المتبادل ولا المناورات المتبادلة بين اللغة الدبلوماسية من جانب واشنطن أو البحث عن تسويات وقتية مثل الاتفاق على تخصيب اليورانيوم الإيراني في موسكو التي "تكوّع" دائماً منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عند المنعطفات الهامة وفي مقابل هذه التحليلات تبرز قراءات أخرى تبرر العدوان على طهران "المارقة" وتُبعد جوهر الصراع الإيراني عن جبهته الأساسية باتجاه جبهات أخرى واللعب على تناقضات ثانوية في سياق المحاولات المستمرة لتأليب الرأي العالمي ضد إيران وصولاً إلى توجيه تهديدات مبطنة حتى إلى روسيا ذاتها. ومثالنا في ذلك هو المادة التالية المصدرة تحت عنوان «احتواء إيران واللغز الروسي» وهي بقلم مدير البرامج الاستراتيجية في أحد مراكز الأبحاث الأمريكية، أي المقربة من الإدارة الأمريكية أو بالأحرى، التي تعد أحد أهم مصادر رسم السياسة الأمريكية:

■ **المحرر**

في الحادي والعشرين من شباط الماضي انتهت آخر جولة للمحادثات بين روسيا وإيران في العاصمة الروسية موسكو، ضمن مسعى استهدف إيجاد مخرج للأزمة النووية الناشئة عن تمسك إيران بحقها في تخصيب اليورانيوم في إطار سعيها لمعالجة الوقود النووي. يشار إلى أن هذه الجولة لم تتوصل إلى حل حاسم للأزمة.

وفيما لو عجزت إيران عن حلها بما يقنع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتوقع انعقاد اجتماعه في السادس من آذار الجاري، في العاصمة النمساوية فيينا، فليس مستبعداً أن يضطر مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات بحق طهران في نهاية الأمر.

هذا وليس خافياً موقف ثلاث من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا من الأزمة النووية الإيرانية. ومن قناعة هذه الدول الثلاث بأنه يجب فرض عقوبات دولية على طهران، على رغم أن الخلاف بينها مايزال قائما حول طبيعة ومدى العقوبات الدولية الواجب فرضها على إيران. ولعل الدور الروسي في هذه الأزمة، يظل هو المسألة السياسية الأصعب والأكثر تعقيدا التي تواجهها الأمم المتحدة لحظة اتخاذ القرار. ففيما لو ساندت موسكو اقتراح فرض عقوبات دولية على طهران، عندها لن يكون مرجحاً أن تمارس بكين حق النقض "الفيتو" ضد قرار بهذا المعنى، علماً بأن موسكو أعربت في الآونة الأخيرة عن غضبها إزاء سلوك إيران وتعنتها، بما في ذلك التصريحات الأخيرة التي وردت على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد. وفوق ذلك يتعاظم يوماً إثر يوم إدراك الكثير من المحللين الروس للخطر الأمني الذي تمثله طهران على بلادهم، فيما لو قدر لها النجاح في تطوير ترسانتها النووية.

ويبدي المحللون أنفسهم قلقاً ومخاوف من صواريخ أرض–أرض البعيدة المدى، التي تعكف طهران على تطويرها حالياً. والمعلوم أنه سيكون في وسع هذه الصواريخ الوصول إلى عمق المدن الروسية الجنوبية، مما يعني كونها تهديداً أمنياً مباشراً للحدود الجنوبية لروسيا. ومن هنا يشاطر هؤلاء المحللون والخبراء الروس، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل وبعض الدول العربية المجاورة، مخاوفها من أن برنامج التسلح النووي الإيراني يمثل تهديداً أمنياً خطيراً سواء كان على الصعيد الإقليمي أم الدولي.

وكما نعلم فإن لروسيا حساباتها وهواجسها الخاصة والمتصارعة بشأن الدور الذي يجب عليها أن تلعبه في كل من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبحر قزوين. كما أن العلاقات السياسية الوطيدة التي تربط ما بين روسيا وإيران، وما تدره عليها تلك العلاقات مالياً واقتصادياً، تجعل من إيران إحدى الدول القليلة التي يمكنها الاعتماد عليها في تلك المنطقة المضطربة والمزعزعة من القارة الآسيوية. وهذا هو أحد الأسباب التي تفسر تردد موسكو وتلكؤها عن الالتحاق بركب كل من واشنطن والاتحاد الأوروبي في مواصلة الضغط على طهران، بما في ذلك الدفع باتجاه فرض عقوبات دولية عليها. وللسبب عينه تبذل موسكو جهوداً مستميتة وجبارة في سبيل إبرام صفقة مع طهران، تفضي لنزع فتيل الأزمة الراهنة قبل تفاقمها.

لكن ومهما يكن في الاجتماعين المرتقبين في كل من فيينا ونيويورك خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فإن على روسيا توخي الحذر فيما يتعلق بدورها وموقفها النهائي من هذه الأزمة. ومما يستوجب ذلك أن الرئيس بوتين يتولى حالياً رئاسة مجموعة الدول الثماني الكبرى، ويواصل الإعداد لقمة هذه المجموعة بمدينة بطرسبورغ خلال الفترة ١٥–١٧ من يوليو المقبل في بلاده. وهو يدرك جيداً مدى ضرورة نجاح هذه القمة، إن كان له أن يدفع عن نظامه حملة النقد المتنامية ضده في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، خاصة وأنها حملة دعا فيها البعض إلى إسقاط عضوية روسيا نفسها في مجموعة الدول الثماني الكبرى. والخوف كل الخوف أن تبدو روسيا في نظر الأمريكيين والأوروبيين في تلك القمة، بمثابة عقبة أمام ممارسة المزيد من الضغوط على طهران.

■ **جيفري كمب**
مركز نيكسون-واشنطن

قراءة غربية خارج السرب في ثلاثية العدوان والإعلام والمقاومة:

انتهاكات الجنود والصحافيين البريطانيين

نفى المحلل السياسي برترام جروس وجود حقد عظيم يدفع «تحالف أصحاب الثراء الفاحش والمشرفين على الشركات وكبار ضباط القوات المسلحة ومسؤولي الخدمة المدنية» وهو حقد «يسحق حقوق وحريات الأشخاص الآخرين داخلياً وخارجياً»، وكل ما في الأمر هو أن سعي هذه الفئات لتحقيق الأرباح يعني بشكل حتمي أن يدفع الآخرون الثمن في شكل تلوث وجوانب نقص وبطالة وحروب. و«لكن هذا كله لا يمثل جزءاً من هدفهم الرئيسي، وهو نتاج أيد خفية هم منها براء».

وإن هذه الوحشية العرضية هي التي يصفها جروس بفصاحة بأنها «الفاشية الصديقة».

وليس هناك أيضاً أي قصد سيئ داخل أذهان الصحافيين الذين يشكلون جزءاً من هذا التحالف «الثري» وهم يدافعون على نحو انعكاسي عن المؤسسة التي يمثلون جزءاً منها.

وفي نشرة الأنباء المسائية الرئيسية في شبكة بي بي سي تحدث مراسل الشبكة الملكي والدبلوماسي نيكولاس ويتشل من بغداد عن شريط فيديو أظهر وليس «بدا عليه أنه يُظهر» كما يصّر كثير من الصحافيين جنوداً بريطانيين يضربون مجموعة من الصبية العراقيين بقسوة، وقال ويتشل إن ذلك أمر يؤسف له لأن الجنود الأجانب الذين في العراق «موجودون هناك للقيام بدور في حفظ السلام أساسا».

وورد الرأي الغافل ذاته في مقالة افتتاحية الغارديان حول الانتهاكات التي ارتكبها جنود بريطانيون، وأشار محررو الصحيفة المذكورة إلى أن بين ثمانين ألف جندي بريطاني يخدمون في العراق «ارتكبت قلة ضئيلة بعض الجرائم، وعلى الرغم من ذلك، فإن الخروقات (المارقة) المعزولة للقانون العسكري والمعاهدات الدولية يتردد صداها عالياً».

ويستحيل على الغارديان أن تتصور أن القوات الغازية برمتها مسؤولة عن انتهاكات المعاهدات الدولية بحكم وجودها في العراق كقوة احتلال، وعلى الرغم من ذلك، أشارت الغارديان في افتتاحية لها بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٤ إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قال عن الغزو: «من وجهة نظرنا ومن وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة، كان الغزو غير قانوني».

وأبرزت الغارديان حقيقة أن أنان لم يضمن حديثه أي توضيحات أو مراوغات أو غموض من النوع الذي يهواه الدبلوماسيون ولاسيما في مقر الأمم المتحدة. وتشارك أنان في رأيه هذا غالبية خبراء القانون الدولي، وفي آذار، ٢٠٠٣ أعربت اللجنة الدولية للقانونيين في جنيف عن «استيائها العميق» لأن عدداً صغيراً من الدول «تستعد لشن غزو غير قانوني وصريح للعراق يرقى إلى مرتبة حرب عدوانية». وطبقاً للجنة الدولية للقانونيين، فإن «حرباً تشنها أطراف دون تفويض واضح من مجلس الأمن الدولي تشكل انتهاكاً فاضحاً لمبدأ منع استعمال القوة». ولكن ذاكرة الإعلام نسيت هذا الواقع.

وفي مغالطة معيارية كتبت ماري ريدل من الأوبزيرفر مؤخراً عن أفغانستان والعراق وجاء في مقالتها ما يلي: «إن بريطانيا متورطة في عمليتي تدخل أسيء تقديرهما»، فهل هما حقاً كذلك: «عمليات تدخل أسيء تقديرهما»؟

وأشارت ريدل إلى القتلى بين العسكريين الأمريكيين والبريطانيين وأوردت أدنى تقدير لقتلى المدنيين العراقيين (٣٠،٠٠٠ شخص)، وكما هي العادة، لم ترد إشارة إلى القتلى بين الجنود العراقيين، وعندما قدم ليس روبرتس من كلية جون هوبكنز للصحة العامة تقديره المتحفظ للقتلى المدنيين العراقيين وعددهم ١٠٠،٠٠٠ قتيل لمسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية في الخريف الماضي، قال له أحد المسؤولين: «لقد ألقينا على العراق نحو ٥٠،٠٠٠ قنبلة، كانت معظمها على مقاومين يختفون وراء مدنيين، فما الذي كنت تتوقع أن يحدث؟».

وفي مقالة لموقع «ألترنت» على الانترنت، قال روبرتس إن التقديرات التي تتراوح بين ٢٠،٠٠٠ و٣٠،٠٠٠ قتيل من المدنيين والتي توردها الصحافة الأمريكية بشكل عادي، أقل من الحقيقة بكثير ولا تكاد تبلغ خمس أو عشر الرقم الحقيقي لأولئك القتلى، وبكلمات أخرى، يشير روبرتس الآن إلى أن نحو ٣٠٠،٠٠٠ مدني عراقي ربما لقوا مصرعهم منذ آذار ٢٠٠٣، وأن غالبيتهم من النساء والأطفال.

الادعاءات والحقائق

في كانون الأول الماضي، أرسل موقع ميديالنس شكوى إلى هيلين بودن مديرة الأخبار في بي بي سي. وأوضحنا أن مراسل الدفاع جول وود زعم في نشرة ٢٢ كانون الأول المسائية أن القوات البريطانية والأمريكية «دخلت إلى العراق أساساً لإحلال الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وأوضحنا إلى بودن أن ذلك بالطبع هو زعم الحكومة، فيجب تقديمه على أنه زعم فقط وليس حقيقة، وقمنا بتذكير بودن بأن استطلاعاً للرأي في واشنطن بوست في تشرين الثاني ٢٠٠٣ توصل إلى أن واحداً في المائة فقط من العراقيين يعتقدون أن هدف الغزو هو إحلال الديمقراطية، وردت بودن قائلة: «إن الديمقراطية كانت بكل تأكيد واحداً من الأهداف المعلنة قبل وعند بداية حرب العراق وإنني إرفق عدداً من الاقتباسات في نهاية هذا الرد». وأوردت بودن ٢،٧٠٠ كلمة تكفي لملء ٦ صفحات مقاس «إيه ٤» تمثل اقتباسات من جورج بوش وتوني بلير لإثبات وجهة نظرهما، ومن المدهش انه بدا عليها أنها لا تعرف الفرق بين نقل قصد حسن على أنه زعم بدلاً عن نقله كحقيقة.

في نيسان ٢٠٠٣، وصف نيكولاس ويتشل سقوط بغداد السريع في أيدي القوات الأمريكية: «انهاروا من دون جدال».

وفي تشرين الأول ٢٠٠٤ قال مراسل بي بي سي الخاص بن براون: «يدرك أهل جنوب العراق أنهم نالوا حريتهم».

وتستمر القائمة

ولماذا يكتسب كل ذلك أهمية ما؟ ببساطة لأن بي بي سي شأنها في ذلك شأن بقية وسائل الإعلام تقدم سيلاً لا ينقطع من الرسائل تم إعدادها من أجل التقليل من حجم الجرم الذي ارتكبناه في العراق. وإذا كنا نستطيع أن نحوّل الشرير إلى «مخلص» والخارج عن القانون إلى «أسيء تقديره» والفاسد إلى «منتصر» والقتل إلى «المحافظة على السلام» فمن المرجح أن نشعر بأن ما قمنا به «ليس سيئاً إلى ذلك الحد».

وهذا مهم لأن المقاومة الشعبية وحدها، والشجاعة الشعبية وحدها، تقف بين نظامنا العنيف المدفوع بالجشع، والضحايا مستقبلاً، ولن تستطيع إيقاف آلة القتل إلا المعارضة الشعبية القوية، والواسعة النطاق. ومهمة الإعلام أن يوقف محاولتنا.

■ **ديفيد إدواردز**

● **رئيس تحرير مشارك في موقع «ميديالنس» ومؤلف مشارك لكتاب «القوة – خرافة الإعلام الليبرالي»**

الديمقراطية الرأسمالية: قيوداللغة والفكر بالأفكار المجردة

الديمقراطية الرأسمالية لا تتعدى كونها نظاماً سياسياً-اقتصادياً، ديمقراطية تضعها الطبقة الرأسمالية الحاكمة لصالحها وصالح أصدقائها.

ولا يمكن اختزال الديمقراطية بالسياسات الانتخابية كما يتظاهر بذلك أعداؤنا والكثير من أصدقائنا لسوء الحظ. فالديمقراطية الرأسمالية قضية نظام، ولا يمكن لأي قدر من التغيير المحروس انتخابياً أن يغير من طبيعتها وضروراتها. فجميع الأطراف الانتخابية هم في حقيقة الأمر وبوضوح حراس للإمبريالية الأمريكية. ومع ذلك يواصل "اليسار" إطلاق اتهاماته للسياسيين الأمريكيين بالخيانة و"خيانة" الديمقراطية: هذا الفحش الذي يعكس نظرة للتاريخ الأمريكي عرقية، فوقية بيضاء، وتتمتع بالامتيازات الطبقية.

وشأنه شأن مرآته المتمثلة في الدعاية الرسمية فإن هذا "الاتهام" يضع الديمقراطية كما لو كانت "قضية مجردة"، "شيئاً" تاريخياً غير طبقي ينتمي لأمريكا الشمالية. إن نظرة سريعة للتاريخ الأمريكي تفند هذه الكذبة وتوضح الطبيعة الطبقية و"العرقية" للديمقراطية الرأسمالية: فمن يملك ويحدد المقاييس القانونية ومكاسب هذا النظام المحدد من الديمقراطية القائمة على أساس القَدَرية الواضحة لتفوق العرق الأبيض. غير أن الديمقراطية (شأنها شأن غيرها من المزاعم المفضلة لدى الغرب مثل العدالة والسلام والمساواة، إلخ) ليست فكرة مجردة عالمية، بل إن الديمقراطية في المجتمعات الطبقية يجب أن تكون ديكتاتورية طبقة ما على حساب طبقة أخرى، وفي هذه اللحظة التاريخية هي ديكتاتورية الإمبريالية (أي الرأسمال المعولم).

إن ما يفرض نفسه هو تحليل الأحداث والمواقف السياسية من هذا المنظور من أجل فصل الحقيقة عن الأكاذيب، والأصدقاء عن الأعداء، والأسباب عن النتائج، والتكتيكي عن الاستراتيجي. وبدون هذا المنظور التحليلي سنبقى أسرى الاستخدام الأدبي الفاتن من جانب الرأسمالية للغة، وكأنها سلاح دمار شامل يستخدم للتحكم بفكر المرء والرأي العام والفعل العام. وبالتالي ينبغي علينا التمعن بدقة في المصطلحات والمعلومات التي يجري التطبيل والتزمير لنا بها دون كلل ولا ملل: الديمقراطية، الإرهاب، التحرير، الحرية، العدالة، إلخ.، مثلما ينبغي علينا التمعن بتلك التي يجري تحريفها وإنكارها: الإمبريالية، الإبادة الجماعية، العدوان، الاحتلال، المقاومة. ومفهوم أن هناك تعارضاً حتمياً في معاني هذه المصطلحات وواقعها بالنسبة لكل من المضطَهِدين والمضطهدين.

الحرب على العراق، مثالاً
المتداول رسمياً: لغة المعتدي:

إن "الحرب على الإرهاب" تقوم الآن "بتحرير" العراق (ومن ثم "الشرق الأوسط" برمته، ومن ثم العالم أجمع) من خلال تصدير "الحرية" و"الديمقراطية" "للدفاع" عن أمريكا من "الإرهابيين" و"المسلحين" الذين يتظاهرون بأنهم "المقاومة" في وجه الاحتلال الأمريكي دفاعاً عن شعبهم وأرضهم ولكنهم في واقع الحال "إرهابيون إسلاميون" يغارون من "القيم" الأمريكية ويريدون تدمير الولايات المتحدة وحكم العالم.

إن ترجمة ذلك على أرض الواقع بالنسبة للمعتدى عليهم تعني:

إن الحرب الكونية الإرهابية التي تشنها الإمبريالية الأمريكية والتي تسمى تحريراً وحرية تعني تدمير العراق وفلسطين وكل الشعوب التي تكافح من أجل التحرر الوطني، وهي حرب تشن للدفاع عن حرية الإمبريالية الأمريكية في امتلاك الموارد السياسية والطبيعية والتحكم بها وهي التي تعد ضرورية لبرنامجها الكوني الهادف إلى قيام أمريكانا العظمى تحت السيطرة الأمريكية.

هذا هو ما يعنيه نشر الديمقراطية الأمريكية في أنحاء العالم من أجل قيام "رأسمالية السوق الحر". غير أن هذا البرنامج القائم على الإبادة الجماعية يصطدم ويتضارب مع تطلعاتنا وتصميمنا على أن نكون أسياداً وأحراراً من الهيمنة الإمبريالية.

وإن كل كفاحنا العادل في سبيل التحرر من ديمقراطية إرهاب الدولة التي تمارسها الرأسمالية الأمريكية مع كل المتعاطفين المشتبه بهم هم أعداء للغزو العالمي الفاشي. غير أن مجرمي الحرب يصورون نا نحن، لا الولايات المتحدة، كمقاتلين معادين ينبغي سجننا وتعذيبنا وقتلنا في سياق "الحرب الشاملة على الإرهاب" التي تشنها الولايات المتحدة زوراً وبهتاناً على الدوام.

إن معظمنا في هذا العالم يعرفون الحقيقة من التاريخ ومن الخبرة ولكن يجري خداع الكثير الكثير في الولايات المتحدة من خلال أوهام سيادة العرق الأبيض وتفوقه.

الآن وعلى الرغم من الامتياز الطبقي/العرقي، فإن بعض البيض من ليبراليي الطبقة الوسطى باتوا يتجرأون أخيراً على قول الحقيقة وتحدي حكامهم. وبالتالي بات النظام الأمريكي الممقوت والذي يواجه معارضة واسعة في أنحاء العالم بحاجة لأن يستبدل معطياته في الداخل من الديمقراطية البرجوازية إلى التمترس الفاشي.

ويشكل هذا التحول خطوة يائسة وخطيرة من شانها أن تفضح أكثر فأكثر ديمقراطيتهم الشعبية الزائفة مع محاولتهم تجريم وإلغاء كل أشكال المقاومة ووصمها بالإرهاب.

وبغض النظر عن الجرائم الأمريكية القاسية وعديمة الرحمة والعرقية على نحو غير مسبوق تاريخياً بحق الإنسانية، فإن الولايات المتحدة وحلفائها الإرهابيين في الدولة الصهيونية يواجهون عدواً — هو الشعوب — الذين يلحقون الهزائم بتلك القوة الفاشية الهائلة. وعندما يقف أخواتنا وأبناؤنا في بطن ذاك الوحش الضاري في وجه المجرمين ويقفون معنا، مع أصدقائهم الحقيقيين، فإننا معاً سنتمكن من إنهاء هذا الحكم القاتل الذي تمسك بدفته حفنة من المفترسين وحماتهم الذين يدمرون العالم.

■ **ليز بوربانك**
ترجمة قاسيون

واشنطن وفزاعة «الإرهاب البيولوجي»

أنفقت الولايات المتحدة ٣٣ مليار دولار على الأقل منذ عام ٢٠٠٢ لمكافحة تهديد الإرهاب البيولوجي . والمشكلة هي أن الخطر من أن الإرهابيين سيستخدمون مواد بيولوجية يتم تضخيمه والمبالغة فيه بشكل منظم وممنهج ومتعمد. كما أن الحكومة الأمريكية تستخدم معظم أموالها للاستعداد للطوارئ الخاطئة.

إن تفشيا وبائيا لأنفلونزا الطيور من مثل النوع الذي شهده العالم في عامي ١٩١٨-١٩١٩ يمكن أن يقتل مئات الملايين من الناس. والهجوم البيولوجي المميت الوحيد في الولايات المتحدة – وهو طرود البريد المحتوية على الجمرة الخبيثة – قتل خمسة أشخاص. ولكن الميزانية السنوية لمكافحة الإرهاب البيولوجي هي أكثر من ٧ مليارات دولار، بينما مرر الكونغرس مؤخراً حزمة طوارئ قدرها ٣.٨ مليار دولار للاستعداد لتفشي أنفلونزا الطيور.

والآن يزداد عمل مجموعة من المعاهد والبرامج ووكلاء الدعاية والإعلان الذين لهم مصلحة معينة في التفزيع من تهديد الإرهاب البيولوجي بتمويل من الحكومة ومن مؤسسات خاصة.

وفي العام الماضي مثلاً وصف زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي بيل فريست الإرهاب البيولوجي بأنه "أكبر تهديد قائم لدينا في العالم اليوم". ولكن كيف يمكن أن يبرر مثل ذلك الزعم؟ فهل الإرهاب البيولوجي تهديد قائم أكبر من تغير المناخ العالمي ومستويات الفقر العالمية والحروب والصراعات والانتشار النووي وتدهور جودة المحيطات وإزالة الغابات والتصحر ونضوب مستجمعات المياه النقية أو توازن النمو السكاني وإنتاج الغذاء؟ وهل من المحتمل أن يقتل أناسا أكثر من الإيدز والسل والملاريا والحصبة والكوليرا، والتي تقتل أكثر من ١١ مليون شخص كل عام؟

إذن ما الذي يجسد ويثبت الفزع والإنفاق الفيدرالي الهائل على الإرهاب البيولوجي؟ هناك مصدران رئيسيان لتهديد الإرهاب البيولوجي: أولاً، من الدول التي تطور أسلحة بيولوجية، وثانياً، من الجماعات الإرهابية التي قد تشتريها أو تسرقها أوتنتجها.

إلا أن لا دولة "معادية" قد فعلت ذلك. وثانياً أن الذين قاموا بعمليات إرسال خطابات الجمرة الخبيثة لم يتم تحديدهم. فإذا كان مرتكبو جرم إرسال خطابات الجمرة الخبيثة لم يكن لديهم سبيل للمساعدة أو الوصول إلى المواد اللازمة أو المعرفة المستمدة من برنامج الدفاع البيولوجي الأمريكي، ولكنهم تطوروا مثل ذلك التطور بشكل مستقل، فإن ذلك كان يمكن أن يغير وجهة نظرنا في احتمال أن تكون جماعة إرهابية ما قادرة عليه. على أنه حتى الآن، أظهر تاريخ التجربة الإرهابية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية أن قتل أعداد كبيرة من الناس ليس أمراً سهلاً كما وجهنا إلى اعتقاده.

(وبالتالي) ليس هناك من مبرر عسكري ولا استراتيجي في أن نعزو أو ننسب إلى الجماعات الإرهابية عملياً قدرات لا يمتلكونها . ولكن لم يجر أي تحليل للخطر قبل إنفاق ٣٣ مليار دولار.

إن بعض العلماء والسياسيين يعترفون بشكل خاص أن تهديد هجمات الإرهاب البيولوجي يتم تضخيمه والمبالغة فيه، ولكنهم يدفعون بأن الانفاق على منع الإرهاب البيولوجي والوقاية منه والاستجابة له سيكون غير كاف دون ذلك التفزيع والمبالغة (؟؟!) وهو ما لا تحمد عقباه. فمن المؤكد تقريباً أن ذلك هو العامل الوحيد الكبير في تحفيز وإثارة الاهتمام بين الجماعات الإرهابية . فقد كتب نائب أسامة بن لادن، أيمن الظواهري، على قرص مرن تم الاستيلاء عليه ما يلي: "إنما أصبحنا واعين ومدركين (للأسلحة البيولوجية) عندما لفت العدو انتباهنا إليها بالتعبير مراراً عن المخاوف من أنها يمكن أن تنتج ببساطة بمواد متوافرة بسهولة" . . نحن الأمريكيين ننشئ أسوأ كابوس لنا .

■ **ميلتون ليتينبيرغ/ جامعة ميريلاند**
مقاطع / نقلاً عن "الوطن"

كاتب خطابات بوش لا يعرف ماذا يكتب!

تبين أن خطة الرئيس جورج بوش لتقليص استيراد النفط من الشرق الأوسط ليست عملية أكثر من خطته التي أطلقها قبل عامين ثم ضاعت في غياهب النسيان لإرسال رجل إلى المريخ!

لكن ماذا كنتم تتوقعون؟ بعد خمس سنوات في السلطة، ما زالت إدارة بوش ربما أكثر من أي وقت مضى تدار من أشخاص ميكافليين ممن لا يأخذون مهمة الحكم بشكل جدي، وإليكم قصة النفط.

ففي خطابه عن «حالة الاتحاد» قال بوش إن الوسائل المبتكرة لإنتاج الإيثانول والأنماط التكنولوجية الأخرى ستمكن الأمريكيين من تقليص استيرادهم للنفط من الشرق الأوسط بنسبة ٧٥ بالمائة.

ولكن في اليوم التالي أوضح المسؤولون في إدارته انه لم يقصد ما قاله فعليا وان ذلك مجرد مثال، كما قال وزير الطاقة ساموبل بودمان، ولكن الإدارة عاكفة حالياً على تقليص ذات الأبحاث التي أبرزها بوش في خطابه، فالمختبر القومي لأبحاث الطاقة المتجددة على وشك تقليص موظفيه بسبب تخفيض الموازنة حسب قول أحد الباحثين المخضرمين، وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن موظفي المختبر أبلغوا بأن التخفيضات سوف تتركز على الباحثين في مجال الرياح والمواد البيولوجية والتي تشمل أبحاث الايثانول.

فلماذا أعلن بوش هذه الأهداف الرنانة رغم عدم وجود خطة لتحقيقها؟ أفضل إجابة تخمينية يمكن أن تكون أن «خطة» الطاقة قد لفقت بسرعة لإعطاء بوش شيئاً ايجابياً ليقوله في خطابه عن حالة الاتحاد.

على مدى أسابيع ومصادر إدارة بوش تقول للمراسلين إن خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد سوف يركز على الرعاية الصحية ولكن في الدقيقة الأخيرة ربما أدرك البيت الأبيض أن مقترحاته الخاصة بالرعاية الصحية استندت إلى الفكرة القائلة أن الأمريكيين لديهم فائض من الضمانات وأنها سوف

تلقى المصير السياسي نفسه الذي لقيته محاولات البيت الأبيض لخصخصة التأمينات الاجتماعية، وقال بوش في خطابه إن الكونغرس لم يتجاوب مع مقترحاته لتوفير التأمينات الاجتماعية.

لذلك طلب ممن كتب خطاب بوش استبدال مقترحات الرعاية الصحية بكلمات رقيقة حول الاستقلالية في توفير الطاقة وهي كلمات ليست مدعومة بأية سياسة فعلية.

ماذا عن بقية الخطاب؟ خطاب حالة الاتحاد عادة ما يكون مناسبة للتفاخر بالإنجازات التي تحققها الإدارة، ولكن ماذا يفعل كاتب خطاب بوش عندما لا تكون لإدارته إنجازات يعتد بها؟ إحدى الإجابات هي بالتظاهر بأن الأمور السيئة لم تحدث أبداً.

واليوم فان علاوة الدواء الطبي تعتبر أكبر مبادرة محلية لبوش، وهي أيضا كارثة، فقد أدارت إدارة بوش حالة ملايين من كبار السن الأمريكيين بتكاليف باهظة لكي تصبح حالهم أكثر سوءاً، ولذلك لم يذكر شيئا عن هذه المبادرة في الخطاب عن حالة الاتحاد.

الإجابة الأخرى هي الاعتماد على اللغة المراوغة، ففيما يتعلق بالعراق قال بوش لقد غيرنا توجهنا نحو إعادة البناء، ولكن في الواقع فإن عملية إعادة البناء فشلت، وبعد حوالي ثلاثة أعوام من بداية الحرب، ما زال إنتاج النفط أقل من مستواه قبل الحرب وبغداد تحصل على الكهرباء بمعدل ٣ ساعات في اليوم وأكثر من ٦٠٪ المياه والمجاري الصحية.

لذلك بعد أن بددنا مليارات الدولارات من عائدات نفط العراق ودافع الضرائب الأمريكي قلنا للعراقيين من الآن فصاعداً عليكم أن تحلوا مشاكلكم بأنفسكم.

وفيما يتعلق بخطة مارشال الأمريكية الموعودة في العراق فان صحيفة لوس انجلوس تايمز تقول إنها وصلت إلى نهايتها هذا العام دون أن تحقق معظم وعودها ولا توجد خطط لتمديد تمويلها، واعتقد بأنه يمكننا أن نسمي هذا تغيراً في التوجه.

توجد رسالة مشتركة كامنة بين عملية إعادة البناء الفاشلة في العراق والفشل في مواجهة إعصار كاترينا الذي لم يأت بوش على ذكره أبداً، وبرنامج الدواء للمسنين الفاشل وعدم وجود خطة للطاقة.

أوضح جون دلوليو أحد كبار المسؤولين في البيت الأبيض سابقاً هذا الأمر قبل أكثر من ثلاث سنوات، فقد أبلغ المراسل رون سوسكند بالكيفية التي تعمل بها إدارة بوش، لا توجد أي سابقة في تاريخ البيت الأبيض للطريقة التي يعمل بها حالياً: افتقار كامل لوجود جهاز لرسم السياسات، وقد سمعت الكثير من المناقشات بين الموظفين، ولكنني لم اسمع حتى بضع مناقشات لسياسات ذات معنى، فليست هناك سياسة فعلية ولا أوراق معدة حول السياسات المحلية.

بكلام آخر فان إدارة بوش تعرف كيف تحتفظ بالسلطة ولكنها لا تملك أية فكرة حول كيفية الحكم، ولهذا السبب أخذت هذه الإدارة على حين غرة وهي غائبة عن الوعي عندما وقع إعصار كاترينا, ولهذا السبب أيضا كانت غير مستعدة إطلاقا لمواجهة المشاكل المتوقعة، الناجمة عن برنامج الأدوية للمسنين، و للسبب لنفسه أعلن بوش خطة للطاقة لا تقوم على أساس مادي وللسبب نفسه حالة الاتحاد كئيبة جدا.

■ **بول كروغمان**
موقع إيكاوس

وقاحة ع المكشوف: واشنطن ترفض إغلاق غوانتانامو

رفضت واشنطن مجددا الدعوات الصادرة عن الأمم المتحدة وعدد من العواصم الأوروبية والمطالبة بإغلاق معتقل غوانتانامو، معتبرة أن وجود هذا المعتقل ضروري لمكافحة الإرهاب.

واستبقت إدارة بوش تقريراً للأمم المتحدة يدعو إلى إغلاق المعتقل دون إبطاء ومحاكمة المعتقلين على وجه السرعة أو إطلاق سراحهم، فنددت به قبل صدوره معتبرة أنه يقوم على «أقاويل».

ويوجد حالياً حوالي ٥٠٠ معتقل في معسكر غوانتانامو في كوبا، معظمهم اعتقلوا في أفغانستان خريف ٢٠٠١ . ويثير المعتقل منذ افتتاحه في كانون الثاني ٢٠٠٢ جدلا متواصلا حول شروط الاعتقال فيه وفترات التوقيف غير المحددة دون توجيه التهمة إلى المشتبه بهم أو محاكمتهم.

وجاء في التقرير الذي وضعه خمسة خبراء مستقلين أن «شروط الاعتقال العامة» في غوانتانامو «توازي معاملة غير إنسانية» للمعتقلين وأن هذه المعاملة تكون في بعض الحالات "أشبه" بالتعذيب.

كذلك دعا أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان إلى إغلاق المعتقل، ما زاد من غضب واشنطن.

واعتبر أنان انه «سيتحتم عاجلاً أم آجلاً إغلاق غوانتانامو»، داعياً الحكومة الأمريكية إلى اتخاذ هذا القرار «في أقرب وقت ممكن».

كذلك عبرت عواصم أوروبية عدة عن استيائها من هذه المسألة، وبينها بريطانيا وإيطاليا وهما من أقرب حلفاء واشنطن. ورأى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مجدداً أن معتقل غوانتانامو يشكل «حالة شاذة يجب تسويتها عاجلاً أم آجلاً»، دون الوصول إلى حد المطالبة بإغلاقه.

وفي روما وصفت وزارة الخارجية الإيطالية بدورها المعتقل بأنه «حالة شاذة» داعية إلى إغلاقه.

كذلك صدرت انتقادات عن ألمانيا، حيث اعتبر كارستن فويت أحد كبار مسؤولي حكومة برلين أنه «من مصلحة الأمريكيين إغلاق غوانتانامو في أقرب وقت ممكن».

وكانت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل أعلنت خلال زيارة إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني أن معتقلا مثل غوانتانامو «لا يمكن ولا ينبغي أن يستمر في الوجود على هذا النحو على المدى البعيد».

غير أن جورج بوش رد عليها مؤكداً أن المعتقل سيبقى قائما طالما أن أمن الشعب الأمريكي يتطلب ذلك، على حد تعبيره.

واعتبرت الإدارة الأمريكية أن التقرير الدولي حول غوانتانامو «ينال من صدقية» الأمم المتحدة ووصفته بأنه «مزيج من مزاعم صادرة عن محامين يعملون لحساب بعض المعتقلين».

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان إن «الأشخاص الموجودين هناك إرهابيون خطيرون».

كما انتقد وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد بشدة آنان معتبرا أنه «مخطئ تماماً» بالدعوة إلى إغلاق المعتقل.

وقال: «علينا ألا نغلق غوانتانامو. لدينا مئات الإرهابيين، أشخاص مؤذون، أشخاص سيحاولون قتل أمريكيين إذا ما أعيدوا إلى الأرض»، زاعماً أن ١٥ معتقلاً سابقاً أطلق سراحهم من غوانتانامو استأنفوا القتال. كما أخذ على آنان وواضعي التقرير أنهم لم يزوروا المعتقل علماً بأنه سبق لمفتشين دوليين أن عدلوا عن زيارة غوانتانامو حين رفضت الولايات المتحدة السماح لهم بلقاء المعتقلين على انفراد .!!

■■

أهكذا يحارب الفساد؟!

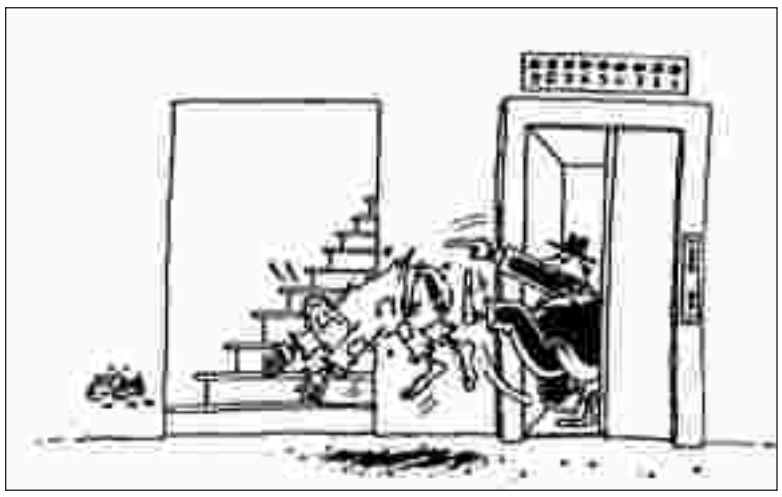

بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٦ تلقى ٧ عمال يعملون لدى مكتب نقل البضائع بدير الزور القرار رقم ١٦٨٥ تاريخ ١٢/٦/ ٢٠٠٥ القاضي بإنهاء خدمتهم وهم: عادل موسى كطمير . فؤاد البخرس . جمال طعمة . خالد المحمد . سومر الشوا . حسين الصالح . راغب شكري. وذلك «لتجاوزهم الأنظمة والقوانين الخاضعين لها إضافة إلى الممارسات المرتكبة من فوضى وتلاعب وتزوير» هذا طبعاً حسب ماجاء بالقرار المذكور، وبناء على كتاب السيد محافظ دير الزور رقم ١٥٩١ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٧.

فور تبلغهم القرار توجه العمال إلى فرع الحزب حيث وضعوا رئيسه بصورة وضعهم وتقدموا بكتاب رسمي يطلبون فيه التحقيق بالأمر وبأن القرار تم دون تحقيق مسبق ويفتقد أي مستند قانوني، وهذا الإجراء مخالفٍ لأحكام القرار ٥٧١ والقانون ٥٠ لعام ٢٠٠٤، وأيضاً لايجوز تسريح العاملين في القطاع الخاص إلا بإذن لجنة قضايا التسريح سنداً للمادة٢ من القانون ٤٩ لعام ١٩٧٠ «مكتب نقل البضائع يعتبر قطاعاً خاصاً».

كما وضعوا أنفسهم تحت تصرف أي جهة تقوم بالتحقيق معهم وأي إجراء قانوني يثبت بأنهم من الفاسدين.

وبعدها توجهوا إلى السيد رئيس اتحاد عمال المحافظة الذي بدوره زودهم بكتاب للسيد رئيس اتحاد العمال العام الذي وعدهم بالخير ومازالوا ينتظرون.

ولم تفلح مساعي أعضاء مجلس الشعب بالمحافظة عندما قابلوا السيد وزير النقل السابق الذي قال بأن لاعلاقة له بالأمر «بناء على كتاب السيد المحافظ أخذت القرار، والآن دع العمال يرفعون دعوى قضائية».

بناء على ذلك تم رفع دعوى قضائية عن طريق الشؤون الاجتماعية بدير الزور وبالتدخل من بعض الجهات والضغط على مديرية الشؤون، تم تجاهل الموضوع، كما ذهب العمال إلى الرفيقة شهناز فاكوش عضو القيادة القطرية فحاولت أن تعرف من المحافظ الأسباب الموجبة للفصل ولم تفلح محاولاتها.

وكان وزير النقل السابق قد وجه الكتاب رقم ٤١٩٢ /١ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ يطلب فيه من معاونيه ومن المدراء العامين: «نرغب إليكم وخلال ١٥ يوم تبليغ الجهات المعنية بما يتعلق برموز الفساد المعروفين بين أوساط العاملين».

❖ مدير النقل يرد

وجه السيد مدير مكتب نقل البضائع بدير الزور كتابه رقم ٦٣١/ص تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٧ للسيد مدير الرقابة الداخلية بالوزارة يقيم به أداء العاملين بالمكتب مؤكداً «أنهم يعملون على تطبيق القانون والأعمال المناطة بهم على أحسن وجه رغم نقص الكادر، وبأن العامل لديه يعمل بأكثر من اختصاص نظراً لنقص الكادر، ويقول مدير المكتب إن العاملين في مكتب دير الزور بكافة مستوياتهم ليسوا فاسدين في الأداء وخاصة إذا تأمن لهم الزيادة في الكادر من ذوي الأداء الصحيح.

❖ الحقيقة

في السنوات الماضية تم استدعاء بعض المدراء السابقين وتم التحقيق معهم بتهمة الفساد والرشوة وتجاوز الأنظمة والقوانين، وخاصة المدير الأخير الذي أدين وتم التحقيق معه عن طريق الأمن السياسي وتم استدعاء العاملين بالمكتب وأدانوا هذا المدير وقدموا الأدلة والشهود وجميع المستندات كما استدعوا إلى الرقابة والتفتيش وتم أخذ إفادتهم عن المدير الذي تم إحالته إلى القضاء بعد توقيفه ٣ أشهر وخرج من السجن بكفالة على ذمة التحقيق ومازال المدير المذكور على رأس عمله، لم يتم فصله وهو تحت تصرف السيد محافظ دير الزور.

أخيراً نتوجه للسيد وزير النقل الجديد بأن يتحقق من الأمر ويفعّل الرقابة الداخلية ويعطي الأهمية لشكوى هؤلاء العمال، والتأكد من كتب بعض المدراء الذين يستغلون بعض التعاميم لإثبات نظافتهم على حساب لقمة العمال، وللضغط على العمال كي يسايروا مدراءهم، وهذه ظاهرة خطرة يجب محاربتها بالتعاون مع اتحاد العمال وكل الشرفاء في هذا الوطن وعدم اللعب بمصائر العمال الذين يقفون بوجه الخطأ والفساد والرشوة وألايكون هذا العمل سكيناً مصلتاً على رقاب عمالنا كما كانت المادة ١٣٨ من القانون الأساسي للعاملين بالدولة السابق.

■ دير الزور- مراسل قاسيون

ما حدث في «جرمانا» من يتحمل مسؤوليته؟

بعد ظهر يوم الأربعاء في ٢/١٥/ ٢٠٠٦ كانت مدينة جرمانا التابعة لمحافظة ريف دمشق على موعد مع فاجعة أصابت الأهالي بالهلع بعد انتشار خبر وقوع طفلين في مجرى النهر المكشوف المار في وسط جرمانا، فأثناء انصراف التلاميذ من مدارسهم ظهراً كان الموت بانتظار طفلين كانا ذاهبين لشراء الخبز للعائلة التي تنتظر لتناول فطورها.

ففي اللحظة التي بدأ والدا الطفلين يشعران بتأخرهما، كان خبر سقوطهما في النهر ينتشر كالنار في الهشيم، وعند خروج الأب متفقدا باحثاً عن ولديه.. وبعد سؤاله للجموع المحتشدة في منطقة الحادث عرف بأن الطفلين الغريقين هما ولداه. الأخ الصغير/ ٦ / سنوات كان قد اختفى تماما في أعماق الحفرة دون أثر، أما الأخ الأكبر / ١١ /سنة والذي كان يحاول إنقاذ شقيقه فقد انتشله بعض أصحاب الضمائر الحية، وقلبه ينبض لكن الموت سرعان ما قال كلمته نتيجة التأخر في إسعافه ورفض أحد المشافي الخاصة في المنطقة تقديم الإسعافات الأولية له.

عمليات بحث بدائية.. ومسؤول مفوه!!

ببدائية وببطء شديدين بدأت عمليات البحث عن الطفل الصغير، وبعد طول انتظار نزل أحد الغواصين لانتشاله لكن دون نتيجة، فبدأت الآليات " الباكر " بتنظيف مجرى النهر، وبهذه الطريقة العجيبة وغير الإنسانية عثر على الطفل الغريق في صباح اليوم التالي.. أحد المسؤولين دافع عن تقصيره على أثير إذاعة دمشق قائلاً: "آلاف الأطفال يموتون في العراق يومياً"!!

الأب المفجوع

والد الطفلين " أحمد عبد الله غول " المفجوع بولديه، وفي حديثه لكاميرا التلفزيون كان واضحاً وصريحاً باتهام الجهات المسؤولة بالتسيب والإهمال حيث ختم حديثه قائلاً: لو أن الطفلين من أبناء المسؤولين ماذا كانوا سيفعلون وهل كانت القضية ستمر هكذا ببساطة؟ ولكن حاله تغير في اليوم الثاني، وبلقاء آخر مع التلفزيون العربي السوري شكر السيد المحافظ والجهات المسؤولة لوقفتهم ومواساتهم له!! فهل تمت لفلفة الموضوع ترهيباً أو ترغيباً؟.

عريضة لم تلق آذاناً صاغية

لو تجاوب رئيس البلدية مع العريضة التي تقدم بها الأهالي بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٧ بعشرات التواقيع لسقف الجزء المكشوف من هذا النهر الذي يمر بمحاذاة البيوت السكنية لما حدث ما حدث، فهذا الجزء المكشوف (الفخ) كان على الدوام يشكل خطر السقوط على الكبار والصغار، والسؤال: لماذا لم تتحرك بلدية جرمانا ورئيسها لحل هذه المشكلة؟. أم أن أولويات أخرى كتزفيت شارع فرعي أمام بيوت أحدهم أو تسوية بناء مخالف بطريقة "حبية" (كالبناء المشيد على المخطط التنظيمي لمجرى النهر على ارتفاع أربعة طوابق من دون أي هدم أو إنذار أثناء التشييد أو أية مضايقات من المجلس البلدي، والذي أدى إلى تحويل مجرى النهر كلياً عن مساره الأساسي حتى منطقة الكارثة) له الأولوية؟؟

ومع ذلك فرئيس بلدية جرمانا السيد حسام قسام تنصل من كل ما حدث وألقى باللوم والمسؤولية على المتعهد المنفذ لأعمال النهر..

النهر مكب للقمامة والصرف الصحي

المواطن ف ، أ من سكان المنطقة قال: (لم يتم تحويل مياه الصرف الصحي عن النهر إلا بعد الحادثة بثلاثة أيام فقط، وطبعاً جاء هذا العمل لتخفيف المسؤولية عن «أنفسهم»، وكما ترون فكل شيء على حاله وأصبحنا نشعر بأنه ليس هناك من جهات سواء الخدمية أو قسم الشرطة يمكن أن تنجح في حل أي مشكلة من مشاكل الحي وقانونهم السائد «حكلي لأحكلك»).

اتهامات متبادلة

وفي ظل الاتهامات المتبادلة بين البلدية والمتعهد المنفذ لتسوير النهر وتغطيته قال أحد العاملين مع المتعهد: (إن الحق على البلدية عندما رفضت إعطاءنا الموافقة على رفع الجسر المرافق لمنصف النهر ٥٠ سم إلى مستوى سقف النهر، بحجة عدم اجتماع اللجنة الفنية في البلدية للموافقة). وفي تعليق لأحد سكان المنطقة يقول: (لقد أصبحنا مهددين بكارثة بيئية بسبب تخبط الجهات إثر حادث موت الطفلين غرقا، فهناك من أغلق أحد مصبات المجاري التي تصب في النهر مما أدى بالمياه للعودة عكسياً لتقتحم المناطق السكنية والزراعية عند مصب نهر «الإقدام»، مما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة بالإضافة إلى الكوارث في كل شيء، والله يسترنا من الصيف إذا استمر الوضع على هذا الحال).

حمدان يرشي البلدية!!

لقد همس لنا أحد المواطنين أن رئيس البلدية والمجلس البلدي قاموا بشراء علبة دهان وذلك لإخفاء ما كتب على أحد الجدران من شتائم وفضائح مالية كالتي كتبت " حمدان يرشي البلدية بمليون ليرة سورية رشوة رشوة رشوة " .

وأخيرا وحتما، إن الإهمال والفساد والتأخير في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا المواطنين اليومية والخدمية هو بمثابة القتل العمد وما حصل مع الطفلين يمكن أن يتكرر في كل لحظة وفي كل المناطق.

لسان حال المواطنين جميعاً يسأل: هل وجدت البلديات خدمة للمواطنين وتسيير أمورهم اليومية والخدمية أم العكس؟ وهل أصبحت مهمة هذه البلديات ومن فيها حضور المؤتمرات وتقديم التقارير التي تتحدث عن إنجازاتهم؟. أما آن الأوان لمحاسبة كل هؤلاء الفاسدين؟.

■ علي نمر
nemr-1@hotmail.com

تعقيباً على افتتاحية رئيس تحرير الفرات

الافتتاحية كشفت ضعف المهنية وافتقرت إلى المصداقية

إننا إذ نعتبر كل مواطن شريف هو بمثابة مراسل لجريدة قاسيون، وانطلاقاً من شعارنا بأن كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، ولما كان في رد رئيس تحرير جريدة الفرات مافيه من محاولة المساس بمراسلنا ونعته بأن له مصالح شخصية، ونحن علمنا اليقين بأن مراسلنا لاتربطه برئيس تحرير جريدة الفرات أية صلة، وإنما وافانا بالتحقيق الخاص عن جريدة الفرات بدافع الغيرة الوطنية التي يلمسها قراؤنا الأعزاء في كل المواد التي نقوم بنشرها، لهذا كله نعقب بالآتي:

إن مجرد نشر الرد على الصفحة الأولى لجريدة حكومية (الفرات- العدد رقم ٥٠٥ تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١) يعزز ماورد في التحقيق الذي نشرته جريدة قاسيون والذي ذكر فيه ضرورة ألا تكون جريدة الفرات ملكاً لزيد أو عمر، وكان حري برئيس تحرير جريدة الفرات أن يستفيد من قانون المطبوعات، وأن يعمل على نشر الرد في الجريدة نفسها التي نشرت التحقيق، وهذا لوحده يدلل على انفراديته بالجريدة، كما يدلل عن ضعف مهنية أمين التحرير الذي لم يكن له في هذا التصرف أي رأي!!

إن أصول العمل الرقابي تقضي وبشدة التحفظ على نتائج التحقيق، فهل يمتلك رئيس تحرير جريدة الفرات مايثبت بأن نتائج التحقيق هي إيجابية وأنها أثبتت أن ماجاء في (التقارير) هو محض افتراء وهل يمتلك كتاباً رسمياً من مؤسسة الوحدة يقضي بتبرئته مما نسب إليه على حد قوله.

إنكار وثائق بالجملة

ونزولاً عند رغبة عدنان عويد بالإجابة على بعض الأسئلة من جريدة قاسيون نقول: فيما يتعلق بسؤاله حول إنهاء تكليف مشرف صفحة الأخبار المحلية (خريج صحافة) ومشرف الصفحة الثقافية (إجازة في الحقوق) وطلبه الوثائق الرسمية التي تثبت دوره في ذلك واستبدالهم ببطانته من الضعفاء.. نذكره بالكتاب رقم ٤٤٨/ص د تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧ صادر عن جريدة الفرات والمتضمن طلب رئيس التحرير من السيد المحافظ بإنهاء تكليف مشرف الصفحة الثقافية والمتبع بالكتاب رقم ٤٤٥/ص د تاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠ (وللقارئ هنا أن يكتشف الخلل في تسلسل أرقام الديوان) والموجه إلى السيد المدير العام والذي يطلب فيه إيقاف ندب الأخير إلى وزارة الإعلام بالإضافة إلى كتاب السيد المدير العام رقم ٦٣٩٩/ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ المتضمن تحديد صفة مشرف الصفحة الثقافية والذي لم يلق رداً من الجريدة لغاية تاريخه، والكتاب رقم ٤٦١/ص تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٥ والمتضمن إحالة طلب مشرف صفحة الأخبار المحلية (خريج صحافة) الموافقة على نقله إلى مكتب جريدة الثورة بدير الزور، وهذا الطلب إنما جاء تلبية لرغبة رئيس التحرير على خلفية مداخلة الأخير أمام لجنة التحقيق (والتي سلط فيها الضوء على الخلل المهني في الجريدة)، إلا أن المذكور أتبع الطلب بفاكس موجه إلى المدير العام، وبعيداً عن أعين عدنان عويد، يطلب فيه من المدير العام رفض الموافقة، ويشرح فيها ظروف كتابة الطلب. أمام كل هذه الكتب المذكورة يسأل رئيس التحرير عن دوره وكأنه يحمّل الإدارة السابقة مسؤولية الكتب التي أصدرها هو، ولاندري لماذا لم يتطرق عدنان عويد في افتتاحيته إلى الكتب المقابلة والتي يطلب فيها من الإدارة العامة نقل عمال مونتاج وتنضيد (ثانويات عامة) إلى قسم التحرير كمحررين ومشرفي صفحات؟

باب جهنمي

فيما يتعلق بفقرة الفواتير المخالفة فلدينا كتاب موجه من شركة البناء وكتاب رد من جريدة الفرات ومضمون هذين الكتابين يتمحور حول تسليم المبنى، وقد وردا بتاريخ يتلو تاريخ الإصلاحات التي نفذها أبناء رئيس التحرير والتي لم يذكرها في افتتاحيته العصماء! وهنا أسأل هل يستطيع رئيس التحرير أن ينكر ماشرع به حول صرف فاتورة لتصنيع باب في الجريدة وهو موجود أصلاً وذلك لتغطية نفقات نثرية أمر بها شخصياً؟ كنا نتمنى أن يعمل على تغطية هذه النفقات من كميات البنزين الفائضة عن الحاجة والتي خصصته بها المؤسسة.

لجنة مشتريات بعيدة عن السوق

هل لدى رئيس تحرير جريدة الفرات مايثبت بأن اللجنة هي التي قامت بمعاينة الأثاث والقبول به (من تاجر عم رئيس التحرير) أم أن دور اللجنة كان روتينياً فقط لصرف الفاتورة وهل لديه ولو إذن سفر لعضو واحد من لجنة مشترياته الوحيدة العضوية فعلياً (آنذاك) باتجاه مدينة حلب (مصدر الأثاث المشترى) ليثبت قانونية الشراء؟!!

سرقة وليس اتفاق

بالنسبة لفقرة السرقة، فالمقصود هو سرقة الجرائد، وهذه لم يأت بذكرها عدنان عويد، بل تجاهلها وأمعن في التركيز على إلغاء الاتفاق مع عامل المطبعة، وأود أن أسأل عن سبب عودته متأخراً إلى المعني بالاتفاق ليقوم بمهمة التوزيع المأجور من جديد؟؟ وهل دوّن هذا الاتفاق في سجلات الجريدة للعام الفائت بطريقة الـ(دحش) أم بقي اتفاقاً شفوياً وبعيداً عن موافقة الإدارة العامة عليه؟؟ ولماذا يلجأ لمثل هذه العروض طالما أنه قد تم تزويد الجريدة بسيارة ثانية تزامناً مع نشر التحقيق في صحيفة قاسيون؟!

تناهب الاستكتاب

بالنسبة لفقرة الاستكتاب لم يذكر رئيس التحرير مدى صحة ماجاء في التحقيق حول إعادة إحدى كشوفاته في شهر واحد ولأكثر من مرة من الإدارة العامة (لتخفيض المبلغ) وهذا وحده يدلل على تذمر إدارته من مبلغ الاستكتاب والذي بين أيدينا كشوف كثيرة فيها مبالغات وخروقات مالية قامت بها لجنة الاستكتاب لديه..

فيما يتعلق بإنهاء عمل الحقوقي لديه نذكر رئيس تحرير جريدة الفرات بكتب كثيرة في هذا الخصوص وآخرها الكتاب الذي تقدم به صاحب العلاقة يطلب فيه تبيان أسباب إنهاء تكليفه والذي بين فيه رئيس التحرير عدم الحاجة لخدماتها، وفيما يتعلق بالذي ذكره عن المفاصل التي يطلب بأن يكون شاغليها من المثبتين نسأل رئيس التحرير هل من المعقول أنه لايعرف أن هذا الحقوقي مثبت وإذا كان لايعرف حسب ادعائه فكيف وجه كتاباً إلى محافظ دير الزور يطلب فيه عودة هذا الحقوقي إلى مديريته الأصلية (الثقافة) في الوقت الذي احتفظ به برئيس الشعبة الإدارية (معهد رسم)؟؟!!!

ختاماً

إذا كان ماأسماه عدنان عويد في ختام افتتاحيته سرقة وثائق من الجريدة وأنها جريمة (حسب رؤيته) وتستحق رفع الدعوى، فهذا يعني أنه ينفي دور العمل الصحفي وتعاميم رئاسة مجلس الوزراء في عدم نشر أي مادة دون وثيقة رسمية تدعم صحة المادة إلا إذا كان رئيس التحرير لم يسبق له وأن نشر في صفحات الجريدة أي تحقيق (أو أنه لايمت للعمل الصحفي بصلة حسب اعترافاته بين الحين والآخر) وبالتالي هو بغنى عما أسماه سرقة ونسأله أخيراً إذا كان هو يرى أن هناك سرقة لوثائق رسمية فأين هو من الإدارة لأن هذا لا يجسد إلا حالة خلل وتسيب واضحين وللتأكيد على قضية الإفراط في حالة التسيب نذكره بضعفه في ضبط الإدارة وذلك بحدوث الكثير من المشاكل بين كادر الجريدة وصلت إلى الضرب والتشابك بالأيادي في الجريدة وعلى مرأى العشرات من كادر الجريدة ولأكثر من مرة ومذكرين أيضاً بأننا نمتلك بعض الوثائق (الأصل) من الجريدة (الوثائق المرفقة).

فعلى من يريد رفع الدعوى التي نتمناها أن تكون لنقول من خلالها مالم نقله بعد.

ولأي متابع لجريدة الفرات نطلب أن يجري مقارنة سريعة مابين مستوى الجريدة سابقاً ومستواها الحالي ونحن على علم تام بجوابه سلفاً!!

■ مراسل جريدة قاسيون

رسالة مفتوحة إلى وزير الإعلام

قَدِّم استقالتك.... إن كنت موظفاً ناجحاً

السيد الوزير....

لا أظن أن عاقلاً يجادل في أن السياسة الأمريكية - الصهيونية، ومشروعها الاستراتيجي في تنفيذ الشرق الأوسط الكبير، بما يعنيه من إعادة رسم الخارطة السياسة للمنطقة عبر تفتيت بلدانها ونشر الفتن الطائفية وتحويل دولها إلى مجموعة من الإمارات الهشة والمستضعفة، تقودها حكومات ذات صلاحيات مجالس الإدارة المحلية، ويرسم استراتيجياتها حزب كاديما الصهيوني الذي حسم خياره في الانتقال من حلم إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى؛ لن يجادل عاقل في أن هذه السياسة الأمريكية الصهيونية تصطدم مباشرة مع بقاء الكيان السوري بما هو عليه الآن، ناهيك عن الدور الإقليمي له ...

كما أن عاقلاً لن يقتنع في أن هذا المشروع الاستراتيجي يمكن أن توقفه فهلويات بعض منظري السياسة السورية من أن سورية تستطيع عبر تقديم التنازلات والتراجعات أن تبعد نفسها عن مرمى الهدف الأمريكي. هذه الفهلويات لن تكون في نهاية المطاف إلا مساعدة مجانية للمشروع الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني، والذي لن يوقفه إلا خيار المقاومة الشاملة.

ومن نافل القول أن استراتيجية رأس المال الإجرامي العالمي في تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير تعتمد على تكتيك نشر الغباء العام لدى الجماهير عامة ولدى الجماهير موضوع السيطرة خاصة؛ على أساس أن هذا التكتيك يمثل القصف المدفعي التمهيدي الضروري لشل أية مقاومة محتملة للشعوب وتشويه الحالة العامة للأذهان؛ بما يؤدي بشكل طبيعي إلى حدوث انزياحات في الوعي العام الجمعي، فتختلط الأمور على الناس وتنحرف الأهداف وتصبح الخيانة الوطنية وجهة نظر، ويحل الانتماء الديني والمذهبي بدل الانتماء الوطني، ويصبح الانتماء الإثني انتماءً سياسياً بعد أن كانت انتماءً إنسانياً .... فلا يبقى أمام المثقفين الوطنيين سوى المحاولات الجاهدة والمستميتة للظهور بمظهر الأناقة السياسية المؤدبة التي لا تخرج عن كياسات ولباقات الشرعية الدولية والعالم الحر ونشر الديمقراطية الأمريكية، وهي ليست على الحقيقة سوى تقانات مشروع نشر الغباء العام.

ولئن أجمع من يُعتد برأيه في سورية على أن الخيار الحقيقي الوحيد المطروح أمامنا هو خيار المقاومة الشاملة؛ فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: كيف يستشعر المواطن السوري وغير السوري هذا الخيار؟؟.

ولعل نظرة عجلى إلى الخطاب السياسي الوطني السوري -والذي بطبيعة الحال لا يمكن أن يُرى إلا من خلال وسائل الإعلام- ترينا أن الرؤيا السياسية السورية في واد، والخطاب السياسي الوطني السوري في واد آخر مختلف تماماً!!!؟

بل إن المتتبع للخطاب السياسي الوطني السوري يظن أنه خطاب سياسي لبلد آخر غير سورية. ففي الوقت الذي يعلن فيه رئيس الجمهورية أن خيار سورية هو المواجهة الشاملة، نجد من يفلسف الانهزام، فيهدد وزير الإعلام السابق -غفر الله له- الأمريكان بنباهة منقطعة النظير، وبتجهم يدل على رزانة وحكمة من اكتشف ما لم يسبقه إليه أحد، بأن سورية يمكنها أن تلجأ إلى خيار الانكفاء على الذات والتنصل من أي دور إقليمي .....أية عبقرية؟؟؟؟!!!

ومن الواضح أن هذه العبقرية لم تكن إبداعاً منقطعاً في لحظة منقطعة، بل كانت سياسة إعلامية مستمرة، واسمةً بميسمها كل الخطاب السياسي الوطني السوري، مساهمةً سواء عن قصد أو غير قصد في مشروع نشر الغباء العام. ولا نغالي إن قلنا مشتركة في جريمة تشويه الحالة العامة للأذهان بسلبيتها وابتعادها عن ما يفترضه دورها الدفاعي على أقل تقدير، حتى غدا الخطاب السياسي الوطني السوري «ملطشة» لكل من يريد أن يرتدي لبوس الديمقراطية والسيادة والاستقلال والعالم الحر والشرعية الدولية .....

والمضمون الذي استند إلى فلسفة الانهزام ارتدى لبوس الأناقة والترفع و «التطنيش» فغابت الرؤيا وساد الشكل، ولم تقتصر هذه الأناقة الزائفة على وسائل الإعلام الرسمية بل سادت تلافيف أدمغة الكثيرين ممن اعتبروا أنفسهم مثقفي الشعب السوري. وأصبح المثقف والإعلامي الوطني الرزين هو ذلك الذي يقف على الحياد في أخطر القضايا التي يتعرض لها وطنه، فإن لم يقف على الحياد حاول تقمص دور المثقف الحضاري الذي لا يصطدم مع أي مصطلح من مصطلحات مشروع نشر الغباء العام العالمي، بل كثيراً ما تأتيه الحمية فيحذر من لا يندرج في هذا المشروع بأنه يجعل الوطن في خطر ويتبع سياسة التخوين(❖).

ولئن كنا في هذا المقام لسنا بصدد تقديم دراسة شاملة للخطاب السياسي الوطني السوري، فإننا نظن أن تسليط الضوء على بعض مناهجه تمكننا من رؤية مدى الأخطار التي يساهم بها بقصد أو بغباء:

١. الخطاب السياسي الوطني السوري والمصطلحات:

من الواضح أن هذا الخطاب يفتقر بل تنعدم فيه ترسانة المصطلحات الضرورية اللازمة والمرافقة بطبيعة الحال لأية رؤيا سياسية، الأمر الذي يدعونا بداهة إلى استنتاج انعدام الرؤيا السياسية لدى هذا الخطاب. فمن المعلوم لكل من له نظر أن الخطاب هو ثان لأول، هذا الأول هو الرؤيا، ومن مبادئ المنطق الأولى أن انعدام النتيجة يدلل على انعدام السبب....

كما انه من المعلوم أن المصطلحات والمفاهيم في أي خطاب تشكل «المسامير» التي بها يتم تثبيت الأفكار سواء في عقل المرسل أم في عقل المتلقي....

انعدام ترسانة المصطلحات والمفاهيم أدى بشكل طبيعي إلى استعارة وتمثل مصطلحات ومفاهيم الخطاب النقيض للخطاب السياسي الوطني السوري، فكانت المفارقة، بمحاولات بلهاء -على قلتها- لتسويق بعض جوانب الرؤيا عبر مصطلحات ومفاهيم الخطاب النقيض... فنتج ما نتج من مقولات هي أقرب للتخرصات منها للمقولات المعبرة عن رؤيا سياسية....

فلم يشعر الخطاب السياسي الوطني السوري بأية غضاضة عندما استساغ التعامل مع العدو إعلامياً على أساس «الرأي والرأي الآخر» باعتبار أنه ليس لدى سورية مشكلة مع أمريكا!!!! بل مشكلتها هي مع إسرائيل التي تحتل أجزاء من أراضيها!!!!!. وكأن المشروع الوطني السوري هو مشروع منحصر في تحرير الجولان فقط، وبالتالي هو غير معني بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وغير معني بتحرير فلسطين، ولا بالغزو الهمجي للعراق؟؟!!! فهذه كلها وجهات نظر للأمريكان!!!... وليس بعيداً عن ذلك المشروع الإسرائيلي الأمريكي في لبنان فهو أيضاً من ضمن وجهات النظر للأشقاء اللبنانيين الذين لا بد وأن يثوبوا إلى رشدهم، ولا بد لنا من تلقي الصفعات الواحدة تلو الأخرى بتسامح السيد المسيح...والمفارقة هنا، أن مبدأ «الرأي والرأي الآخر» قد تحول إلى مبدأ «الرأي الآخر فقط» نظراً إلى سوء الأداء الشديد لدى الخطاب السياسي الوطني السوري.

٢. السلبية في اتخاذ القرارات والمبادرات:

عندما انهار الاتحاد السوفييتي، سُئل أحد قادته الوطنيين المخلصين لبلدهم: أين أنتم ؟ لماذا لم تتحركوا؟؟ ولماذا لم تحموا بلدكم من الانهيار؟؟ فأجاب: لقد كنا موظفين جيدين ننفذ التعليمات والقرارات بدقة، ولكننا لم نكن نعرف كيف نتخذ القرار ولم نعتد على ذلك....

هذه الحالة تتكرر اليوم في المشهد السياسي السوري، وخاصة في الخطاب السياسي الوطني السوري، إذ نجد المثقفين و الإعلاميين السوريين ممن يمتلكون الكفاءة والصدق قد تحولوا إلى موظفين جيدين ينفذون التعليمات بدقة ويهربون من أية مبادرة أو اتخاذ قرار... ولكي لا يكون كلامنا عائماً ولكي يكون واضحاً، فإننا سنضطر إلى التوضيح بمثال نرى فيه من الدلالة على ما جئنا به الكثير:

عندما بثت قناة العربية المقابلة الشهيرة مع عبد الحليم خدام أجرت قناة الـ«LBC» في اليوم نفسه لقاءً مع الأستاذ فايز الصايغ، وهو من المثقفين الوطنيين الذين لا نشك في نزاهتهم ووطنيتهم..

ماذا كانت النتيجة؟؟

ارتباك شديد للأستاذ الصايغ، بل وشلل وعجز عن التعبير ناتج عن خوف شديد من أن تؤدي به أي جملة يمكن أن يقولها إلى مساءلة له.... ومحاولة مستميتة منه لكي لا يقول أي شيء ... فقد وجد الحماية في السلبية وعدم اتخاذ أي قرار إعلامي... بل وعدم التفوه بأي موقف قد يخالف أي قرار مركزي... حتى أنه لم يكن قادراً على التحدث عن موقفه كمواطن، ناهيك عن كونه مسؤولاً إعلامياً، وفضل البقاء كموظف جيد ينتظر التعليمات حتى ينفذها بدقة.

وما أشبه موقف الأستاذ الصايغ بموقف القيادي السوفييتي آنف الذكر ...

القياديون السوفييت اكتشفوا خطأهم وخطل منهجهم بعد فوات الأوان وانهيار بلدهم، فهل يكرر الوطنيون السوريون ذلك مرة أخرى؟ أم أن المطلوب هو إطلاق طاقات كل مواطن سوري في كل موقع، وإطلاق طاقات كل المثقفين السوريين والإعلاميين وكل الوطنيين بدلاً من جعلهم أجزاء معطلة في مكنة عاطلة أصلاً ؟؟..

ولكي لا يقع الوطنيون السوريون والمثقفون والإعلاميون السوريون في المطب ذاته؛ فينتظروا القرار بإعطائهم حيزاً للمبادرة واتخاذ القرار نجد أنه لزاماً عليهم انتزاع ذلك، وأن يكون قرارهم الأول هو أن لا يكونوا موظفين ناجحين منفذين للتعليمات، والتمرد على الحالة العامة السائدة للأذهان، وأن يستبدلوا المسؤولية الأوامرية بالمسؤولية الطبيعية الناتجة عن التزامهم بوطنهم وكرامته وكرامة مواطنه.

٣. الشكل والمضمون وانزياحات الوعي:

غياب الرؤيا السياسية وغياب السياسة الإعلامية وغياب الكفاءات التي تربط بين الرؤيا السياسية الوطنية السورية والخطاب عبر خلق مكونات أولى لهذا الخطاب؛ أدى بطبيعة الحال إلى ما يمكن تسميته بسياسة -أو الأصح محاولات- إعلامية هجينة غير أصيلة. إذ أن أصالة الخطاب تستمد من تعبيره الحقيقي عن الرؤيا الذي هو ناتج عنها.

لقد استيقظ البعض بعد سُبات فوجدوا حالهم كحال أهل الكهف بعد إفاقتهم، نظروا في الأمر ودبَّروا فرأوا أن عليهم اللحاق بمن سبقهم... فأصبحوا «إمعة» يجدون الحداثة والتطور في الاستناد إلى أشكال ابتكرها غيرهم، ليتقمصوها ويتمثلوها دون أن ينتبهوا إلى أن الأشكال التي ابتكرها غيرهم قد ابتكروها لغير الأهداف التي يريدونها.

ولغياب الرؤيا والكفاءة التي تحول الرؤيا إلى خطاب أصيل يبدع أشكاله الملائمة له؛ فقد اكتشفوا أن الأمر كله هو في الشكل، فما على المثقف أو الإعلامي سوى مجاراة «الموضة» واستعارة الأشكال من الخطاب المضاد حتى يصبح مثقفاً وإعلامياً أنيقاً مهذباً وحضارياً أيضاً، دون أن يخطر بباله ولو للحظة أن هذه الأشكال هي أشكال لمضامين غير تلك التي يريدها، وأنه يرتدي ثوباً ليس له، وليس مهماً إن كان واسعاً أو ضيقاً عليه، ففي كل الأحوال يجعله مضحكاً ومنفراً يسخر منه الناس ويعرضون عنه.

وما الأصل في ذلك بناتج عن سخف فقط، بل عن جهل أيضاً. هذا الجهل الناتج عن حقيقة أن كل مضمار له علومه،وكل ظاهرة لها شكلها الأصيل المعبر عن مضمونها، وكل علم هو اكتشاف مضمون الظاهرة عبر شكلها، وكل تحكم بالظاهرة يتطلب إدراك قوانينها وتسخير هذه القوانين لصالح الرؤيا والهدف البعيد، بله القريب. والعمل السياسي والإعلامي والثقافي في الأصيل هو ذلك العمل الذي يبدع أشكالاً راقية لمضامين راقية.

غياب هذه الحقائق عن مشهد الخطاب السياسي الوطني السوري أدى إلى هجانة منقطعة النظير، فلم يعد غريباً أن نجد في الإعلام الرسمي كل ما هو مضحك ومنفر، وهي الحالة نفسها التي ترافقنا من الضحك والنفور عندما نجد في الإعلام الغير رسمي مثقفاً ينتمي إلى أحد أحياء حلب الفقيرة أو إحدى قرى إدلب ينافح عن الديمقراطية الأمريكية أو الشرعية الدولية أو اقتصاد السوق على أنها الحل لمشاكله ومشاكل شعبه...

إنها «الموضة» الأنيقة، التي لا تخدش الحالة العامة للأذهان الابنة الشرعية لمشروع نشر الغباء العام الأمريكي الصهيوني.

وبعد ...

فإننا لا ندعي استطاعتنا في هذا المقام -على ضيقه- توصيف الخطاب السياسي الوطني السوري والإلمام به من كل جوانبه وإعادة ظواهره إلى أصولها.

كما أننا لا ندعي أننا استطعنا أن نرسم بشكل متكامل عبر محاولة التوصيف هذه ملامح خطاب سياسي وطني سوري جديد.

بل إننا ندعي أننا هدفنا من مقالنا هذا إلقاء حجر في هذه البحيرة الراكدة، ودعوة كل مثقف وسياسي ووطني غيور على وطنه إلى إلقاء ما عنده في هذه البحيرة.

ولعل ما آل إليه الوضع الذي وصَّفنا بعض جوانبه، لا يجعل من الناقل القول: أن المعركة الحقيقية التي تواجه شعبنا هي المعركة الإعلامية، وأن المقاومة بالسلاح في هذه الفترة قد تراجعت كثيراً لصالح مقاومة مشروع نشر الغباء العام وتشويه الوعي الجمعي.

وإذا كان تخاذل الجندي في المعركة العسكرية يعتبر خيانة للوطن، فماذا يُسمى التخاذل في الإعلام؟؟؟؟.....

٢٨/٢/٢٠٠٦

■ ماهر حجار - حلب
m.hajjar@kassioun.org

(❖) من أمثلة ذلك الكثيرة ما كتبه الأستاذ خطيب بدلة ضدنا في نشرة «كلنا شركاء» بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٨ تحت عنوان «بين حجار والسواح: الوطن في خطر»

«قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«قاسيون معكم»... «كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»! | **أغلق تحرير هذا العدد مساء يوم الثلاثاء 2006/2/28**

دمتم بخير

قناة المستقبل - ٣٨١ يوماً، تزداد...!؟

لطالما كنت أتحدث عن قناة فضائية عربية لبنانية بكثير من الإعجاب، معدداً سمات إيجابية كثيرة تجمعها. فهي وطنية المنبت والخطاب، ومعتدلة الآراء- فريدة بقدرتها على المزج بين الأصيل و(المودرن) . تفصل بمهنية عالية بين السياسة وبقية المواضيع الفنية والرياضية والعلمية والمنوعة حين المعالجة والتحليل- إلى ما هنالك... القناة هي قناة المستقبل Future.

يؤسفنا حقاً إلى أين وصلت هذه القناة وكيف انحدرت بمستواها ومستوى إدارتها، في الأيام الـ ٣٨١ السابقة، وهو الرقم الذي وصل إليها عدّاد الحقد والكراهية واللؤم، عدّاد يتابع السيريوما بيوم ودون توقف، بشعار جميل الشكل، غريب التفسير، وقبيح الأسلوب،«بدنا الحئيئة!!».

لدرجة لم يصدف معها أن جاءت سيرة القناة المذكورة منذ بدأ العّداد المذكور عمله، في مجلس أو حوار أو نقاش، إلا و كانت القناة المذكورة هي الخاسر الأكبر.

وبعيداً عن كل ما قيل ويقال وسيقال، ما دام العدّاد مستمراً، أتطرق كمثال، لحدث ساخن نسبياً، أثارتني فيه الطريقة التي تعاملت بها المحطة مع نجمتنا الشابة والمتألقة شهد برمدا في مسابقة فنية ترويجية إعلانية يفترض أن تكون بعيدة كل البعد عن صخب السياسة و(تعليك السياسيين). فقد تواصلت على مدار أشهر طويلة رحلة المنافسة بين مئات المواهب العربية الشابة على اللقب الثالث للسوبر ستار، وصولاً إلى انحصار اللقب بين شهد برمدا من سورية وإبراهيم الحكمي من السعودية.

وهكذا عاش الملايين في الوطن العربي (من دول المتبارين خاصة) خلف الشاشات وراء شبكات الاتصالات المختلفة، وراءها جس التصويت أو التساؤل: «من سيحل أولاً» مطلقين التحاليل والآراء المختلفة والمتضاربة أحياناً كثيرة، أما في سورية فكانت التساؤلات التالية تسمع كثيراً:

❖ هل نصوّت لشهد فنربّحها، لكن نربّح أيضاً الـ ٩٣ و ٩٤ ونربّح تلفزيون المستقبل!؟؟

❖ كيف تحتمل هذه الشابة بعمرها الصغير عبارات تتكرر على مسامعها كثيراً في لبنان تقول لها: «بس لو ما كنت من سورية!».

❖ كيف يمكن للتصويت القادم على تسعيرة الـ ٢٥ ليرة، وشبكات إنترنت متواضعة وبطيئة، أن تنافس ذاك القادم بشكل شبه مجاني من دول عربية أخرى .؟

❖ هل صحيح ما ادعاه مدير عام تلفزيون المستقبل بأن الشركة التي تتولى تلقي الاتصالات وإعطاء النتائج بعيدة كل البعد عن تلفزيون المستقبل وتوجهاته السياسية والربحية!

❖ وأخيراً هل يمكن لشهد أن تحرز اللقب، خصوصاً بعد أن لف والدها عنقها بعلم الوطن الغالي في الحلقة الأخيرة؟

يقال إن بعض الموسيقيين السوريين المحترفين ومنهم مهندسو صوت قاموا بعرض تسجيل الأغاني في آخر حلقتين على جهاز رقمي يستخدم في استديوهات تسجيل الأغاني فأثبت الرسم البياني وجود distroition عالي، فقط في أغاني شهد برمدا!!!! وليس على صوتها فقط الذي كان يمكن (ركلاجه) بشكل أفضل، و لكن (ركلاج) كامل الفرقة الموسيقية أيضاً، عكس ما كان عليه الأمر عند منافسها. ويقال أيضاً إنه وفي فقرة التذكير بما غناه المشتركون والتي عرضت في الحلقة الأخيرة منح المنافس وقتاً أطول وكان التذكير بأجمل المقاطع المغنّاة، على عكس ما تم تقديمه لشهد، أما مصممة الأزياء فقدمت أسوأ ما عندها و قالت لشهد (انتقي)!!!.

لا نريد هنا التذكير بما حصل مع مواهب سورية استثنائية غيّبت عن المنافسة في اللحظات الأخيرة للمسابقات السابقة. ولا نريد الحديث عن نزاهة قناة في وقت اشترت فيه ملكة عربية اللقب الأول حين أو عزت لآلاف العسكر بالتصويت ومجاناً. ولا التذكير أيضاً بما قدمه زعيم عربي كرما لعيون متسابق ذهل الجميع بفوزه في اللقب الثاني.

شهد برمدا بربيعها الـ ١٧ دفعت أكثر من ثمن!؟ الأمر يبدو غريباً على مطربة واعدة جميلة ورقيقة...

المئات من المواضيع والأخبار والتحاليل باختلاف عناوينها، تدفع أثماناً سياسية وتجارية مختلفة..

الأمر قد يبدو غريباً أيضاً ..

لكن الأمور ذاتها تغدو طبيعية جداً، حين تتلوث وسائل الإعلام، بل وحين تزداد .....تفاهة!!

■ هاني الملاذي

بابلو نيرودا ... شاعر الثورة والإنسانية

اقترنت حياته ونتاجاته الفكرية والأدبية بالثورة على الديكتاتورية كما بحب الطبيعة وحب الحياة، والتزم - في حربه ضد الطغيان والظلم - جانب الفقراء والمهمشين في بلاده والثوار والمثقفين في أمريكا الجنوبية والعالم. وبعد موت صديقه رئيس جمهورية تشيلي المنتخب ديموقراطياً (سلفادور الليندي) إثر انقلاب دبرته الولايات المتحدة وقام به الجنرال بينوشيه يوم ١١ أيلول عام ١٩٧٣ وقبل أيام من وفاته، جاء حرس الليل والشرطة السرية للبحث عنه فواجههم بعبارته الشهيرة: لا شيء هنا سوى الشعر أو الكلمات.

إنه: ريكاردو اليسير نيفتالي الذي أبصرت عيناه النور في ١٢ تموز ١٩٠٤، وغير اسمه في عمر السادسة عشرة إلى الاسم الذي سيصبح الأرق والأعذب والأشهر: بابلو نيرودا ..

في العشرين من عمره نشر أولى قصائده الشعرية «عشرون قصيدة حب وقصيدة يأس» فحققت له شهرة واسعة.

وعندما عين قنصلاً فخرياً في "رانغون" وجد نفسه غريباً ووحيداً. هنا كانت نقطة التحول الأولى في شاعريته إلى الشعور الداخلي، فقد نشر عام ١٩٣٣ مجموعة "العيش على هذا الكوكب" حيث نجد في هذه القصائد الاغتراب والبعد والتشاؤم والموت، وقد اتخذت طابع الحوار الداخلي مع النفس مع بعض الفوضوية والعبثية. وهنا أصبح الجنس عنده (تافها)، والطبيعة كتلة من الدمار، وغايات البشر تصيبه بالقرف :

«أبدو متعبا لكوني من بني البشر
عندما أدخل محلات الخياطة ودور السينما
أكون مشلولاً. متحجرا
مثل إوزة تشق طريقها مبحرة في مياه الينابيع والرماد.
رائحة محلات الحلاقة تجعلني أنتحب
أريد أن أوجل نظري إلى الحجارة والقطن،
أريد أن أشيح نظري وألا أرى أبدا الحدائق والمؤسسات
البضائع النظارات المصاعد.
إنني متعب: من قدمي وأظافري وشعري وظلي
تصادف اليوم أن أكون متعبا لأنني أنتمي لبني البشر»

انتقل ليعيش في إسبانيا، وهناك خرج من عزلته وبدأ حكاية أخرى في حياته، فقد شهد بداية الحرب على يد الجنرال فرانكو وفقد صديقه الشاعر فيدريكو غارسيا لوركا الذي كان يرى في نيرودا :

«شاعر أقرب إلى الموت منه إلى الفلسفة، وإلى الألم منه إلى الذكاء، وإلى الدم منه إلى الحبر. إنه شاعر مليء بالأصوات الساحرة التي لا يستطيع هو نفسه - لحسن الحظ - أن يفسرها، وهو رجل حق، يعرف أن طائر السنونو أكثر بقاءً من التمثال الصلب. إن شعر نيرودا يرتفع بنغم لا مثيل له في أمريكا، شعر مليء بالحب، فنيرودا لا يعرف الحقد أو السخرية وحين يريد أن يعاقب ويرفع السيف يجد نفسه أمام حمامة جريحة بين أصابعه».

❖❖❖

وفي مدريد ١٩٣٦ خرج شعره من إلهام الشخصي إلى عالم السياسية، فقد كُتب عليه أن يغير نمط شعره ويبدأ الكتابة إلى الجماهير، لتكون قصائده واضحة ومباشرة :

مدريد وحيدة وجليلة
شهر تموز أدهشك وفاجأ متعتك بقرص العسل
شوارعك ساطعة
وحلمك ساطع،
تقيؤ مظلم للجنرالات
موجة من رجال الكهنوت انصبت بين ركبتيك
إنها مياه مستنقعاتهم إنها أنهار من البصاق

❖❖❖

وفي هذه الفترة بدأ يكتب مرثيته العظيمة لضحايا الحرب الإسبانية، «إسبانيا في قلبي»

وفي هذه المرثية قدم الشاعر ملامح من الالتزام الاجتماعي والدفاع عن قضايا العدل والحرية.

❖❖❖

وفي عام ١٩٣٧ عاد إلى تشيلي، حيث كان هناك قلق كبير لأوضاع آلاف اللاجئين الإسبان الذين فروا أمام تقدم قوات فرانكو، ولهذا قام بالسفر إلى فرنسا لكي يقوم بتنسيق جهود نقل ألفين منهم على متن قارب استأجره لتشيلي، وفي قصيدته التي كتبها بهذه المناسبة أعلن نيرودا عن تخليه عن العاطفية والشعرية الرومانسية لكي يكرس نفسه لقول الحقيقة وللكشف عن المظالم التي تواجه الإنسانية:

ستسأل. أين إذا الليلك
والوجود البعيد متوج بالخشخاش
والمطر يرش كلماته يملؤها بالثقوب والطيور
قد تسأل لماذا لا يتحدث الشعر عن الأحلام وأوراق الشجر
عن البراكين العظيمة في موطنه
تعال وعاين الدماء في الشوارع
تعال وعاين الدم في الشوارع
تعال وعاين الدم في الشوارع

❖❖❖

وفي عام ١٩٤٨ أمر الرئيس التشيلي فيديلا بحظر الحزب الشيوعي واعتقال بابلو نيرودا، فراح ينتقل من بيت إلى بيت. وفي النهاية غادر تشيلي إلى المنفى حتى وصل إلى الأرجنتين.

وفي المنفى كتب بابلو نيرودا قصائد "نشيد الجنرال" عام ١٩٥٠. وكانت بالفعل بداية شعرية مختلفة. إنها قصائد ملحمية يخلط فيها التاريخ مع أفكار إيديولوجية بعيدا عن الرمزية الشعرية، وتحمل هذه القصائد أجمل الأفكار وأقواها مما جعلها من أفضل ما كتبه:

نحن فضة الأرض النقية
معدن الإنسان الحق
نجسد حراك البحر الدائب
دعم كل الآمال
ولحظة في الظلام لا تسلبنا النظر
ودونما عذاب سنلقى حتفنا

❖❖❖

حين أصدرت تشيلي عفوا عن نيرودا، ومع عودته إلى بلاده، تغير شعره من جديد، وتحولت الكلمات القوية التي تصور المنفى إلى كلمات تعبر عن الحياة اليومية من غرفة النوم حتى حانوت بائع التفاح.

في آخر عشرين سنة من حياته ركز نيرودا على قصائد وجدانية عاطفية

كان الجديد فيها أنه طور التعبير الرومانسي الذي كتبه في بداياته الشعرية. بينما وُصف في البداية بالشاعر المراهق.

مع كبر سنه راح يكتب قصائد حب ناضجة احتفل فيها بحبه للأرض:

اليوم رفعنا البحر الهائج بقبلة
إلى الأعلى حتى ارتجفنا
في ومض البرق، والتصقنا ببعضنا،
وانحدرنا لنغطس معا دون أن نبتعد عن بعضنا.
اليوم أصبحت أجسادنا ضخمة،
لقد نمت حتى أطراف العالم
وتدحرجت تذوب ببعضها
إلى قطرة واحدة من شمعة أو نيزك
وفتح باب جديد بينك وبيني
وشخص ما، بلا وجه، كان ينتظرنا هناك

رحلت فكرة الأسى والعزلة من حياة نيرودا تماماً، ولم يعد يكتب عن ابتعاده عن الناس عندما كان يقول: " أشعر أنني لا أنتمي إلى هذا العالم، كما لو كنت طفل القمر.

❖❖❖

وعبرت مجموعته «مئة سونيتة حبّ» عن هذا التوجه :

لا احبك كما لو انك وردة من ملح
أو حجرَ ياقوت، أو سَهم من قرنفلات
تشيع النار:
أحبك مثلما تحَبّ بعض الأمور الغامضة،
سرا، بين الظل والروح.
أحبك مثل النبتة التي لا تزهر
وتخبئ في داخلها ضوء تلك الزهور
وبفضل حبكِ يعيش معتماً في جسدي
العطر المكثّف الطالع من الأرض.

❖❖❖

وفي الخمسينات عين سفيراً لبلاده في المكسيك و كانت السلطات المكسيكية قد أعلنت حالة الطوارئ وراحت تلاحق الروائي الكولومبي غابريل ماركيز بناء على طلب سلطات بلده (كولومبيا) كجزء من حملة إرهاب ضد كتاب اليسار في القارة الأمريكية الجنوبية وحين ضاقت بغابريل الأرض لجأ إلى السفارة التشيلية وكان اقتراح نيرودا أن يسافر غابريل ماركيز بجواز سفر السفير إلى باريس !

وبالفعل تمت فصول هذه القصة بسهولة بالغة وكان ماركيز في المطار يعامل من قبل السلطات ويحتفى به حسب التقاليد الدبلوماسية وما من أحد يشك أن هذا السفير هو ذلك الروائي الهارب الذي تبحث عنه الشرطة المكسيكية في كل مكان.

❖❖❖

وقد شكلت حياة نيرودا وأشعاره دروساً في الحب والثورة لأدباء وشعراء على امتداد العالم بأسره، يقول الشاعر أحمد فؤاد نجم:

بعد عشرات السنين، الناس نسيت القتلة، لكن القتيل حي في ذاكرة الإنسانية للأبد لأنه انتظم فعلا في العقد الغالي .. عقد الشهداء الأبرار..

■ **الحسين النعناع**

أوراق خريفية

امتحانات مطلع العام

أجب بكلمة (صح) أو (خطأ) عما يلي:
هل صحيح أن:

❖ المذيع التلفزيوني السوري بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢ أصيب بإحراج كبير واحمرّ وجهه خجلاً وبدأ العرق يتصبب من كافة أنحاء جسده، عندما أذاع في نشرة الأخبار المسائية بأن إحدى المحطات الفضائية قامت بإجراء مقابلة تلفزيونية مع المعتقل مروان البرغوثي في زنزانته، تحدّث خلالها بمنتهى الحرية عن إسرائيل وتقدّم ببيانه الانتخابي بمنتهى اليسر والسهولة وكأنه خارج السجن؟

❖ وأن ثمة علاقة ما بين ارتفاع أسعار الأسمنت بنسبة ٥٠٪ وما بين الاستثمارات في مجال صناعة الأسمنت المزمع إقامتها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، ثلثها من رجل الأعمال «الشاطر» رامي مخلوف؟ والثلثان الباقيان من عضو مجلس الشعب الملياردير محمد حمشو؟

❖ وأن الحكومة سوف تعمل من الآن فصاعداً على رفع أسعار المواد أولاً، ومن ثم زيادة الرواتب والأجور، وليس العكس كما كان يحصل سابقاً. وذلك لترصد ردود أفعال المواطنين الذين لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب؟

❖ وأنه تم التخلي نهائياً في بلدنا عن مبدأ "افعل واكسب ما تشاء، ولكن حافظ على الولاء"؟ بدليل أن جلسة مجلس الشعب القادمة ستكون مكرّسة لشرشحة مسؤول كبير آخر سيتم اختياره بالقرعة، قبل أن يعلن انشقاقه عن النظام، وبالتالي لن ينتظر النواب تلقي الأوامر من (فوق..!)؟

❖ وأن رئيس مجلس الشعب السوري سيدخل سجلات غينيس للأرقام القياسية بسبب سرعته الفلكية في إحصاء عدد المصوتين على قراراته عندما يختصر قائلاً وحتى من دون أن ينظر إلى الأعضاء قائلاً: (بالإجماع)؟

❖ وأنه لولا انتشار مرض أنفلونزا الطيور في الدول المجاورة، ولولا كسوف الشمس المتوقع حدوثه في أواخر آذار من هذا العام، ولولا اتفاق الأسرة الحاكمة في الكويت على تولي العرش، ولولا مأساة دارفور في السودان، ولولا المجاعة المتفشية في الصومال، ولولا انزلاق التربة في الفيليبين... لكانت حملة التحديث والتطوير في بلدنا أسرع بكثير مما هي عليه الآن؟

❖ وأن القوى الوطنية في سورية قررت أن تجعل معركة محاربة الفساد معركتها، فتكشف حقيقة هذه الظاهرة وأسبابها وجذورها الطبقية، وتسمي الفاسدين بأسمائهم وتعتصم بشكل أسبوعي وفي جميع المحافظات للمطالبة بمحاسبة مسؤول فاسد كبير؟

❖ وأن رئيس اتحاد الفلاحين يمدّ لسانه ساخراً من كل ما كتب عن فساده وجرائمه، ونكاية بالجميع فإنه سيرشح نفسه في العام القادم لرئاسة الحكومة؟

❖ وأن المعارضة السورية في الخارج وبعض فصائلها في الداخل، منهمكة هذه الأيام بإيجاد المبررات والفتاوى لثروة حليفهم الجديد عبد الحليم خدّام، من أجل قبوله في صفوفهم وربما في قيادتهم؟

❖ وأن الشيوعيين المتواجدين في الحكومة وفي مجلس الشعب وفي القيادة المركزية للجبهة، وفي مجالس الإدارة المحلية، سيعلّقون مشاركاتهم في الاجتماعات الرسمية احتجاجاً - مثلما فعل وزراء حركتي (أمل وحزب الله) - وذلك إلى أن يتم مكافحة الفساد بشكل جدّي؟

❖ وأن دعاة الدفاع عن النبي محمد الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها على الدانمارك، لن يقتصر غضبهم على هذا البلد الضعيف، بل وسوف يصبّون جام غضبهم – في القريب العاجل إنشاء الله – على أمريكا التي دنّست القرآن الكريم في معتقل غوانتامو، وعلى إسرائيل التي ما زالت تحتل القدس الشريف وتدنّس المسجد الأقصى منذ عقود؟ وعلى كل من يذلّهم ويقهرهم ويسيء لكرامتهم؟

❖ وأن عميد الزعماء العرب (الفيلسوف!) معمّر القذافي قد أطلق (سكسوكته) مؤخراً جكارة بفوز قادة حركة حماس الملتحين في الانتخابات التشريعية الأخيرة من جهة، وبسبب غيرته من سكسوكات الملوك العرب من جهة أخرى، بحجة (ما حدا أحسن من حدا)؟

❖ وأن الحكومة المصرية منعت المرشد العام للإخوان المسلمين من السفر لأداء فريضة الحج، لأنها خشيت من أن يدعو عليها في الأراضي المقدسة. وعدلت عن قرارها بعد أن وعدها المرشد بعدم الدعاء عليها هناك؟

❖ وأن التجرد من الملابس أثناء المعاشرة الزوجية يبطل عقد الزواج؟ استناداً لفتوى الشيخ رشاد حسن خليل عميد كلية الشريعة والقانون في مصر؟

❖ وأخيراً هل صحيح أنه بعد أن أعلنت الآنسة (والله) أعلم) كونداليزا رايس عزم حكومتها تقديم منحة مالية للمعارضة السورية، فإن كاتب هذه الزاوية سيعلن عن ملاءته المالية، بعد أن يسحب قرضاً من مصرف التسليف الشعبي، لئلا يصنف من القابضين الذين بدأ لعابهم يشط وما يحط...؟

■ **ضيا اسكندر – اللاذقية**
d.iskander@mail.sy

زوروا موقعنا على الأنترنيت: www.kassioun.org